الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي

Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network

خمس سنوات عجاف

إنجازات محدودة، وتحديات مستمرة تعيق التقدم في جميع مجالات منهاج عمل بيجين وتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

التقرير العربي الإقليمي الموازي لمنهاج عمل بيجين +30

/ArabFeministNet

التقرير العربي الإقليمي الموازي

لمنهاج عمل بيجين +30

خمس سنين عجاف

إنجازات محدودة، وتحديات مستمرة تعيق التقدم في جميع مجالات
منهاج عمل بيجين وتحقيق المساواة بين الجنسين
في المنطقة العربية

تقديـــم

يسـر الشبكة العربية للمجتمع المدنـي النسوي إطلاق تقريرها "العربـي الموازي لمنهاج عمل بيجيـن30+" خمس سنيـن عجاف: إنجازات محدودة، وتحديات مستمرة تعيق التقدم فـي جميع مجالات منهاج عمل بيجيـن وتحقيق المساواة بيـن الجنسيـن فـي المنطقة العربية، في الوقت الذي سيتم فيه إحياء الذكرى الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان منهاج عمل بيجين 1995 لهذا العام 2025، وأيضاً مرور عشـر سنوات على إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لقد أظهرت مراجعة التقدم المحرز في منهاج عمل بيجين والتقارير الوطنية الموازية والمشاورات الإقليمية العربية أن وضع النساء في المنطقة العربية، في جميع مجالات الاهتمام الحرجة لمنهاج عمل بيجين، قد شهد أحيانا بعض التقدم في قليل من الاهتمامات، ولكن شهد أيضا تراجعاً ونكسات في معظم دول المنطقة من جانب المنظومة الابوية السلطوية. لقد كانت النساء في المنطقة العربية خلال هذه السنوات الخمس العجاف ابتداء من أزمة انتشار جائحة كورونا، واستمرار النزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعة، وانتهاء بحرب الإبادة على قطاع غزة، كانت النساء ضمن الفئات الأكثر تهميشا وفقراً وإقصاءً من عالم العمل والاقتصاد والسياسة وصنع القرار، ونزوحًا وتضـررًا من الحروب والنزاعات والاحتلال. وإضافة إلى ذلك، تعرضت النساء في المنطقة العربية إلى عنف أكبر في كل المجالات العامة والخاصة والافتراضية، وما زلن يتحملن الوزر الأكبر من تبعات التغيرات المناخية في المنطقة العربية.

إذ قد تكون الأعوام 2020-2024 من الأكثر تحديًا في العمل على قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية، نتيجة لتداعيات وتبعات ما شهدته المنطقة من حروب ونزاعات وكوارث مناخية وبيئية أدت إلى قتل وتشـريد الملايين من النساء والأطفال والطفلات والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة وكبار السن، وجائحة كورونا في الأعوام 2020-2022، والتي حاولت الدول العربية مواجهتها والحد من انتشارها من خلال مؤسسات وأجهزة دولة غير جاهزة أو قادرة في معظم الأحيان على التعامل مع كوارث من هذا المستوى. وتأتي هذه التحديات لتراكم على تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية متراكمة منذ عقدين على الأقل، إضافة إلى تحديات بنيوية متعددة القطاعات تتعلق بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول العربية، إذ إن تصميم سياسات الحكومات العربية ومبادراتها التي تستهدف الفئات الأكثر تضـررا يفتقر إلى الحساسية والفهم لتأثير التقاطعية على واقع عدم المساواة، وهو ما يشكل عائقًا رئيسيًا في طريق تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين، أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وأهداف التنمية المستدامة، وجميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

فبالرغم مما قامت به بعض الدول العربية من تعبير عن الالتزام بقضايا المرأة، وتصديق على اتفاقيات دولية، وإجراء تعديلات قانونية، ووضع خطط وطنية وإستراتيجية، وتنفيذ برامج وغيرها، إلا أنه في عشية الذكرى الثلاثين لإعلان منهاج عمل بيجين، حدث بعض التغيرات القليلة والتي لا تعتبر بنيوية ونشهد بصورة أعم. تراجع في المجالات المختلفة إضافة إلى غياب المعلومات والبيانات المحدثة والمجزأة على أساس الجنس والإعاقة والعمر في معظم الدول العربية، ما يشكل تحديًا حقيقيًا في قياس أي «تقدم محرز» في أي مجال من مجالات اهتمام عمل بيجين.

يقدم التقرير استعراضاً عاماً لتقدم المحرز في مجالات اهتمام عمل بيجين الاثني عشر خلال 2020-2024 في المنطقة العربية، ويستعرض أبرز القضايا والتحديات التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية بعد ثلاثين عامًا من إعلان منهاج عمل بيجين. يهدف التقرير إلى رصد الاتجاه العام في المنطقة العربية فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين.

اعتمدت منهجية كتابة التقرير على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة، من تقارير وطنية وإقليمية وأممية حول مجالات الاهتمام المختلفة لمنهاج عمل بيجين. وتمت الاستفادة من 11 تقريراً وطنيًا موازياً أعدتها عضوات الشبكة العربية بعد إجراء مشاورات وطنية مع مؤسسات المجتمع المدني والنسوي في بلادهن. تلاها عقد جلسة مشاورات إقليمية موازية وجاهية في الأردن ضمت مشاركات من 12 دولة عربية، وعقد خمس جلسات مشاورات عبر الإنترنت مع مجموعات العمل المتخصصة في الشبكة العربية لمناقشة واقع وإنجازات وتحديات كل بعد من أبعاد مجال الاهتمام بالتفصيل في دول المنطقة. كما وتم عمل قراءة للتقرير من قبل عدد من القامات النسويات والخبيرات في تقاطعات النوع الاجتماعي والآليات الدولية للمساواة بين الجنسين والمدافعات عن حقوق المرأة وعقد جلسة مصادقة على نتائج التقرير مع عضوات الشبكة العربية والإسكوا.

وربما ما يميز عملية اعداد هذا التقرير تلك الجهود التي بذلت من الشبكة بتفعيل مشاورات وطنية وإقليمية واسعة للمنظمات النسوية والحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، بغرض فتح حوار نسوي واسع حول أبرز الفجوات والتحديات التي تواجه النساء في المنطقة العربية،

والتوصيات ذات الصلة التي على حكوماتنا العمل عليها لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وتمتع النساء والفتيات بحقوقهن كافة. كما وتضمن التقرير قراءة نقدية للآليات الوطنية والدولية لحماية وتعزيز حقوق النساء، وخرجت المؤسسات بتوصيات محددة لغرض تفعيل الآليات الوطنية للمرأة وضمان استقلاليتها عن المؤسسة الرسمية، والمطالبة بإعادة النظر بالآليات الدولية لحقوق المرأة وحقوق الانسان لإسماع أصوات النساء في المنطقة العربية ونساء الجنوب عموما.

وتم تجميع المجالات الاثني عشر الحاسمة في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على مواءمة منهاج عمل بيجين مع أجندة 2030، وهي: أ. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق. ب. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. ج. التحرر من العنف والوصمة والقوالب النمطية. د. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. 18 هـ. المجتمعات المسالمة التي ال يهمش فيها أحد. و. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها.

سيتم استخدام توصيات هذا التقرير كمرجع وأداة مناصرة متعلقة بإعلان منهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة، ابتداء من انعقاد الدورة 69 للجنة وضعية المرأة خلال شهر آذار من العام 2025، بالإضافة إلى أنشطة ومبادرات مناصرة أخرى ستعمل الشبكة العربية على تنفيذها لاحقا، بالتعاون مع المنظمات المنضوية تحت مظلة الشبكة العربية لمؤسسات المجتمع المدني النسوي، أو من خلال التشبيك والتعاون مع الشبكات الأخرى في المنطقة العربية وفي دول الجنوب

وفـي الختام، تؤكّد الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي على أنه لا تنمية ولا سلم ولا أمان في غياب إرادة سياسية حقيقية للمنظومة الأممية وللحكومات العربية تدمج الجميع، وتقضـي على الأفكار النمطية المكرسة لإقصاء النساء من مواقع القرار والمسؤولية، وتشـرك المنظمات النسوية في جميع مجالات العمل الحقوقي والتنموي.

مسيـرتــي الشبكـــة بالشـراكـــــة :

أ. رندة سنيورة د. فاطمــة خفاجـــي

شكـــر وتقديـــر

تتقدّم الشبكة العربية للمجتمع المدنـي النسوي وعضوات اللجنة التوجيهية للشبكة بخالص الشكر والتقدير والامتنان من كل من ساهم في إعداد هذا التقرير العربـي الإقليمي الموازي، الذي يجسّد واقع الحال في المنطقة العربية عشية الذكرى الثلاثين لإعلان منهاج عمل بيجين ويستعرض أبرز ملامح وأحداث 2020-2024.

إننا نتوجه بجزيل الشكر إلى عضوات الشبكة والمنظمات الحقوقية والنسوية المنضوية في شبكتنا، على جهودهن الدؤوبة والتزامهن الراسخ في إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وتضخيم وإسماع أصوات النساء في المنطقة العربية. كما نتوجّه بشكر خاص إلى الخبيرات الإقليميات والقامات النسويات اللواتـي قمن بعمل قراءة للتقرير والمصادقة على نتائجه، ونخص بالذكر كل من: سلمى النمس من الأردن، نجاة الرازي ورجاء علوي من المغرب، عايشة حموضة وشروق الأفندي من فلسطين، نيفين عبيد من مصـر، جومانا مرعي وعبير شبارو من لبنان، فقد كان لخبراتهن في المجال النسوي ودقتهن والتزامهن بحقوق الإنسان والتقاطعية النسوية الأثر الكبير في تحسين جودة المحتوى، وضمان، وضوحه، وشموليته. نقدّر تفانيهن وملاحظاتهن النسوية البنّاءة التي أسهمت في إثراء التقرير وإخراجه بأفضل صورة ممكنة وجعلته يعكس الواقع بأمانة وموضوعية.

ونخص بالشكر أيضًا كل من شاركن في المشاورات الوطنية والإقليمية من منطقتنا العربية وعملنّ على إعداد وتقديم التقارير الوطنية الموازية بعد إجراء مشاورات وطنية مع مؤسسات المجتمع المدني والنسوي في بلادهن، حيث كان لتلك المساهمات دور أساسـي في تسليط الضوء على القضايا الجوهرية وتعزيز دقة التقرير وشموليته. إن التزامهن وحرصهن على إبراز التفاصيل الجوهرية بأسلوب دقيق يعكسان مدى تفانيهن في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

كما تعبّر الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي عن خالص شكرها وتقديرها للخبيرة الإقليمية الدكتورة ميساء شقيرات على جهودها الصادقة والمخلصة وتفانيها وعملها الدؤوب في إعداد هذا التقرير، ونثمن جهودها البحثية المتميزة وحرصها على إبراز القضايا الجوهرية التي تمس حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ونقدّر إسهاماتها القيمة في دعم مسيرة النضال الحقوقي والعدالة الاجتماعية.

ولا يفوتنا أن نشكر شركاءنا الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، على دعمهم وتعاونهم معنا في هذه العملية التقييمية.

وأخيرًا، نتوجه بتحية اعتزاز وتقدير لكل النساء حول العالم وخاصة العربيّات منهن، في مناطق النزاعات والحروب المناضلات من أجل حقوقهن وقضاياهن العادلة، اللواتي يواصلن النضال بشجاعة وإصرار من أجل تحقيق العدالة والمساواة، رغم كل التحديات والصعوبات. إن صمودكنّ هو مصدر إلهام لنا جميعًا.

كما ونخص بالذكر الزميلات والزملاء الفريق التنفيذي للمشروع، ابتداءً بجهود مديرة المشروع الأستاذة وئام مختار، وخبيرة الإعلام الرقمي الآنسة سوسن المطر، وكل والزميلات والزملاء في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على الوقت والجهد المبذولين لإخراج هذا التقرير بأحلى صوره، خاصة الزميلة صابرين سالم المنسقة الإدارية للشبكة، والزميلة ربا بدارنة المسؤولة المالية والزميل رمزي بوشة مسؤول المشتريات والإدارة، ونخص بالذكر المديرة الإدارية والمالية للمركز الزميلة سمر صوالحي على الدعم والمساندة للشبكة في كل مراحل المشروع وإلى حين إصدار هذا التقرير. وأخيراً وليس آخراً الزميلات عضوات اللجنة التوجيهية للشبكة جميعا على الوقت والجهد المبذولين لإخراج هذا التقرير.

عضوات اللجنة التوجيهية للشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي "مع حفظ الألقاب":

رندة سنيورة/ مسيرة الشبكة بالشراكة
أ. نهى محريز
أ. زويا روحانا
د. أمل المالكي

رندة سنيورة/ مسيرة الشبكة بالشراكة
أ. فاطمة الطالب
شيرين الجردي
نجوى إبراهيم

المحتويات

كلمة د. فاطمة خفاجي ١٠
كلمة الدكتور دريد معز ١٥
مقدمة ١٨
السياق ١٩
القسم الأول: التقدم المحرز مقابل الواقع والتحديات ٢٦
التقدم المحرز ٢٦
الواقع والتحديات ٢٩
غياب المساواة بين الجنسين ٢٩
غياب القوانين والتشريعات العادلة النافذة ٣٢
الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين: إشكاليات وتحديات ٣٣
القسم الثاني: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام
الحاسمة الاثني عشر ٣٥
أولا: التنمية الشاملة والازدهار والعمل اللائق ٣٥
التقدم المحرز ٣٥
الواقع والتحديات ٣٨
فجوات أكبر وفرص أقل ٣٩
واقع التنمية الشاملة والازدهار والعمل اللائق للنساء
في الفئات الأكثر تهميشا ٤٣
التشريعات والقوانين ٤٤
التوصيات ٤٦
ثانيا: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية
والخدمات الاجتماعية ٤٩
التقدم المحرز ٤٩
الواقع والتحديات ٥٢
فقيرات أكثر وتحديات متراكمة ٥٢
ضعف/غياب الحماية والخدمات الاجتماعية للنساء
في المنطقة العربية ٥٤
الفقر والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية
للنساء في الفئات الأكثر تهميشا ٥٥
التوصيات ٥٧
ثالثا: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية
التقدم المحرز ٥٩
الواقع والتحديات ٦٠
عنف أكثر حماية أقل ٦١
التشريعات والقوانين ٦٣
التوصيات ٦٤
رابعا: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية
لمنظور الجنسانية ٦٧
التقدم المحرز ٦٧
الواقع والتحديات ٦٩
ضعف/غياب مشاركة المرأة في المنطقة العربية ٦٩
آليات وطنية شكلية وإشكالية ٧١
ضعف/غياب الإرادة السياسية الحقيقية
للمساواة بين الجنسين ٧٢
تقلص الحيز المدني وغياب العدالة ٧٣
التوصيات ٧٥
خامسا: المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد ٧٦
التقدم المحرز ٧٦
الواقع والتحديات ٧٧
غياب النساء من قضايا أجندة المرأة والأمن والسلام ٧٨
التوصيات ٧٩
سادسا: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها
التقدم المحرز ٨١
الواقع والتحديات ٨١
واقع البيئة والنساء في المنطقة العربية ٨٣
التوصيات العامة ٨٥
التوصيات ٨٦
على مستوى المؤسسات الأممية والدولية: ٨٦
على مستوى سياسات الدول في المنطقة العربية: ٨٧

كلمة د. فاطمة خفاجي

صباح الخير
الشكر والترحيب للزميلات والصديقات المشاركات معنا اليوم، وأيضا أرحب بشركائنا من UN Women من المكتب الرئيسي بنيويورك والمكتب الإقليمي بالقاهرة.
أبدأ أولا بتقديم التحية لنساء فلسطين ولبنان والسودان، رموز المقاومة والصمود والتضحية والتحدي ضد أهوال الاحتلال والاعتداء الغاشم، وسنظل نذكرهن كحاملات شعلة النضال التحرري.

منذ خمس سنوات، في 26 و27 نوفمبر، كنا هنا في عمان 70 ممثلة من الجمعيات النسوية ومنظمات المجتمع المدني، وأيضا مجموعة من الشابات والشباب من البلاد العربية، مجتمعين لنناقش التقدم والدروس المستفادة من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ولوضع أولويات للإسراع لتحقيق المساواة الجندرية وتمكين النساء في المنطقة العربية، وكنا أيضا في الوقت نفسه نحتفل وندشن المبادرة الجديدة لـ UN Women، وهي جيل المساواة، مع السيدة فوموزيل مامبو نوجوكا المديرة التنفيذية آنذاك لـ UN Women، والسيدة لوبا بانجريي مديرة قسم المجتمع المدني، والأستاذ معز دريد وآخرين من مكاتب الـ UN Women في البلاد العربية الذين استعرضوا لنا أهداف وخطط جيل المساواة الذي بدأ بمؤتمر المكسيك في مايو 2020.

وعرضنا على المشاركات قبل نهاية اجتماعاتنا أنا والسيدة لينا أبو حبيب من لبنان، فكرة إنشاء شبكة نسوية إقليمية، ولاقت قبولا من الكثيرات من ممثلات الجمعيات النسوية المشاركة وغير المشاركة، وبدأنا الشبكة بـ 25 جمعية نسوية، من مصر والبحرين والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس واليمن، وكان لي شرف رئاسة هذه الشبكة مع الزميلة لينا أبو حبيب، التي بذلت جهدا كبيرا على مدى السنتين اللتين شاركت خلالهما في رئاستها، ثم شاركت منذ 2021 في رئاستها وحتي الآن الزميلة والصديقة العزيزة رندة سنيورة.

ووضعت الشبكة عدة أهداف من أجل تحفيز المجموعات النسوية لمواجهة أشكال التمييز الممنهج ضد النساء في المنطقة العربية، وللمطالبة بفتح المجال العام أمام جميع منظمات المجتمع المدني، ومنها الجمعيات والشبكات النسوية، للعمل بشكل تعاوني معا والعمل مع الحكومات لمعالجة الهياكل التمييزية.

واهتمت الشبكة بإعلاء صوت النساء في المنطقة العربية، ليس فقط محليا، بل إقليميا ودوليا أيضًا، وكانت فرصة للانخراط في كل أنشطة ولجان جيل المساواة، فاستطعنا أن نضع على الخريطة الدولية أولويات نساء المنطقة وأولويات شاباتها، فنشطت عضوات الشبكة في كل أنشطة جيل المساواة، مثل Action Coalition، وفي مجموعة المرأة والأمن والسلام، وفي لجنة التخطيط CSAG، واشتركن في curated discussions وفي الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر المكسيك ومؤتمر فرنسا.

وبالنسبة لمناقشتنا بخصوص بيجين 25+ في 2019، فقد خرجنا بإعلان احتوى على ثماني أولويات، هي المطالبة والمساهمة في: 1) إحداث الإصلاح التشريعي. 2) تقوية الآليات المؤسسية. 3) القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي. 4) تأكيد السلامة الإنسانية للنساء في المنطقة العربية. 5) الارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية المقدمة للنساء والفتيات. 6) تمكين النساء من المواقع القيادية. 7) مساندة مشاركة النساء في كل مجالات العمل بما فيها العمل غير الرسمي والعمل غير المدفوع الأجر. وأخيرًا 8) المناداة بتوفير الإحصائيات والمؤشرات لمتابعة مدى تنفيذ منهاج عمل بيجين.

السؤال الذي يجب أن نسأله: هل نجحنا في تحقيق ما يكفي من هذه الأولويات كجمعيات وحركات نسوية في المنطقة العربية؟ نعم حققنا بعض الإنجازات بالرغم من الصعوبات والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني. والسؤال التابع: هل حققنا ما يكفي منها؟ الإجابة: لا، لم نحقق كثيرا. والسؤال الثالث: لماذا لم نحقق ما تطلعنا إليه؟
أهم أسباب ذلك: لأن هناك فجوة عميقة بين طرفين، وهي تتسع أيضا في بعض الأحيان، لا بد أن نواجهها ونقضي عليها.

ووضعت الشبكة عدة أهداف من أجل تحفيز المجموعات النسوية لمواجهة أشكال التمييز الممنهج ضد النساء في المنطقة العربية، وللمطالبة بفتح المجال العام أمام جميع منظمات المجتمع المدني، ومنها الجمعيات والشبكات النسوية، للعمل بشكل تعاوني معا والعمل مع الحكومات لمعالجة الهياكل التمييزية.

واهتمت الشبكة بإعلاء صوت النساء في المنطقة العربية، ليس فقط محليا، بل إقليميا ودوليا أيضًا، وكانت فرصة للانخراط في كل أنشطة ولجان جيل المساواة، فاستطعنا أن نضع على الخريطة الدولية أولويات نساء المنطقة وأولويات شاباتها، فنشطت عضوات الشبكة في كل أنشطة جيل المساواة، مثل Action Coalition، وفي مجموعة المرأة والأمن والسلام، وفي لجنة التخطيط CSAG، واشتركن في curated discussions وفي الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر المكسيك ومؤتمر فرنسا.
وبالنسبة لمناقشتنا بخصوص بيجين 25+ في 2019، فقد خرجنا بإعلان احتوى على ثماني أولويات، هي المطالبة والمساهمة في: 1) إحداث الإصلاح التشريعي. 2) تقوية الآليات المؤسسية. 3) القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي. 4) تأكيد السلامة الإنسانية للنساء في المنطقة العربية. 5) الارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية المقدمة للنساء والفتيات. 6) تمكين النساء من المواقع القيادية. 7) مساندة مشاركة النساء في كل مجالات العمل بما فيها العمل غير الرسمي والعمل غير المدفوع الأجر. وأخيرًا 8) المناداة بتوفير الإحصائيات والمؤشرات لمتابعة مدى تنفيذ منهاج عمل بيجين.

السؤال الذي يجب أن نسأله: هل نجحنا في تحقيق ما يكفي من هذه الأولويات كجمعيات وحركات نسوية في المنطقة العربية؟ نعم حققنا بعض الإنجازات بالرغم من الصعوبات والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني. والسؤال التابع: هل حققنا ما يكفي منها؟ الإجابة: لا، لم نحقق كثيرا. والسؤال الثالث: لماذا لم نحقق ما تطلعنا إليه؟
أهم أسباب ذلك: لأن هناك فجوة عميقة بين طرفين، وهي تتسع أيضا في بعض الأحيان، لا بد أن نواجهها ونقضي عليها.

وفي مصر، أعيد تشكيل المجلس القومي للمرأة منذ شهر، وعينت الحكومة 30 سيدة كمجلس أمناء ليس فيهن امرأة واحدة من الجمعيات أو الحركات النسوية.

والأمثلة كثيرة ولكن لن أطيل، وانتقل إلي الجانب المشرق الذي يعاني من الفجوة واتساعها. ففي الأردن أطلقت مجموعات نسائية مبادرات لحصاد مياه الأمطار عبر خزانات صغيرة وبرك تجميع المياه، كما عملن على تدريب النساء في المجتمعات المحلية على استخدام تقنيات بسيطة لإعادة استخدام المياه الرمادية (مياه الغسيل)، ما أسهم في تحسين استدامة الموارد المائية، وتقليل الاعتماد على المياه الجوفية، ما يدعم الأمن المائي والزراعي للأسر في الأردن.

وفي مصر اجتمعت مجموعة صغيرة من الجمعيات النسوية من مدن وريف مصر مع مجموعة من الشابات والشبان المحامين، وأطلقوا مشروع microjustice، وهو مشروع يهدف إلى ملء الفجوة بين نساء يفتقدن معرفة حقوقهن القانونية في مصر وبين وصولهن للعدالة دون تكلفة أو دون تكلفة عالية، وخاصة مجموعات النساء الأقل حظا مثل المهاجرات والنساء الريفيات والنساء من الأقليات الدينية، وانشأ المشروع منصة رقمية (digital legal aid platform)، وبدأوا بخريطة فجوة الوصول إلى العدالة في مصر من وجهة نظر هذه الفئات المهمشة، ويستكملون عملهم الآن ليمدوا أكبر عدد من النساء بالخدمات القانونية المتعددة من إتاحة المعلومات القانونية لهن ومن التقاضي بالنيابة عنهن في المحاكم ومن مساعدتهن في المطالبة بتنفيذ القانون.

وأخيرا، في مؤتمر المناخ الأخير في باكو، احتجت نساء العالم، ومنهن نساء من المنطقة العربية ومن هذه الشبكة بالتحديد، على عدم الوفاء بالتزام دول الشمال بالهدف الجماعي الكمي الجديد، وهو 500 مليار دولار سنويا تدفعها دول الشمال المتسببة في أزمة المناخ، وعندما نقص عن طريق الحكومات إلى أقل من النصف، احتجت النساء المشاركات بكل الوسائل، ورفضن إنهاء المؤتمر في ميعاده المحدد، ولم يبرحن طوال الليل أرض المؤتمر حتي استطعن أن يرفعن الهدف الجماعي إلى 300 مليار دولار سنويا، وبالرغم أنهن لم يستطعن رفعه إلى 500 مليار سنويا، إلا أنهن نادين وما زلن ينادين أنهن رافضات لهذا التخفيض، لأنه يعرقل التقدم نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والهدف الـ13 من العمل المناخي، وهدف القضاء على الفقر، والهدف العاشر عن تقليل أوجه عدم المساواة.

لا بد لنا من سد هذه الفجوة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا عملت الجمعيات والشبكات النسوية بعضها مع بعض بقوة واتفاق ومساندة، وأيضًا بالتركيز على العمل الذي يخاطب التحديات البنيوية التي تكرس التمييز، مع التركيز على التغييرات التحويلية (transformative) التي تستطيع أن تحدث التغييرات الإيجابية الحقيقية في وضع النساء، وأعتقد أن من أهمها:

1) الإصلاح التشريعي، لأنه ما زالت هناك قوانين تميز ضد النساء وهجمات تسعى لتغيير القوانين التي تؤمن بعض حقوق النساء، والأهم أيضًا العمل على ضمان تنفيذ القوانين التي تعيق تنفيذها صعوبات مثل الإفلات من العقاب وصعوبة وصول النساء للعدالة وتكلفتها وعدم معاقبة المكلفين بإنفاذ القانون عند تقصيرهم، ونقص التمويل اللازم لتدريب رجال القضاء والقانون، وأيضا إعطاء الأعراف والتقاليد المعادية للمساواة فرصة التحكم في إنفاذ القانون.

2) الجانب المؤسسي، مراجعة ما تقوم به الآليات الوطنية المنوط بها تمكين النساء وتحقيق المساواة من حيث تكوينها ومشاركة النسويات من المجتمع المدني فيها، ومن حيث القيام بالأعمال التي أنشئت من أجلها في تأكيد إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات وهيئات الدولة، من حيث الدفع باستخدام الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومن حيث التعاون والتنسيق مع الجمعيات التي تخدم المرأة وتقويها وليس المنافسة معها للحصول على أموال المانحين، وأن تركز هذه الآليات على السياسات والتشريعات التي تساعد على تحقيق المساواة الجندرية، ولا تنغمس في تنفيذ المشروعات التي تستطيع أن تنفذها أفضل منها الجمعيات التي تعمل مع النساء مباشرة.
3) العمل على تغيير الأعراف والتقاليد والتنميط الجندري واستخدام التفسير المحافظ للدين حتي نستطيع أن نعترف بما تقوم به النساء من عمل رعائي ونثمنه، وندفع بإيجاد الخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال حتى تستطيع النساء الجمع بين العمل الرسمي والعمل الرعائي، وأن نستخدم المناهج والإعـلام، والعمل على أرض الواقع حتى يقوم الرجال ويساهموا في هذا العمل بالمساواة مع النساء.

كلمة الدكتور دريد معز

تفاصيل الفعالية

- إصدار التقرير العربي الإقليمي الموازي لمنهاج عمل بيجين 30+ للشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي
- 9:30 ص، الخميس 12 كانون الأول/ديسمبر 2024، فندق شيراتون، عمان-الأردن

نقاط الحوار

- ممثلات وممثلي الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي (الشبكة) الأعزاء، الزميلات والزملاء، الصديقات والأصدقاء،
- إنه لمن دواعي سروري حقاً ما لقيناه من حفاوة استقبال من الشبكة بمناسبة إصدار التقرير العربي الإقليمي الموازي بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً من التنفيذ (بيجين 30+).
- البعض منا جاء للتو من مسقط إلى عمان، بعد المشاركة منذ ثلاثة أيام فقط في الاجتماع الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً الذي تُوج بإصدار "إعلان مسقط".
- إذ تعهدت الدول العربية، في هذه الوثيقة الختامية للاجتماع، بموجب البند (9 ي) وأقتبس منه نصاً: "الاستمرار في تطوير آليات العمل بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة والشركاء الوطنيين لا سيما البرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والشابات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والاستفادة من خبراتها حول القضايا ذات الصلة، بما فيها تنفيذ المبادرات المشتركة لتعزيز حقوق المرأة والفتاة، ومتابعة التوصيات الدولية التي تسهم في الارتقاء بواقع المرأة."
- إن هذا الالتزام محل ترحيب بالغ، فمعظمكم في هذه القاعة يعرف واقع الحياة اليومية الذي تقاسيه امرأة مسنة أو شابة، سواء كانت تعاني إعاقة أم لا، أثناء محاولتها شقّ طريقها في الحياة في ظل تفشي عدم المساواة بين الجنسين والتمييز في بلداننا على اختلافها.
- وثمة حاجة إلى جهودكم الرائعة والدؤوبة لإحداث تغيير إيجابي ملموس في حياتهن، من خلال أنشطة الدعوة والتحليل وتوفير الخدمات وجمع البيانات، بالشراكة مع الحكومات للارتقاء بهذا التغيير إلى المستوى المطلوب.

الزميلات والزملاء، الصديقات والأصدقاء الكرام،

▪ في ختام كلمتي، أتطلع بشغف إلى المحادثات الفعالة التي ستلي إصدار التقرير العربي الإقليمي الموازي لمنهاج عمل بيجين 30+، وأؤكد التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالوقوف إلى جانبكن في مسيرة النهوض بتحقيق نتائج ملموسة لصالح النساء والفتيات والمجتمع بأسره في الدول العربية.

▪ شكراً جزيلاً.

▪ إعداد: سيمون-أولوتش - أولونيا، المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأه والقيادة والحوكمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

البند (9 ي) من الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى لمناقشة المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ثلاثين عاماً على اعتمادهما، ويجب أن يقترن هذا الالتزام بتمويل من الحكومات يمكن التنبؤ به. وبالمثل، شدد الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً على أهمية توفير وكالات الأمم المتحدة الأموال لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

البند (9 ي) من الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى لمناقشة المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ثلاثين عاماً على اعتمادهما، ويجب أن يقترن هذا الالتزام بتمويل من الحكومات يمكن التنبؤ به. وبالمثل، شدد الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً على أهمية توفير وكالات الأمم المتحدة الأموال لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

مقدمة

▪يقدم هذا التقريراستعراضاً عاماً للتقدم المحرز في مجالات اهتمام عمل بيجين الاثني عشر خلال 2020-2024 في المنطقة العربية، ويستعرض التقرير أبرز القضايا والتحديات التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية بعد ثلاثين عاما من إعلان منهاج عمل بيجين.

▪اعتمدت منهجية كتابة التقرير على: أولا، مراجعة الأدبيات ذات العلاقة، من تقارير وطنية وإقليمية وأممية حول مجالات الاهتمام المختلفة لمنهاج عمل بيجين. ثانيا، تمت الاستفادة من 11 تقريرًا وطنيًا موازيًا أعدتها عضوات الشبكة العربية لمؤسسات المجتمع المدني بعد إجراء مشاورات وطنية مع مؤسسات المجتمع المدني والنسوي في بلادهن. ثالثا، عقد جلسة مشاورات إقليمية وجاهية ضمت مشاركات من 12 دولة عربية. رابعا، خمس جلسات مشاورات عبر الإنترنت مع مجموعات العمل المتخصصة في الشبكة العربية لمؤسسات المجتمع المدني والنسوي لمناقشة واقع وإنجازات وتحديات كل بعد من أبعاد مجال الاهتمام بالتفصيل في دول المنطقة. خامسا، تم عقد جلسة مصادقة على نتائج التقرير مع عضوات الشبكة العربية والإسكوا.

▪ تقدم الصفحات التالية واقع الحال في المنطقة العربية عشية الذكرى الثلاثين لإعلان منهاج عمل بيجين وتستعرض أبرز ملامح وأحداث 2020-2024. فيقدم القسم الأول استعراضًا عامًا للتقدم المحرز في جميع مجالات اهتمام عمل بيجين وأهم القضايا والتحديات لمنهاج عمل بيجين. ويقدم القسم الثاني عرضا مفصلا للتقدم المحرز والواقع والتحديات والتوصيات الخاصة بكل بُعد من الأبعاد الشاملة لمنهاج عمل بيجين. وأخيرا، يستعرض التقرير التوصيات.

▪ لتسهيل التحليل، تم تجميع المجالات الاثني عشر الحاسمة في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على مواءمة منهاج عمل بيجين مع أجندة 2030. والأبعاد الستة الشاملة هي:

أ. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق.

ب. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية.

ج. التحرر من العنف والوصمة والقوالب النمطية.

د. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

ه. المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد.

و. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها.

▪لا يركز التقرير على دول عربية بعينها، إنما يهدف إلى رصد الاتجاه العام في المنطقة العربية فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين.

السياق
حروب وكوارث متراكمة ومتلاحقة

تحل الذكرى الثلاثون لإعلان منهاج عمل بيجين في الوقت الذي يشهد فيه العالم تعرض الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، للحرب الأكثر توحشا في العصر الحديث، حيث تشن إسرائيل منذ 8 تشرين الأول 2023 حملة إبادة جماعية ممنهجة وواسعة النطاق برعاية الذكاء الاصطناعي والأسلحة الغربية والأمريكية على أكثر من مليوني فلسطيني. ويترافق هذا بتواطؤ من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والعربية مع صمت دولي وعجز أممي عن وقف المجزرة المفتوحة في غزة – التي يشاهدها العالم بثا مباشرا على قنوات التلفزة العالمية- والتي أسفرت حتى اليوم عن قتل وجرح ما يقارب 5% من الفلسطينيين في غزة، حيث أكثر من 70% من الشهداء والجرحى هم نساء وأطفال. إضافة إلى التجويع الممنهج والتدمير الكامل أو الجزئي لكل البنى التحتية في قطاع غزة من صحة وتعليم ومياه وصرف صحي وكهرباء وإنترنت، فلا أمن ولا أمان في قطاع غزة، ولا مياه نظيفة للشرب، ولا طعام ولا دواء ولا تعليم ولا صحة. كل هذا له آثار كارثية على كل فلسطينيى قطاع غزة، وبشكل خاص النساء والأطفال والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والطفلات والنساء المعيلات للأسر لتأثرهنّ بطبيعة الحال بشكل أكبر من الحرب واللجوء والنزوح والإبادة.

وفي الوقت نفسه شنت إسرائيل حربا دموية وعدوانًا صهيونيًا آخر في أيلول 2024 على لبنان وشعبه وأرضه، أسفرا عن استشهاد أكثر من 4,041 وجرح أكثر من 16,638 من النساء والأطفال والمدنيين الرجال والمسنين والمسنات. ولا تختلف الهجمة الصهيونية على لبنان عما حدث وما زال مستمرا في قطاع غزة، حيث سياسة قتل المدنيين وتدمير القرى والمدن والبنى التحتية والمستشفيات والمراكز الصحية والمجتمعية وتهجير مئات الآلاف من النساء والفتيات والأطفال والطفلات والمسنين والمسنات، وتأتي هذه الحرب بعد سنين من أزمة اقتصادية خانقة، إضافة إلى انفجار مرفأ بيروت في عام 2020 وعدم استقرار سياسي لتزيد من صعوبات الحياة والمعيشة في لبنان.

في نيسان 2023 اندلعت في السودان حرب أهلية ما زالت مستمرة حتى اليوم، إذ شهدت البلاد تدهورًا كبيرًا في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي كان للنساء الحظ الأوفر من التأثر بها، إذ أدت الحرب إلى نزوح حوالي 8 ملايين شخص داخل السودان وثلاثة ملايين نزحوا إلى دول مجاورة، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 70% من النازحين هم من النساء والأطفال. وتعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي بمستويات مروعة، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات الجنسية والتزويج القسري، سواء في مناطق النزاع أم أثناء النزوح إلى مناطق أخرى، حيث تم الإبلاغ عن مئات الحالات من الاغتصاب والاعتداءات الجنسية خلال الأشهر الأولى من النزاع. وتعرضت النساء اللواتي نجون من العنف الجنسي للوصم الاجتماعي، ما زاد من معاناتهن وصعوبة اندماجهن في المجتمع مرة أخرى مع غياب شبه كامل لأي نوع من أنواع الحماية والدعم.

UNDP, (2024, April). Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine - Update https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-05/2400314e-keymessages-gaza-web.pdf

047-martyrs-4/ Ministry of Public Health. Press Release. 4 Dec. 2024 Available at: https://www.moph.gov.lb/en/Media#/en/Media/view/77360/16-and-638-wounded-the-total-updated-toll-of-the-israeli-aggression

11-UNHCR, (2025, Jan). Situation Report. Sudan. Available at: https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/2024%20Sudan%20Situation%20Overview.pdf

▪ تأتي هذه الحروب والنزاعات لتكمل مشهدًا كارثيا عاشته العديد من الشعوب العربية خلال الأعوام الخمسة الفائتة التي يغطيها هذا التقرير 2020-2024، حيث واجهت المنطقة العربية تحديات وكوارث غير مسبوقة في النوع والنطاق. ابتداء بجائحة كورونا في الأعوام 2020-2022، والتي حاولت الدول العربية مواجهتها والحد من انتشارها من خلال مؤسسات وأجهزة دولة غير جاهزة أو قادرة في معظم الأحيان على التعامل مع كوارث من هذا المستوى والنوع، إضافة إلى الزلازل والأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف غير المسبوقة عام 2023 في المغرب وسوريا وليبيا والعراق واليمن، والتي أدت إلى تدمير وتجريف مساحات واسعة من الأراضي والقرى ومقتل عشرات الآلاف ونزوح الملايين من النساء والفتيات والأطفال.

▪ وساهمت التحديات العالمية والتبعات الاقتصادية لجائحة كورونا والتسارع العالمي للتضخم والحرب المستمرة في أوكرانيا منذ العام 2022 والكوارث البيئية في العام 2023 في رفع مستوى التحديات في المنطقة العربية، فخلافا لكل دول العالم التي تعافت إلى درجة ما من آثار جائحة كورونا، سجلت المنطقة العربية، وإن بدرجات متفاوتة، معدلات عالية في البطالة والفقر والحرمان، وزادت معدلات العنف، واللجوء والنزوح، وتقلصت خدمات الدعم والحماية الاجتماعية بالرغم من التزام دول العالم والدول العربية على وجه التحديد بأهداف التنمية المستدامة.

▪ عانت العديد من الدول العربية ولا تزال تعاني من حروب ونزاعات ممتدة منذ أكثر من خمسة عشر عاما لبعض الدول، إذ ما زالت الحروب والنزاعات الداخلية تمزق اليمن وليبيا وسوريا والصومال، حيث أدت تلك الحروب والنزاعات إلى قتل ونزوح الملايين من الشعوب في المنطقة العربية وتهجيرهم من مدنهم وقراهم، حيث يعيش النساء والفتيات والأطفال والنساء والفتيات ذوات الإعاقة في تلك الدول في دوائر متشابكة من العنف والحرمان والفقر والقهر والتهميش.

UNFPA, (2024). Sexual violence and conflict in Sudan: A war on the bodies of women and girls. Available at: https://www.unfpa.org/news/sexual-violence-and-conflict-sudan-war-bodies-women-and-girls

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

المرجع السابق

ESCWA, (2022). Situation Report on International Migration 2021 Building forward better for migrants and refugees in the Arab region. Available at: https://mena.iom.int/sites/g/files/tmzbdl686/files/documents/srim-2021-english-june-30.pdf

UNHCR, (2022). Global Report 2022. Available at: https://reporting.unhcr.org/global-report-22/middle-east-and-north-africa#:~:text=-.GLOBAL%20REPORT%202022,uncertain%20funding%20situation%20in%202022

UNHCR, (2025). Global Appeal, regional review. Available at: https://reporting.unhcr.org/operational/regions/mid-.dle-east-and-north-africa#:~:text=By%20mid%2D2024%2C%20there%20were,of%20expulsion%20from%20several%20countries

الهجمة على المؤسسات النسوية

▪لم يكن عمل مؤسسات المجتمع المدني سهلا خلال الأعوام الخمسة الماضية، حيث واجهت مؤسسات المجتمع المدني تحديات جمة في عملها نتيجة للكوارث والحروب وانكماش مساحات العمل المدني والحريات، إضافة إلى نقص التمويل الذي أدى في العديد من الحالات إلى تنافس مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها وبين مؤسسات الدولة في العديد من دول المنطقة على التمويل، الذي تقلص بشكل كبير في الأعوام الخمسة الماضية لتحولات في أولويات أجندات التمويل الدولية. إضافة إلى ما تواجهه العديد من المؤسسات العاملة في قضايا التحرر من العنف من معيقات في العمل البحثي الميداني، سواء الصعوبات اللوجستية أم من الحكومات بغياب القوانين ذات الصلة بالحق في الحصول على المعلومات، وغياب الحقوق والحريات العامة لدى المواطنين والمواطنات.

▪ وشهدت الأعوام الأخيرة تعرض العديد من مؤسسات المجتمع المدني النسوية والحقوقية بشكل خاص إلى هجمات في العديد من دول المنطقة، من خلال قوى اجتماعية ودينية محافظة تصدت لجهود المؤسسات النسوية والحقوقية في تعزيز المساواة بين الجنسين والتغلب على القوالب الاجتماعية والثقافية السائدة التي تضع النساء في مرتبة أدنى في إطار مجتمع أبوي ترجح موازين القوى فيه لصالح الرجال، إذ تعرضت العديد من الناشطات النسويات والحقوقيات ومؤسسات نسوية وحقوقية في العديد من الدول العربية إلى حملات تشهير، وتهديدات بالقتل من قبل بعض القوى الاجتماعية، والحبس والاعتقال من قبل حكومات بعض الدول. لقد أثرت هذه الهجمة على عمل العديد من البرامج والخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والتي تركت وحيدة في مواجهة موجات العداء، إذ تنصلت الدول من حمايتهن ودعمهن وتنصلت من التزاماتها في تعزيز وحماية حقوق وقضايا المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بينما الأحزاب السياسية في أحسن الأحوال لم تكن معنية بما يجري.

UN, (2023) United Nations Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict. Available at: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/statement/srsg-patten-remarks-at-the-regional-meeting-on-the-implementation-of-the-arab-strategy-for-the-prevention-and-response-to-combat-all-forms-of-violence-in-asylum-context-especially-sexual-vio-/lence-aga

التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية: المساواة، الإدماج والتمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النزاعات، شباط، 2022، الإسكوا. /E/ESCWA CL6.GCP/2021/1 https://www.unescwa.org/publications/governance-arab-equality-inclusion-conflict

ESCWA Publication: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.6، 2024 عدم المساواة في المنطقة العربية في أعين سكانها، تشرين الأول/أكتوبر Available at: https://www.unescwa.org/publications/inequality-eyes-arab-people

المشاورات الإقليمية والمشاورات المختصة، 2024.

▪ إضافة إلى ذلك، فإن مواقف غالبية الدول الغربية المزدوجة المعايير من قضايا المنطقة العربية وعلى رأسها فلسطين والحرب على غزة والدعم المطلق لإسرائيل في حربها على الشعب الفلسطيني، مقارنة بمواقفها من الحرب الروسية الأوكرانية، فاقمت من حالة العداء المجتمعي تجاه عمل مؤسسات المجتمع المدني والنسوي التي تُواجَه في العديد من الدول بعين الريبة والشبهة.

غياب صوت نساء الجنوب

▪ أَخِيرَاً، فيما يتعلق بالسياق، لفتت المشاورات الإقليمية إلى غياب صوت نساء الجنوب من معظم آليات العمل الدولية ومن ضمنها المذكرة التوجيهية لمنهاج عمل بيجين، التي يطغى عليها خطاب نساء الشمال ولغتهنّ دون إشراك حقيقي وفعال لرؤية نساء الجنوب فيما يتعلق بقضاياهن وأولوياتهن، ويطغى في كثير من الحالات على هذه اللغة نبرة استشراقية أوروبية استعلائية تتعامل مع المجتمع المدني والنسوي في دول الجنوب كجهات تقنية تقوم بتعبئة نماذج تقارير جاهزة لا تراعي خصوصيات ولا وجهات نظر الدول والمجتمع المدني والنسوي في تلك الدول، ما يعزز ويعيد إنتاج عدم العدالة والمساواة ما بين الشمال والجنوب.

▪ إذ برزت خلال جلسات المشاورات حول التقدم في منهاج عمل بيجين عدة أصوات تدعو إلى عمل مراجعة شاملة لآلية تقرير إحراز التقدم في منهاج عمل بيجين، فبعد 30 عامًا من إعلان المنهاج، يطغى على عملية التقرير نوع من الميكانيكية والتقليدية، وهناك حاجة حقيقية لمراجعة الأسئلة الخاصة بالتقرير، وبطريقة تفسح المجال لطرح المعيقات البنيوية التي تحول دون تحقيق التقدم والأثر المراد، مثل غياب المساواة داخل الأسرة، حيث لا تتناول المذكرة التوجيهية أسئلة محددة حول ذلك، كذلك لا تطرح المذكرة أسئلة تفسح المجال لتوضيح الترابط ما بين التخطيط التنموي والتزامات الدول بأجندة المساواة بين الجنسين. إن تقليدية منهاج عمل بيجين، على مستوى المراجعات الوطنية والإقليمية والدولية، لا تضمن التشاركية الحقيقية للمجتمع المدني لعرض التحديات التي تواجه تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين، ما يؤدي بكل أسف لاتساع دوائر التمييز والتهميش.

▪ إضافة إلى ذلك، رغم أن الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة، هنّ من الفئات الأشد تهميشاً وإقصاءً وحرماناً في منظومة الحقوق ككل، والأشد ضرراً وألماً ومعاناة في النزاعات المسلحة والكوارث البيئية، إلا أن هذا التهميش والإقصاء يمتد للأسف إلى المراجعات الوطنية، والإقليمية والدولية، في مسار منهاج عمل بيجين ويشمل (بيجين +30) الحالي. حيث يتم التعامل مع قضايا الإعاقة والنساء والفتيات ذوات الإعاقة على "نحو مجتزأ" في المذكرة التوجيهية للمراجعات الوطنية الشاملة من خلال سؤال هنا وهناك وليس على "منهج شمول الإعاقة" في كل ما يتصل بإعلان ومنهاج عمل بيجين والمذكرة التوجيهية. بما يؤدي إلى ضعف شديد في قضايا الإعاقة في تقارير الدول بشأن المراجعات الوطنية التي تشمل التحديات والتقدم المحرز، وينعكس سلباً على المراجعات الإقليمية والدولية (الوثيقة الختامية العالمية) التي تحدد أولويات العمل في السنوات الخمس القادمة في مسار تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

▪ يقدم القسم التالي استعراضًا عامًا يرصد الاتجاه العام في المنطقة العربية فيما يتعلق بالتقدم المحرز وأهم التحديات والأولويات. قبل ذلك من الضروري الإشارة هنا إلى مسألتين:

▪ أولا، بالرغم من الجهود المبذولة من كل الجهات المعنية، سواء كانت حكومية أم مجتمعًا مدنيًا أم أممية، إلا أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن "تقدم" خلال 2020-2024 في المنطقة العربية في المجالات الحاسمة لمنهاج عمل بيجين والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، وذلك لحقيقة أن الفترة التي يغطيها التقرير مليئة بالحروب والنزاعات والكوارث والأزمات التي تأثرت بها كل دول المنطقة بلا استثناء، وإن بنسب مختلفة. لذا فإن واقع الحال ازداد سوءا -وإن بدرجات متباينة- في جميع مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين. إن تراكم الحروب والنزاعات والكوارث، إضافة إلى تحديات بنيوية متعددة القطاعات تشكل عائقًا رئيسيًا في طريق تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" وأهداف التنمية المستدامة واتفاقيات حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

▪ إذ أثرت الأحداث العالمية وأحداث دول المنطقة في الأعوام الخمسة الماضية بشكل كبير على جهود تحقيق الإنجازات، بما في ذلك جائحة كوفيد19- التي كشفت هشاشة وضعف أو حتى توقف دورات صنع السياسات في العالم العربي خلال انتشار الوباء. إذ افتقرت المؤسسات إلى الكفاءة والسياسات المتسقة والشمولية، وضعف أو عدم إدماج المقاربة الجندرية في سياسات وإستراتيجيات ومشاريع المؤسسات العامة. إضافة إلى إشكاليات في عملية التنسيق بين جميع المؤسسات، سواء كانت حكومية أم غير حكومية، وعدم القدرة على توفير الدعم المالي وضعف أطر الرصد والتقييم والمتابعة لتدخلات الاستجابة. أدى هذا إلى ازدياد أعداد المتخلفين والمتخلفات عن الركب في معظم الدول العربية، خاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة والنساء والفتيات في مناطق النزاعات والحروب والكوارث والنساء والفتيات الريفيات وفي المناطق النائية.

▪ثانيا، ما يعيق الحديث عن أي تقدم في دول المنطقة العربية هو افتقار العديد من الدول العربية إلى البيانات المجزأة على أساس الجنس والعمر والإعاقة ومكان السكن وغيرها من تقاطعات، إذ انخفضت نسب المسوح الأسرية في العالم العربي من 82% في 2012 إلى 45% في 2019. إن غياب الأرقام والمؤشرات المتعددة الأبعاد يشكل معيقاً رئيسياً لرصد حجم الإشكاليات والانتهاكات أو حتى التقدم المحرز في جميع مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين. إن عدم توفر القدر الكافي من البيانات المبوبة والمصنفة وعلى قاعدة شمول الجنس والعمر والإعاقة لدى دول المنطقة، لا سيما تلك التي تتعلق بالعمل والفقر والعنف والوصول إلى الخدمات والحماية الاجتماعية، يعيق قياس أثر الجهود المبذولة. فلا أرقام دقيقة ولا بيانات محدثة، وبالتالي تعمل الدول العربية على تصميم برامج وتدابير لإشكاليات لا تعرف حجمها ولا تقاطعاتها ولا أشكالها.

جائحة كوفيد19- في المنطقة العربية: فرصة لإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية، تقرير التنمية الاجتماعية الرابع، نيسان/أبريل 2022 E/ESCWA/ CL2.GPID/2021/1، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-development-covid-19-arab-region-protection-systems-english.pdf

المرجع السابق.

أجرت مؤخرا كل من الأردن (2023) والمغرب (2024) مسوحات أسرية.

القسم الأول: التقدم المحرز مقابل الواقع والتحديات

التقدم المحرز

▪ اتخذت بعض دول المنطقة العربية خطوات جيدة خلال الأعوام 2020-2024 قد تؤدي إلى تراكم يحقق تقدمًا في تنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة واتفاقيات حقوق الإنسان. وتمثل ذلك بإقرار سياسات طموحة وتعديل تشريعات وإقرار قوانين وخطط وسياسات وتنفيذ برامج تستهدف النساء والفتيات بالتدريب والتأهيل وبرامج التمكين الاقتصادي. إذ أجرت بعض الدول تعديلات قانونية مرتبطة بتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل والحماية الاجتماعية، مثل زيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، وتشريع إجازة الأبوة، ومنع فصل العاملات الحوامل، أو تقديم إعانات رعاية الأطفال أو فترات الرضاعة المدفوعة الأجر.

▪ واتخذت العديد من الدول العربية تدابير مختلفة للحد من فقر الدخل تركزت الجهود على خطط وبرامج وسياسات طموحة من أجل الحد من الفقر تشمل تزايدًا في استخدام مؤشرات لقياس الفقر المتعدد الأبعاد من قبل بعض الدول. وعملت دول أخرى على تطوير برامج حماية اجتماعية أكثر شمولية وأوسع نطاقا لدعم وتعزيز وصول الفئات الأكثر احتياجا، وقامت بعض الدول المتوسطة الدخل بدمج تنمية المهارات، والتدريب المهني، وبرامج مساعدة الباحثين والباحثات عن عمل، ومبادرات التمويل الأصغر في استراتيجيات الحد من الفقر كأدوات للتمكين الاقتصادي، ولدى بعض الدول برامج خاصة تركز على النساء في المناطق الريفية أو النائية والفقيرة وتسعى إلى زيادة الموارد لتطوير البنية الأساسية، وتعزيز توصيلات المياه والصرف الصحي والطاقة، والاستثمار في تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وجودتها، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وزيادة الدخول الريفية من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل، ودمج المزارعين/ات في سلاسل القيمة، وفرص العمل الجديدة. وعملت بعض الدول على معالجة الفقر الحضري من خلال استراتيجيات لدعم الإسكان الاجتماعي أو تسهيل ترقية الإسكان للقضاء على الأحياء الفقيرة.

الإسكوا، 2024، التقرير العربي الشامل حول التقدم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما.
المرجع السابق.
المرجع السابق.
لبنان (قانون مكافحة التحرش الجنسي رقم 205، الذي صدر في عام 2020)، والمملكة العربية السعودية (قانون مكافحة التحرش، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2018)، ومصر (القرار الوزاري رقم 827/2021)، والكويت (قانون الحماية من العنف الأسري).

▪ وثمة تقدم –ولو ضئيلاً- فيما يتعلق بالتشريعات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات من خلال تعديل أو إلغاء بعض المواد القانونية. حيث قامت أربع دول عربية بسن تشريعات تهدف إلى الحد من التحرش الجنسي في عالم العمل والمجال العام وتشريعات تتناول العنف الأسري. وقامت بعض الدول بسن و/أو تعديل القوانين الجنائية أو قوانين العمل أو التشريعات المستقلة التي تحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، وتؤكد بعض التشريعات على زيادة العقوبة و/أو تجريم التحرش الجنسي في المجال العام، وبعض التعديلات شملت عقوبات جنائية للتحرش الجنسي وإعادة تأهيل ضحايا العنف الجنسي وتوفير الحماية والدعم للناجيات.

▪ معظم الدول العربية مصادقة على اتفاقية "سيداو"، مع وجود العديد من التحفظات، وأطلقت جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2022 الاستراتيجية العربية للوقاية من جميع أشكال العنف في سياق اللجوء والاستجابة لها، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وتحدد الاستراتيجية الأولويات الاستراتيجية الرئيسية للدول لحماية اللاجئات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولدى بعض الدول إصلاحات تشريعية وأدوات استراتيجية موجهة نحو العمل لمنع العنف الجنسي والجسدي والنفسي والإلكتروني ضد الأطفال والطفلات، وحاولت بعض الدول العمل على تعزيز الإطار القانوني، وتعزيز المعايير والممارسات الوقائية، وإنشاء أنظمة المعلومات والرصد وتعزيز الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم الاجتماعية.

▪ يوجد في جميع الدول العربية آليات وطنية للمساواة بين الجنسين، سواء كانت وزارات أم هيئات حكومية أم مجالس قومية تقوم من خلالها بالعمل على تخطيط وتنفيذ السياسات المتعلقة بتحسين أوضاع النساء في مختلف المجالات، إضافة إلى كتابة الاستعراضات والتقارير الدولية الخاصة بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. وأيضا ترعى هذه الآليات وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية من أجل تعميم وإدمـاج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز نسوية الحكومات والدول. تعمل وتتشاور هذه الآليات، وإن بدرجات متفاوتة، مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الأممية والدولية بصياغة الخطط وتنفيذ البرامج لتحسين أوضاع النساء. وتتباين درجة الثقة في هذه الآليات من قبل مؤسسات المجتمع المدني من دولة إلى أخرى، وأن أجمعت معظمها على ضعف أو غياب فاعلية تلك الآليات في تحقيق تقدم في قضايا النساء.

الإسكوا، 2024، التقرير العربي الشامل حول التقدم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما.
المرجع السابق.
المرجع السابق.
لبنان (قانون مكافحة التحرش الجنسي رقم 205، الذي صدر في عام (2020)، والمملكة العربية السعودية (قانون مكافحة التحرش، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2018)، ومصر (القرار الوزاري رقم 827/2021)، والكويت (قانون الحماية من العنف الأسري).

▪ وقد تبنت 11 دولة عربية نظام "الكوتا" النسائية وعملت عدد من الدول العربية على إعداد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة آليات وطنية للمرأة من خلال تدابير تشمل ضمان تكافؤ الفرص داخل القطاع العام، وتطوير مؤشرات الأداء والبيانات المصنفة حسب الجنس، والتخصيصات المحددة للاحتياجات الخاصة للنساء والشباب، و11 دولة عربية لديها خطط عمل وطنية للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك المكونات الخاصة بمعالجة العنف الجنسي المرتبط بالصراع والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

▪ تتباين قوة وحضور مؤسسات المجتمع المدني فيما بين الدول العربية، لأسباب تتعلق بالتاريخ السياسي والاجتماعي لتلك الدول وطبيعة الأنظمة الحاكمة، ففي بعض الدول هناك تاريخ طويل من العمل المجتمعي والحراكات المجتمعية والنسوية، حيث حققت جهود عقود من العمل إنجازات في قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث أدت هذه الحراكات في عدد من الدول إلى إقرار قوانين وتشريعات وسياسات. وفي معظم الدول العربية، عملت مؤسسات المجتمع المدني، وإن بقدرات ونطاقات مختلفة، على قضايا متنوعة من مجالات الاهتمام لمنهاج عمل بيجين، مثل قضايا العمل والنساء والعنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية والمرأة والبيئة والمرأة والعمل من خلال الضغط من أجل تعديل وإقرار قوانين، والدعوة من أجل تغيير السياسات وتوفير الحماية للنساء ونشر الوعي والتثقيف والتوثيق. وأيضا العمل على تعزيز المشاركة السياسية للنساء ومشاركة النساء في صنع القرار. ففي بعض الدول أدى الدور المحوري الذي لعبه المجتمع المدني على مستوى تنفيذ حملات المناصرة والمدافعة وبناء التحالفات إلى تحقيق الإنجازات التشريعية وإقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والأحزاب السياسية والخبراء والنقابات والمؤسسات القاعدية وغيرها. وتنخرط العديد من مؤسسات المجتمع المدني العربي في تحالفات وطنية وإقليمية وعالمية من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf

الإسكوا، 2024، التقرير العربي للتنمية المستدامة.

الإسكوا، 2024، التقرير العربي الشامل حول التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما.

الإسكوا، 2024، التقرير العربي للتنمية المستدامة.

الواقع والتحديات

▪ تختلف ظروف وسياقات الدول العربية في عشية الذكرى الثلاثين لإعلان منهاج عمل بيجين، ففي كل الأحوال لا يمكن وضع جميع الدول العربية في سلة واحدة، فهناك مجموعة من دول الخليج الغنية بالموارد الطبيعية وتشهد استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا معقولاً. وهناك مجموعة الدول الفقيرة التي تعيش حروبًا ونزاعات ممتدة لأكثر من عقد. بينما الدول المتوسطة الدخل والمستقرة سياسيًا إلى حد ما ولا تعاني من الحروب والنزاعات الداخلية لكنها تستضيف أعدادًا كبيرة من النزوح واللجوء والتهجير هي دول مثقلة بالديون وتعيش على مساعدات الدول المانحة وتشهد ارتفاعًا في نسب القمع السياسي وقمع الحريات وتعثرًا وصعوبات كبيرة في عملية التحول الديمقراطي. لكن المشترك لكل الدول العربية، بصرف النظر عن ظروفها، هو غياب العدالة بين الجنسين ووجود قوانين تمييزية وتغييب دور فعال للنساء في المجال العام، وإن بدرجات متفاوتة.

▪ بالرغم من الجهود المبذولة، ما زال حضور النساء في العمل والسياسة والاقتصاد وصنع القرار والإعلام والمفاوضات والقضاء والأمن وغيرها حضورا باهتا أو معدوما في العديد من دول المنطقة كما سيفصل القسم الثاني من التقرير. وما زالت سياسات وتدخلات وإستراتيجيات الدول الاقتصادية والتنموية والمناخية وغيرها غير حساسة لاحتياجات النساء والنساء والفتيات ذوات الإعاقة واللاجئات والنازحات والمهاجرات والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي وغيرها من فئات متخلفة عن الركب. إذ أظهرت المشاورات الإقليمية والتقارير الوطنية الموازية أن واقع النساء في المنطقة العربية بالرغم من كل الجهود المبذولة قد تراجع -بدرجات متفاوتة- أو راوح مكانه في أفضل الأحوال في جميع مجالات اهتمام منهاج عمل بيجين، لعوامل عدة مترابطة نتيجة لتراكم عقدين على الأقل من الحروب والأزمات والديون والنزاعات وضعف الحوكمة والشفافية وغياب العدالة وغيرها.

غياب المساواة بين الجنسين

▪ تشير أرقام 2022 إلى أن المنطقة العربية لديها ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، حيث بلغت نسبة الفجوة حوالي 37٪، مع تقدم طفيف عن السنوات السابقة. إذ أشار تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلا أن المنطقة العربية ستحتاج إلى 149 عامًا لإغلاق هذه الفجوة إذا استمرت على الوتيرة نفسها، وهي فترة أطول بكثير من المتوسط العالمي البالغ 132 عامًا.

تقرير استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما، عمان، 27 و28 أيار/مايو 2024 https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2400418A.pdf تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين، المنتدى الاقتصادي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -https://publications.unescwa.org/2023/iar 2023/index.html

▪ النساء في المنطقة العربية -كما سيفصل القسم التالي- هن الأقل مشاركة في سوق العمل، والأقل أجرا والأقل حظا في الحصول على فرص عمل وتدريب وهن الأكثر عرضة للأمية. والمرأة الريفية والنازحة والمهاجرة واللاجئة والعاملة في القطاع غير الرسمي والنساء والفتيات ذوات الإعاقة هن الأكثر حرمانا وعرضة للعنف والاستغلال وانتهاك الحقوق.

▪ ويتجلى التمييز في عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والعمل، خاصة بين اللاجئين/ات والنازحين/ات والمقيمين/ات في المناطق الريفية. إضافة إلى التمييز في التوظيف وفرص العمل من خلال فرض قيود تحد من الحركة وغياب التدريب والتأهيل. ولا يزال الاستبعاد السياسي للمرأة والشباب والأشخاص الذين يعيشون مع إعاقة وأقليات عرقية أو دينية شائعا في العالم العربي.
▪ ويتجلى عدم المساواة في المنطقة العربية في قوانين الجنسية، إذ تحرم أو تحد غالبية الدول العربية المرأة من حق منح الجنسية لأطفالها وزوجها، وبالتالي قد يخضع الأطفال والأزواج الأجانب لمجموعة من القيود في فرص عملهم وتعليمهم، وكذلك في قدرتهم على فتح حسابات مصرفية وامتلاك أو وراثة الممتلكات، ما قد يعزز حالة الفقر والحرمان. ويتصاعد خطر انعدام الجنسية لدى النساء والفتيات عديمات الجنسية، فهن أكثر عرضة للاتجار بهن من خلال تزويج الطفلات والتزويج القسري. لقد فاقمت موجات اللجوء والنزوح من هذا التحدي، الذي يزيد من فرصة افتقار الأطفال/الطفلات المولودين/ات في أماكن اللجوء والنزوح إلى الوثائق اللازمة لتأمين الجنسية. وهذا الخطر مرتفع أيضًا بالنسبة للأطفال/الطفلات المولودين/ات للعاملات المهاجرات والنازحات واللاجئات واللاتي قد يواجهن تحديات قانونية وعملية شاقة في تسجيل المواليد ومنح جنسيتهن.

▪ إن دمج قضايا المساواة بين الجنسين والأخذ بعين الاعتبار احتياجات مختلف الفئات في سياسات التنمية القطاعية في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس السابقة كان في أفضل الأحوال بطيئا.

المشاورات الإقليمية والمشاورات المختصة، 2024.
المرجع السابق.
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
المرجع السابق.

وغالبا ما فشلت الحوافز الضريبية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في توليد فوائد متناسبة من حيث الوظائف أو النمو الاقتصادي. فالسياسات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية غالبا ما تكون في أفضل الأحوال محايدة فيما يخص النساء، وغير مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي والإعاقة أو غير حساسة لتأثير برامجها وخططها الاقتصادية على النساء ومشاركتهن في الاقتصاد. وبعض هذه التعديلات تعتريها إشكاليات لأنها تستثني بعض الفئات مثل العاملات المنزليات والعاملات في القطاع غير المنظم والمهاجرات. إذ لم تترجم هذه التعديلات والإصلاحات في معظم البلدان إلى أفعال تؤثر أيجابا في حياة النساء في عالم العمل والاقتصاد، لأنها بالأساس تفتقر إلى الآليات التنفيذية، والموارد المالية والبشرية والإرادة السياسية الحقيقية.

المشاورات الإقليمية والمشاورات المختصة، 2024.
المرجع السابق.
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
المرجع السابق.

غياب القوانين والتشريعات العادلة النافذة

▪ وبالرغم من إعلان الدول العربية عما يقارب المئة تشريع جديد والإعلان عن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنهاج عمل بيجين واتفاقية سيداو والعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، إلا أن هذا الالتزام لا يمكن رصد آثاره على أرض الواقع كما سيفصل هذا التقرير. إضافة إلى ذلك:

- ما زالت التحفظات على اتفاقية سيداو موجودة لدى معظم الدول العربية.
- لم تصادق أي دولة عربية على اتفاقية العمال المنزليين (2011) لمنظمة العمل الدولية.
- لم تنضم أي من الدول العربية إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية (190) الخاصة بالتحرش في عالم العمل.
- وما زال العمل الرعائي غير معترف به في معظم الدول العربية.
- لا تزال القوانين والممارسات التمييزية القائمة على الجنس والجنسية والهوية والدين والعرق والحالة البدنية منتشرة في المنطقة العربية، ما يشكل تحديات كبيرة لحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والحوكمة الشاملة.
- لا يوجد في العديد من الدول العربية قوانين عنف شاملة تجرم العنف ضد المرأة، وإن وجدت هذه القوانين فهي غير منفذة لغياب آليات تنفيذها.

▪ ووفقًا لتقرير "العدالة بين الجنسين والقانون" الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن بعض الدول العربية قد أدخلت تشريعات تعنى بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، لكن غالباً ما تكون آليات التنفيذ غير كافية، ما يترك النساء عرضة لانتهاكات حقوقهن دون حماية قانونية فعالة. وتعزى هذه المشكلة إلى معايير اجتماعية تُعيق إنفاذ القوانين وإلى ضعف في الأطر القضائية التي تهدف لحماية حقوق النساء.

الإسكوا، 2018، دراسة عدالة النوع الاجتماعي والقانون في المنطقة العربية.

الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين: إشكاليات وتحديات

▪ لقد أظهرت المشاورات الإقليمية وجود إشكاليات تتعلق باستقلالية ودور وآلية عمل الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. فوجود تلك الآليات في العديد من دول المنطقة هو وجود شكلي غير فعال، ولا تعمل بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية ولا تأخذها الدول على محمل الجد. فالهدف منها هو تجميل وتحسين صورة تلك الدول أمام المجتمع الدولي، إذ لا إرادة سياسية حقيقية للعمل على قضايا المساواة بين الجنسين.

▪ تفتقر تلك الآليات إلى الاستقلالية والمساءلة والشفافية في التعيينات، فهي غير مستقلة عن الحكومة، ودورها في الغالب استشاري وليس لديها صلاحيات تقريرية. ويغيب عن هذه الآليات الوطنية دورها في مساءلة مؤسسات الدولة في قضايا النساء أو العمل على إدماج وتعميم قضايا النوع الاجتماعي، وتفتقر إلى الميزانيات المخصصة، ما يؤشر على عدم جدية التعاطي الحكومي مع أجندة حقوق المرأة، وهذا يضع الآليات الوطنية في موقع تنافسي على التمويل وتنفيذ البرامج مع مؤسسات المجتمع المدني والنسوي. ويغيب عن هذه الآليات أيضا تدريب طواقمها للعمل على الحد من جميع أنواع العنف ضد النساء، وخاصة العنف الجنسي، ولا يوجد آليات تقديم شكاوى أو رصد للعنف ضد النساء.

▪ أما علاقة تلك الآليات مع المجتمع المدني والمؤسسات النسوية فأظهرت المشاورات الإقليمية وجود عدم الثقة في الآليات الوطنية في العديد من الدول العربية. ففي بعض الدول تكون المشاورات والنقاشات شكلية أو موسمية وتفتقر إلى إرادة سياسية حقيقية في العمل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني. وفي دول عديدة تتنافس هذه الآليات مع مؤسسات المجتمع المدني على التمويل وتفتقر إلى التعاون والتنسيق مع المؤسسات النسوية والحقوقية العاملة في قضايا النساء. فالإشكالية تتعلق بآلية عمل تلك الآليات والتي هي في الغالب شكلية وفي حاجة إلى مأسسة بمقاربة حقوقية شمولية ناجعة مع توفير الموارد البشرية المؤهلة لترجمة أهداف الآليات إلى ممارسات ذات آثار أو وقع على الفئات المستهدفة من خلالها.

▪ يقدم القسم التالي عرضا أكثر تفصيلاً للتدابير المتخذة في المنطقة العربية لتعزيز المساواة بين الجنسين في السنوات الخمس الماضية 2020-2024 عبر المجالات الحاسمة الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين.

الإسكوا، 2018، دراسة عدالة النوع الاجتماعي والقانون في المنطقة العربية.

القسم الثاني: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر

أولا: التنمية الشاملة والازدهار والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة: المرأة والفقر - المرأة والاقتصاد – الحقوق الإنسانية للمرأة – الطفلة الأنثى

التقدم المحرز

▪ لقد أحرزت بعض الدول العربية عددًا من الخطوات التي هدفت إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الاقتصاد والعمل المدفوع الأجر والتوظيف والتقليل من فقر النساء. إذ أجرت بعض الدول تعديلات قانونية مرتبطة بتعزيز مشاركة النساء في سوق العمل والحماية الاجتماعية مثل زيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، وتشريع إجازة الأبوة، ومنع فصل العاملات الحوامل، أو تقديم إعانات رعاية الأطفال أو فترات الرضاعة المدفوعة الأجر. وساوت بعض الدول بين المرأة والرجل في سن التقاعد مع إبقاء البعض على خيار التقاعد المبكر للمرأة، بينما دول أخرى لديها تشريعات تنص على سن تقاعد أقل للنساء.

▪ وقامت قلةٌ من الدول العربية بسن تشريعات تهدف إلى الحد من التحرش الجنسي في عالم العمل والمجال العام وتشريعات تتناول العنف الأسري، فقد قامت بعض الدول بسن و/أو تعديل القوانين الجنائية أو قوانين العمل أو التشريعات المستقلة التي تحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، وتؤكد بعض التشريعات على زيادة العقوبة و/أو تجريم التحرش الجنسي في المجال العام، وبعض التعديلات شملت عقوبات جنائية للتحرش الجنسي وإعادة تأهيل ضحايا العنف الجنسي وتوفير الحماية والدعم للناجيات.

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
لبنان (قانون مكافحة التحرش الجنسي رقم 205، الذي صدر في عام 2020)، والمملكة العربية السعودية (قانون مكافحة التحرش، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2018)، ومصر (القرار الوزاري رقم 827/2021)، والكويت (قانون الحماية من العنف الأسري).
موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2. GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf
البحرين (2022)، والأردن (2020)، والإمارات العربية المتحدة (2021).
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

▪ دول قليلة قامت بتعديل قوانين العمل التمييزية التي تحد من أنواع العمل المتاحة للنساء، واتخذت دول أخرى خطوات قانونية تلزم بالمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وأيضا قامت بعض الدول باتخاذ إجراءات تشريعية لتشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال حظر التمييز على أساس الجنس في الخدمات المالية وتسهيل حصول النساء على الائتمان. وقامت دول أخرى بإدخال تعديلات تشريعية لتعزز قدرة النساء على الحركة من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالوصاية على النساء، مثل إزالة القيود المفروضة على تقدم النساء بطلبات الحصول على جوازات السفر أو السفر إلى الخارج أو مغادرة المنزل أو الحصول على وظيفة دون موافقة ولي الأمر.

▪ وقد تبنت بعض الدول العربية سياسات سوق العمل النشطة وبرامج التمكين الاقتصادي لتوفير فرص العمل والخروج من دائرة الفقر من خلال محاولات تنظيم العمل الرسمي، وتوفير فرص العمل القصيرة الأجل، أو برامج النقد مقابل العمل في مشاريع الأشغال العامة، وتطوير المهارات ودعم التوظيف. وشاركت عدة دول عربية في مؤتمر التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية في شباط 2024 الذي يدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز العمل اللائق وجدول أعمال العولمة العادلة التي تركز على الحقوق الأساسية للإنسان وفرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

▪ وشهدت الأعوام الأخيرة أيضا بعض مبادرات التحول الاقتصادي، على سبيل المثال هناك اهتمام متزايد باقتصاد المنصات وأشكاله المتنوعة في بعض البلدان العربية ضمن سياسة الاقتصاد، ويمثل اقتصاد المنصات واحداً من أوضح صور التغير الناجم عن رقمنة عالم العمل. وقد أدى نمو هذا الاقتصاد إلى انفتاح أسواق جديدة أمام قطاعات الأعمال واستحداث وظائف وفرص جديدة لكسب الدخل، غالباً ما تتسم بالمرونة العالية والحواجز القليلة أمام وصول العمال إليها. كما استفاد المستهلكون بدورهم من سلع وخدمات أكثر ملاءمة وأرخص ثمناً، لا سيما في المناطق المحرومة من الخدمات. وفي الوقت نفسه، يؤدي اقتصاد المنصات إلى حدوث تحول كبير في طرق تنظيم العمل وأدائه. وبطبيعة الحال توجد تحديات تتعلق بضمان وصول العمال في المنصات إلى العمل اللائق. وهناك أيضا سلسلة من الاقتصاد التعاوني واقتصاد الأقران أو اقتصاد الأعمال الصغيرة أو الاقتصاد القائم على الطلب.

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
لبنان (قانون مكافحة التحرش الجنسي رقم 205، الذي صدر في عام 2020)، والمملكة العربية السعودية (قانون مكافحة التحرش، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2018)، ومصر (القرار الوزاري رقم 827/2021)، والكويت (قانون الحماية من العنف الأسري).
موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf
البحرين (2022)، والأردن (2020)، والإمارات العربية المتحدة (2021).
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

▪ أطلقت عدة دول عربية خلال الأعوام الخمسة الماضية برامج تهدف إلى التقليل من عدم المساواة والتمييز، مثل برامج الحماية الاجتماعية وتمكين الأمهات العاملات والاحتفاظ بهن في قوة العمل من خلال تقديم الدعم المالي لرعاية الأطفال لتسهيل العودة إلى العمل في نهاية إجازة الأمومة، ورعاية دور الحضانة المسجلة لتغطية مجموعة من تكاليف التشغيل. وتمنح سبع دول عربية المرأة الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها. بينما أطلقت دول أخرى برامج تهدف إلى معالجة عدم المساواة في سياسات ملكية الأراضي والإدارة وإصلاح سياسات الأراضي والزراعة، والتدابير القانونية والاجتماعية لمواجهة الأعراف التقليدية التمييزية التي تحد من ملكية المرأة للأرض وحقوق الميراث. ويتزايد استخدام برامج التحويلات النقدية للأسر التي لديها أطفال، ودول قليلة تقدم برامج أعانات شيخوخة.

▪ وعملت بعض الدول على معالجة الفجوات الهيكلية في تغطية الحماية الاجتماعية وتسهيل تسجيل العمال غير الرسميين في نظام الحماية الاجتماعية، واستهدفت بعض الدول في برامجها فئات جديدة مثل العاملين/ات لحسابهم/ن الخاص والعاملين/ات الزراعيين/ات والعمال والعاملات ذوي/ذوات الدخل المنخفض، والمرشدين السياحيين، وسائقي سيارات الأجرة واللاجئين واللاجئات. وركزت دول أخرى جهودها على الفجوة ما بين المناطق الحضرية والريفية والعمل على توسيع نطاق الوصول إلى خدمات التعليم والصحة، من خلال بناء أو تجديد المرافق، ويشمل ذلك استثمارات البنية الأساسية لتحسين الوصول إلى مياه الشرب والكهرباء والطرق المعبدة في المناطق الريفية.

▪ والقليل من الدول اتخذت خطوات لشمول أهلية النازحين والنازحات في برامج شبكة الأمان والحماية الاجتماعية، فالجزائر الدولة العربية الوحيدة التي قامت بدمج مبدأ عدم التمييز في العديد من سياسات العمل. إذ ينطبق الحد الأدنى الوطني للأجور على جميع العمال بصرف النظر عن جنسيتهم، ويمتد نطاق قانون التأمين الاجتماعي ليشمل العمال والعاملات المغتربين والمغتربات (بمن في ذلك العاملات المنزليات) على قدم المساواة مع الموظفين والموظفات المحليين والمحليات. ولبنان البلد العربي الوحيد الذي يعمل على برنامج منحة اجتماعية توفر دعمًا شهريا للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة للمساعدة في معالجة معدلات الفقر المرتفعة وتكاليف المعيشة الأعلى مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة.

الجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وتونس، واليمن.

▪ تركزت جهود العديد من مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي على قضايا المرأة في التنمية الشاملة والازدهار والعمل اللائق من خلال التركيز على الفئات الأكثر تهميشا من أجل إنصافها وحمايتها ودعمها، مثل العاملات في القطاع غير الرسمي والعاملات المنزليات والقطاع الخاص والقطاع الزراعي. وقد عملت العديد من المؤسسات النسوية وبالتعاون مع النقابات العمالية ومع منظمة العمل الدولية للتوعية والتعريف باتفاقية 190 والضغط والتأثير على الحكومات للانضمام إلى هذه الاتفاقية والمساواة في فرص العمل والأجور. إضافة إلى ذلك، تعمل العديد من مؤسسات المجتمع المدني على قضايا اقتصاد العمل الرعائي من خلال التركيز على قطاع رياض الأطفال والعاملات المنزليات والرعاية الصحية.

الواقع والتحديات

▪ بالرغم من الجهود في تعزيز مشاركة النساء في التنمية والازدهار والعمل اللائق في المنطقة العربية ومن ارتفاع مؤشرات تعليم النساء في المنطقة العربية وتعبير معظم الدول العربية عن التزامها بزيادة حصة النساء في القوى العاملة، إلا أن الحقائق على أرض الواقع مؤشر على محدودية أو انعدام أثر تلك التعديلات والإصلاحات في القوانين والتشريعات والخطط والبرامج للمساواة فيما يتعلق بدور النساء في العمل المدفوع الأجر والتوظيف وسياسات العمل وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني. فسياسات تعزيز العدالة الاقتصادية في المنطقة الغربية غائبة أو ضعيفة وغير فعالة في أفضل حالاتها، وعوامل التهميش الاقتصادي للنساء متعددة ومتداخلة وذات علاقة جدلية وتشمل عوامل مرتبطة بطبيعة وسمات الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول وعوامل قانونية وثقافية اجتماعية. وما زالت قوانين العديد من الدول العربية تمييزية ضد النساء، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والنازحين والنازحات واللاجئات والعاملين والعاملات في القطاع غير الرسمي وغيرها. ولا يزال عمل المرأة غير المأجور، سواء في البيت أم في الزراعة، غير معترف به في معظم دول المنطقة.

▪ إن عدم نجاعة هذه السياسات والبرامج مرتبط بعدة إشكاليات متشابكة تتعلق بفقر تصميم هذه البرامج أو عدم توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذها، وغياب البيانات المحدثة التي تراعي كل الفئات، وغياب النساء والأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة عن عمليات التخطيط وصنع القرارات والسياسات، والفساد، وغياب الشفافية والمساءلة في التوزيع العادل للثروات. إضافة إلى ظروف النمو الاقتصادي للدول، والحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية واللوجستية التي تعيق فئات محددة تشمل النساء والنساء ذوات الإعاقة عن المشاركة في سوق العمل، وذلك يشمل التحرش في عالم العمل، والتوزيع غير المتكافئ لمسؤوليات الرعاية، وعدم المساواة في فرص العمل، وضعف أو عدم وصول النساء إلى الموارد الاقتصادية والمالية، مثل ملكية الأراضي والعقارات والخدمات البنكية وحرمان النساء من حقهن في الميراث.

فجوات أكبر وفرص أقل

▪ لا تزال نسبة مشاركة النساء في المنطقة العربية في سوق العمل الرسمي مشاركة خجولة مقارنة بالرجل فعالم العمل ما زال حكرا على الرجل وما زال دور النساء محصورا إلى حد كبير في دورهن الإنجابي والرعائي والأدوار المكملة لأدوارها التقليدية والنمطية في المجال الخاص، وبالتالي حضورهن أقل في قوى العمل والاقتصاد. فالفجوة ما بين المرأة والرجل في المشاركة الاقتصادية في اتساع، فالمنطقة لديها أدنى معدل في العالم لمشاركة المرأة في الاقتصاد، ففي العام 2020 كانت مشاركة المرأة في المنطقة العربية في سوق العمل 20% فقط مقابل 70%للرجل، وكانت هذه الفجوة أقل في بعض الدولة العربية العالية الدخل وأعلى في الدول المتوسطة الدخل والفقيرة. وفي العام 2024 زادت هذه الفجوة لتسجل الدول العربية أدنى النسب في العالم من حيث معدلات مشاركة الإناث في التوظيف بنسبة 11.7% مقابل66.2%للرجال، وتسجل المنطقة العربية أيضا أكبر فجوة في العالم بين الجنسين في الدخل، حيث تكسب النساء العربيات 12.5% فقط من الدخل الذي يكسبه الرجال العرب.

موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf
مصر (16%)، والأردن (14%)، والمغرب (20%)، وقطر (64%)، والإمارات العربية المتحدة (54%) والكويت (47%).
من دون دول مجلس التعاون الخليجي.
عند إضافة بيانات دول مجلس التعاون الخليجي، يرتفع المعدل إلى 25.5%، ومع ذلك فهو ثاني أدنى معدل بعد منطقة جنوب آسيا ٪29.7، وأعلى من منطقة شمال أفريقيا 20.1%، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
ILO Flagship report. World Employment and Social Outlook: Trends 2024 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgre-ports/%40inst/documents/publication/wcms_908142.pdf
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
ILO Flagship report. World Employment and Social Outlook: Trends 2024 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgre-ports/%40inst/documents/publication/wcms_908142.pdf
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
المرجع السابق
منظمة العمل الدولية، 2024، القطاع غير المنظّم والتحول الهيكلي في مصر والعراق والأردن: إطار لتقييم استجابات السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: . https://ilo.org/sites/default/files/2024-07/ILOOECDUNDP%20report%20on%20Informality%20in%20MENA_Arabic%2010.pdf

▪ تشير أرقام منظمة العمل الدولية إلى أنه في العام 2022 كانت نسبة البطالة الإجمالية في المنطقة العربية 10.7%، وهي أعلى نسبة على مستوى العالم. كما أنها الأعلى بين النساء 19.9% والشباب 26.3%. بينما تشير أرقام منظمة الأمم المتحدة لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن معدلات البطالة ارتفعت بشكل عام في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية لتصل 16.1% في عام 2023 للدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وترتفع نسب البطالة بين فئات الشباب والنساء والأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة بشكل أكبر. ففي عام 2023، كان معدل البطالة في الدول العربية أعلى بنحو 9 % بين النساء البالغات منه بين الرجال، وهذا أكبر بكثير من متوسط الفجوة العالمية 0.4%، إذ بلغت الفجوة بين الجنسين في البطالة في الدول العربية 14.2% لفئة الشباب مقارنة بمتوسط الفجوة العالمية 0.6 % .

▪ العمل غير المنظم والاقتصاد غير الرسمي يمثلان جزءًا كبيرًا من اقتصادات العديد من الدول العربية خاصة في ظل غياب سياسات شاملة لتعزيز الشمولية الاقتصادية. تشير الإسكوا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل 60% أو أكثر من إجمالي العمالة في معظم دول المنطقة، بينما تشير منظمة العمل الدولية إلى أن معدلات العمالة غير الرسمية انخفضت في العقد الماضي في كل العالم، ما عدا المنطقة العربية، حيث ارتفعت من 59.9% في عام 2012 إلى64.9 % في عام 2022. هذا الاقتصاد غير الرسمي يعكس التحديات المرتبطة بعدم توفير حماية اجتماعية ملائمة، ما يؤثر على سبل العيش المستدامة للعاملين فيه، لا سيما النساء، إذ تتركز عمالة النساء في القطاع غير الرسمي، الهش وغير المستقر، والذي يفتقر إلى شروط ومعايير العمل اللائق وغياب الحماية الاجتماعية والقانونية من التحرش الجنسي في عالم العمل وعدم المساواة في الفرص والأجور والترقيات وتقسيم العمل داخل المنشآت.

موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf

مصر (16%)، والأردن (14%)، والمغرب (20%)، وقطر (64%)، والإمارات العربية المتحدة (54%) والكويت (47%).

من دون دول مجلس التعاون الخليجي.

عند إضافة بيانات دول مجلس التعاون الخليجي، يرتفع المعدل إلى 25.5%، ومع ذلك فهو ثاني أدنى معدل بعد منطقة جنوب آسيا ٪29.7، وأعلى من منطقة شمال أفريقيا 20.1%، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

ILO Flagship report. World Employment and Social Outlook: Trends 2024 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40inst/documents/publication/wcms_908142.pdf

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

ILO Flagship report. World Employment and Social Outlook: Trends 2024 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40inst/documents/publication/wcms_908142.pdf

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

المرجع السابق

منظمة العمل الدولية، 2024، القطاع غير المنظّم والتحول الهيكلي في مصر والعراق والأردن: إطار لتقييم استجابات السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: . https://ilo.org/sites/default/files/2024-07/ILOOECDUNDP%20report%20on%20Informality%20in%20MENA_Arabic%2010.pdf

فالنساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي لا يخضعن في كثير من الأحيان لقوانين العمل ويعملن في ظروف سيئة وبأجور منخفضة، وغالبًا ما تكون تلك النساء والفتيات لاجئات أو نازحات أو مهاجرات، وعادة ما يكنّ عرضة للإساءة والاستغلال المادي والجنسي ولا يستفدن من برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والتغطية الصحية والإجازات المدفوعة الأجر. ومن دون تلك المزايا الاجتماعية، تكون النساء عرضة للفقر والاستغلال، إذ غالبا ما تكون النازحات واللاجئات والمهجرات من بين أفقر الفئات، ويعانين من التمييز القانوني والاستبعاد من أنظمة وبرامج الحماية.

▪ من ناحية أخرى سجل عمل المرأة في المنطقة العربية في العمل غير الرسمي انكماشا ما بين الفترة 2017-2020، حيث انخفض من 60% إلى 54%، لكن الاتجاه انعكس في عام 2020 في أعقاب إجراءات التصدي لجائحة كوفيد19- وإغلاق قطاع الخدمات الذي تهيمن عليه الشركات غير الرسمية، حيث عانت النساء العاملات بشكل غير رسمي من خسائر وظيفية أكبر مقارنة بالرجال. ففي عام 2020، انخفضت العمالة غير الرسمية للنساء بنسبة 2.3٪ مقارنة بعام 2019، مقابل ارتفاعها لدى الرجال في الفترة نفسها. من المهم الإشارة هنا إلى أن خروج المرأة من العمل غير الرسمي لا يعني انضمامها إلى العمل الرسمي والمنظم، بل يعني الخروج من قوة العمل والدخول في دائرة البطالة والفقر والحرمان. إن عبء عمل الرعاية غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء إلى جانب محدودية وصول العمال غير الرسميين إلى برامج الاحتفاظ بالوظائف وترتيبات العمل المرنة أدى إلى خسائر أكبر في الوظائف بالنسبة للنساء العاملات بشكل غير رسمي. ونتيجة لذلك، لم يترجم الانخفاض في العمالة غير الرسمية بين النساء في الفترة 2019-2020 إلى ارتفاع معدلات العمالة الرسمية، بل إلى زيادة البطالة بين الإناث.

▪ إن توزيع العمل الرعائي غير المدفوع الأجر في المنطقة العربية غير متكافئ إلى حد كبير، حيث تقع معظم المسؤولية على عاتق النساء المتزوجات وهذا يمثل عقبة رئيسية أمام رفع معدلات مشاركة النساء في سوق العمل، والتي تعد من بين أدنى المعدلات في العالم. إذ تقضي النساء في المنطقة العربية، في المتوسط، ما بين 17 و34 ساعة في الأسبوع في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، في حين لا يقضي الرجال أكثر من ساعة إلى خمس ساعات، بحسب البلد.

تقرير البنك الدولي حول العمالة غير الرسمية في المنطقة العربية: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/informal-employment-egypt-morocco-tunisia-what-can-we-learn-boost-inclusive-growth-

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الاقتصاد غير المنظم: https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/tqryr-jdyd-yhdd-alwaml-almzzt-llaqtsad-ghyr-almnzwam-fy-swq-alml-alraqy

المرجع السابق.

UN Women, 2020 The care economy in the Arab states: towards recognizing, reducing and redistributing unpaid care work. Policy Brief No. 1 https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Arab%20States.pdf

ومن ثلثين إلى ثلاثة أرباع الوقت الذي تقضيه النساء في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هو في أعمال الرعاية غير المباشرة (الأعمال المنزلية)، وفي جميع البلدان، تقضي النساء المتزوجات حوالي ضعف الوقت في العمل غير المباشر غير المدفوع الأجر الذي تقضيه النساء غير المتزوجات، وما لا يقل عن سبعة أضعاف الوقت في أعمال الرعاية المباشرة (الرعاية الشخصية للآخرين)، والتي ترجع إلى حد كبير إلى رعاية الأطفال، وتتحمل النساء المتزوجات العاملات خارج المنزل، إلى حد بعيد، أعباء كبيرة أيضا.

▪ سيطرة القطاع الخاص في العالم العربي على قطاعات العمل المختلفة سواء كانت الخدماتية أم الإنتاجية والزراعية وضعف آليات الرقابة الحكومية عليها يعيقان تحقيق أي تقدم في قضايا العدالة في العمل والاقتصاد، إذ يلعب القطاع الخاص في العديد من دول المنطقة العربية دورًا كبيرًا في تعميق الفقر والتهميش والاستغلال في صفوف النساء. وما يزيد الأمور سوءًا هو هيمنة الفساد ومحاباة القطاع الخاص مع ضعف انخراط النساء في النقابات، حيث يؤثر القطاع الخاص بشكل كبير في صياغة السياسات والتشريعات، من خلال تأثيره على مفاصل الدولة، وقدرته على الضغط عليها كونه يعتبر المشغل الأساسي للعمالة ومورد الضرائب لخزينة الدولة، كما أنه قادر على الوصول للمجالس التشريعية، بالإضافة لتمتع القطاع الخاص بالقدرة على تنظيم نفسه من خلال غرف الصناعة والتجارة، بينما ما زال هناك الكثير من العمال في بعض القطاعات يواجهون العقبات التنظيمية، ما يؤثر على قدرتهم على المفاوضات الجماعية، أو التأثير على المجالس التشريعية.

▪ إضافة إلى ذلك فإن العديد من التعديلات القانونية التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا وإشراكهن في سوق العمل لا تسري على القطاع الخاص لعدم وجود آليات أو ميزانيات لتنفيذها. على سبيل المثال في الدول التي نصت على عدم التمييز في التوظيف أو الأجور بين المرأة والرجل وأقرت إجازات أمومة أو أبوة أو التي رفعت الحد الأدنى من الأجور، أو التي لديها كوتا توظيف للأشخاص ذوي الإعاقة، لا يوجد لديها آليات تنفيد ومتابعة فعالة للتأكد من فرض هذه القوانين في القطاع الخاص، وفي بعض الحالات أدت هذه التعديلات إلى امتناع القطاع الخاص عن توظيف النساء المتزوجات أو الحوامل.

تقرير البنك الدولي حول العمالة غير الرسمية في المنطقة العربية: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/informal-employment-egypt-morocco-tunisia-what-can-we-learn-boost-inclusive-growth-
تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الاقتصاد غير المنظم: https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/tqryr-jdyd-yhdd-alwaml-almzzt-llaqtsad-ghyr-almnzwam-fy-swq-alml-alraqy
المرجع السابق.
UN Women, 2020 The care economy in the Arab states: towards recognizing, reducing and redistributing unpaid care work. Policy Brief No. 1 https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Arab%20States.pdf

واقع التنمية الشاملة والازدهار والعمل اللائق للنساء في الفئات الأكثر تهميشا

▪ تتعرض اللاجئات والنازحات والمهاجرات بشكل خاص إلى إجحاف واستغلال وانتهاك لحقوق عملهن، فلتراكم الحروب والقتل والكوارث الطبيعية في العالم العربي وما يصاحبها من نزوح وتهجير تداعيات كارثية على فرص المرأة في العمل والاقتصاد في المنطقة العربية. إذ شهدت الأعوام الخمسة المنصرمة نزوح الملايين داخليا أو بين الدول مع توقعات بتفاقم هذا اللجوء والنزوح. ويواجه النازحون والنازحات تحديات كبيرة في الوصول إلى سوق العمل الرسمي، نتيجة لاستبعادهم/ن من برامج التعليم والتدريب على المهارات إضافة إلى فرض قيود تحد من الحركة أو صعوبة الحصول على تصريح عمل، ما يؤثر على القدرة على العمل ويفاقم من الأوضاع المعيشية المتردية. وفي معظم الحالات فإن النازحين والنازحات الذي نجحوا في الحصول على فرصة عمل يعملون في الاقتصاد غير الرسمي في ظروف عمل استغلالية لساعات عمل أطول وأجور أقل وبتغطية محدودة أو معدومة للحماية الاجتماعية ولا يملكون أية حقوق قانونية. وتتفاقم هذه الحالة في قطاع غزة حيث ارتفع عدد النساء اللاتي يعلن أسرًا وتفاقمت الأدوار الرعائية للنساء مع ارتفاع نسب الإعاقة بوتيرة غير مسبوقة في القطاع، بالإضافة إلى نسبة بطالة وفقر قد تصل إلى 100%، واعتماد كل سكان قطاع غزة على المساعدات الإنسانية مع عدم وجود ظروف عمل بتاتا.

▪ وبالرغم من غياب البيانات والأرقام، إلا أن المشاورات الإقليمية أظهرت وجود إجحاف كبير بحق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في العمل والتعليم والتدريب والتأهيل. أذ يواجه الأشخاص ذوو/ذوات الإعاقة العديد من العقبات في الحصول على عمل مناسب، مثل انخفاض مستويات التعليم ومحو الأمية، والمواقف التمييزية من جانب أصحاب العمل، ونقص التسهيلات المعقولة وإمكانية الوصول إلى أماكن العمل، ونقص السياسات لضمان أماكن العمل الشاملة، ونقص الآليات المناسبة لتنفيذ حصص التوظيف.

https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Arab%20States.pdf

ILO Flagship report. World Employment and Social Outlook: Trends 2024https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40inst/documents/publication/wcms_908142.pdf

▪ بالرغم من بعض التعديلات القانونية وبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة إلا أن أثر هذه الإجراءات ضئيل أو معدوم، إذ إن معظم برامج التمكين الاقتصادي القائمة تعيد إنتاج قسمة الأدوار النمطية بين الجنسين، إضافة إلى ذلك تفتقر العديد من سياسات الدول الاقتصادية إلى إطار شمولي تقاطعي يأخذ بعين الاعتبار الحواجز التشريعية والاجتماعية التي تحول دون استقلال المرأة اقتصاديا. إذ تشكل الحواجز الثقافية في المنطقة العربية تحديًا مهمًا يعيق ويحد من حضور النساء في مجال العمل، فالتوقعات المجتمعية والصور النمطية السائدة التي تحصر المرأة في دورها الإنجابي وترفض أو تحد أو تقلل من أهمية دورها الإنتاجي والسياسي والاجتماعي ليست محصورة في العقلية السائدة لدى المجتمعات العربية فقط، فالعديد من دول حكومات المنطقة تحكمها أيضا هذه العقلية السائدة التي تستثني المرأة من الحضور الفاعل في المجال العام. على سبيل المثال، في دول الخليج العربي ذات الدخل المرتفع مثل السعودية وقطر، يُلاحظ تدني نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، حيث تعكس النظم الثقافية المحافظة تقييدًا كبيرًا لفرصهن الوظيفية. على الرغم من إطلاق مبادرات تنموية مثل "رؤية قطر 2030"، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار هذه الفجوة. إضافة إلى ذلك، تُظهر التقارير أن عمل النساء في المناطق الريفية، مثل مصر والعراق، غالبًا ما يكون مرتبطًا بالزراعة العائلية، وهو عمل غير منظم ومؤقت يحد من فرص التمكين الاقتصادي، كما أن نسبة امتلاك النساء للأراضي الزراعية تتراوح بين 3% و20% فقط، ما يُعيق قدرتهن على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

▪ ولم تصادق أي دولة عربية على اتفاقية العمال المنزليين (2011) لمنظمة العمل الدولية ولا تتمتع العاملات المنزليات المهاجرات بالحماية بموجب قوانين العمل في معظم بلدان المنطقة، ما يجعلهن أكثر عرضة للاتجار.
▪ وحتى الآن لم تنضم أي من الدول العربية إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية (190) الخاصة بالتحرش في عالم العمل، ولم يتم تبني سياسات وإجراءات لحماية النساء في عالم العمل لتوفير بيئة آمنة تحفز النساء على ولوج سوق العمل المأجور. إذ تفتقر العديد من الدول العربية إلى القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة من التحرش الجنسي في عالم العمل أو تضمن السلامة العامة في مكان العمل أو الطريق إلى العمل.

المرجع السابق.
الفجوة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحواجز الثقافية والقانونية والمؤسسية https://fanack.com/society/gender-equality-in-the-middle-east-and-north-africa/gender-gap-in-mena-cultural-legal-and-institutional-barriers/
اتفاقية منظمة العمل الدولية 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، اعتمدت في حزيران 2019 من قبل المؤتمر الدولي لمنظمة العمل الدولية، ودخلت حيز النفاذ في 25 حزيران 2021. وتغطي الاتفاقية جميع أشكال العنف والتحرش وتنطبق على جميع الأشخاص في عالم العمل، وتعمل على تعزيز الفهم المشترك للعنف والتحرش كمفهوم واحد، وتؤكد الاتفاقية على أن عالم العمل يمتد إلى ما وراء مكان العمل الملموس. للمزيد من المعلومات حول الاتفاقية يمكن مراجعة ورقة الموقف المعدة من الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي بعنوان: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 والتوصية 260 الصادرة في 1/7/2022.

إذ لا تزال ست دول من أصل 18 دولة عربية تفتقر إلى تشريعات شاملة ضد التحرش الجنسي في مكان العمل وتحظر التحرش بشكل واضح وقطعي، وتشمل عقوبات جنائية ضد الجناة، وتضمن للضحايا الحق في طلب الإنصاف والتعويض في المحاكم المدنية. وما زالت بعض الدول العربية تفتقر إلى أحكام قانونية تحظر على أصحاب العمل التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، أو تفرض قيودًا قانونية مختلفة على القدرة القانونية للمرأة في الحصول على وظيفة أو ممارسة التجارة أو المهنة.

▪ علاوة على ذلك تعاني القوانين والتعديلات المتعلقة بالتحرش الجنسي في عالم العمل من عدة مشاكل، من ضمنها أن معظمها يركز فقط على التدابير العقابية، والقليل على التدابير الوقائية الرامية إلى منع التحرش الجنسي ومعالجة أسبابه البنيوية. وبعض هذه القوانين تستخدم تعريفًا ضيقًا للتحرش الجنسي. وتحدد بعض القوانين عقوبات لا تنطبق على جميع الجناة في مكان العمل وغير واضحة، وقلة منها تقدم سبل انتصاف مدنية لضحايا التحرش الجنسي في مكان العمل، وغالبية القوانين تفتقر إلى الإطار القانوني الذي يمكن للناجيات من خلاله طلب التعويض. وبعض التشريعات في بعض الدول لا تذكر التحرش الجنسي على وجه التحديد، وتشترط معظم الدول العربية دليلا على إثبات "عدم الرضا" واستخدام القوة البدنية أو "الاختراق، أو الولوج" في تعريف جرائم الاغتصاب بما يتعارض مع المعايير الدولية.

▪ وليس لديها تشريعات تتناول العنف الأسري على وجه التحديد والتي قد تساهم في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وما زالت قوانين الأحوال الشخصية لبعض الدول العربية تنص على إسقاط حق المرأة في النفقة إذا لم تطلب إذنه للقيام ببعض الإجراءات، مثل العمل أو السفر. إضافة إلى ذلك، ففي بعض الدول التي أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل مثل ساعة الرضاعة المدفوعة الأجر أو إجازة الأمومة ورعاية الطفل، أدت هذه التعديلات في بعض الدول إلى عزوف بعض أصحاب الأعمال عن توظيف النساء لكي لا يتحملوا الالتزامات القانونية، وفي دول أخرى لا يوجد آليات تنفيذية أو موارد مالية وبشرية لتلك التعديلات ولم تتعدّ كونها حبرًا على ورق.

موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf

التوصيات
على مستوى سياسات الدول:

▪ إقرار وتنفيذ قوانين تضمن للنساء حقوق ملكية متساوية وللحد من التحرش الجنسي ومنعه في عالم العمل، بما ينسجم مع الاتفاقيتين 190 و189 لمنظمة العمل الدولية، وذلك يتطلب تدريب مسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين على القوانين ذات الصلة وقضايا النوع الاجتماعي. وذلك يتطلب أيضًا اتخاذ إجراءات تضمن الأمن والسلامة للنساء خلال التنقل من وإلى العمل، مثل إنارة الشوارع، وتوسيع نطاق التغطية الآمنة في النقل العام. وتوفير أرقام طوارئ مخصصة للنساء في حال تعرضهن لأي نوع من الاعتداءات أو المشاكل أثناء التنقل، بالإضافة إلى توفير خدمات استجابة سريعة.

▪ تعزيز بيئة محفزة لانخراط النساء في سوق العمل والاقتصاد من خلال رسم سياسات اقتصادية شمولية تستجيب للنوع الاجتماعي وتساعد في تصحيح عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة بما يشمل النساء ذوات الإعاقة واللاجئات والنازحات. ذلك يتطلب توفير الموارد وفرص العمل والحماية الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية لمعالجة عجز أعمال الرعاية، وتوفير خدمات المواصلات خاصة للفئات المهمشة والمناطق النائية.

▪ تعزيز السياسات التي تساعد في تقييم العمل الأسري والعمل الرعائي غير المدفوع الأجر وإعادة توزيع عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقدمها النساء، وبالتالي تسهيل انضمامهن إلى سوق العمل، ويشمل إنشاء مراكز رعاية الأطفال والكبار المدعومة، وتنفيذ سياسات إجازة الوالدين المدفوعة الأجر والترويج لترتيبات العمل المرنة.

▪ تفعيل وتنفيذ القوانين والتشريعات والسياسات التي تخص شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات، في التعليم، وسوق العمل ووضع برامج إلزامية، وذلك يتطلب إدماج حقوق النساء ذوات الإعاقة في مختلف السياسات التنموية، والتأكد من تفعيل نظام الضمان الاجتماعي بقانون وسياسة على المستوى الوطني لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في المشاركة في سوق العمل.

موجز رقم 1: المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، تشرين الأول/أكتوبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-arab-region-accomplishments-barriers-arabic.pdf

▪توفير قاعدة معطيات علمية عن أوضاع النساء دقيقة وشمولية لأوضاع النساء الاجتماعية والاقتصادية، بمن في ذلك النساء ذوات الإعاقة واللاجئات والنازحات والمهجرات.
▪إصلاح الأنظمة التعليمية لتتناسب مع احتياجات سوق العمل الحديثة، مع التركيز على التدريب المهني، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم الهندسي والرياضي، ومحو الأمية الرقمية لتزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة.
▪العمل على التقليل من الفجوة في الوصول إلى التعليم والعمل والتدريب والمهارات للنساء والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والتقليل من الفجوة الرقمية من خلال بناء مهارات الفتيات وتمكين النساء من المهارات لمواكبة الانتقال للاقتصاد الأخضر.
▪هناك حاجة إلى أطر قانونية وسياسية لتعظيم الفرص التي توفرها التقنيات الرقمية وتقليل التهديدات التي تشكلها للمساواة بين الجنسين. وينبغي لهذه المعايير، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، أن تعطي الأولوية لحماية النساء والفئات المهمشة من التحرش عبر الإنترنت والعنف والمراقبة وإساءة استخدام البيانات، من بين التهديدات الأخرى. ويجب أن تتضمن لوائح صارمة للتطوير الأخلاقي وانتشار الذكاء الاصطناعي، مع آليات مساءلة واضحة لمنع ومعالجة التحيزات. ويجب أن يكون لهذه القوانين واللوائح أيضًا خطة تنفيذ قوية، مع تدريب وبناء قدرات السلطات المسؤولة لمنع التمييز في تطبيقها.
▪إعادة النظر في بعض السياسات وبرامج المساعدات أو التمكين الاقتصادي المشروطة والتي أدت في العديد من الدول إلى تردي أوضاع النساء أو استبعدت في كثير من الأحيان بعض الفئات بسبب المعايير غير المرنة أو الحساسة للاحتياجات المختلفة. وتتم عملية المراجعة وتعديل برامج المساعدات الاقتصادية لتكون أكثر شمولاً واستجابةً للاحتياجات المتنوعة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
▪تعزيز التنمية الريفية من خلال الاستثمارات الجيدة في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتشجيع الهجرة العكسية إلى الريف، وذلك يشمل تحسين التعليم وتعزيز مناهج التعليم الشامل والنظم الصحية وإعطاء الأولوية لصحة الأم والطفل، إلى جانب الصحة الجنسية والإنجابية، والاستثمار في المياه والصرف الصحي.
▪بناء علاقات الثقة بين الشركاء وحسن إدارة الأزمات على المستوى القطري والقطاعي، وعلى مستوى المنشآت بجانب مساعدتها على تجاوز الصعوبات الاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي.

▪تطوير علاقات التشاور والتعاون والعمل المشترك بين جميع الشركاء لفهم أفضل للتعقيدات والتغيرات القائمة والمرتقبة في سوق العمل وتحديات المنافسة الاقتصادية والاجتماعية والتحولات التكنولوجية، والمنظومات الإنتاجية الجديدة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة وتقدير نتائجها، وتقديم بدائل لتحدياتها ومخاطرها ومكامن القوة والفرص المتاحة فيها، بالتعاون مع فعاليات المجتمع المدني والمعاهد والجامعات وأصحاب الخبرة في سياق مرجعية العلاقة السليمة والمتوازنة بين مجالات النمو والتنمية الاقتصادية، ومجالات العدالة الاجتماعية، والبيئية، والحقوق الإنسانية.
▪تعزيز وتوسيع مبادئ المساواة والإنصاف في البنية المجتمعية والتنظيمات المهنية لأصحاب العمل والعمال والتنظيمات المدنية، ومراجعة وتجويد مختلف التشريعات والسياسات المتعلقة بالمرأة، ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة كافة أشكال التمييز والعنف والتحرش في مواقع العمل.

على مستوى المجتمع المدني:

▪الاستمرار في الضغط والمناصرة وبناء التحالفات من أجل إنصاف النساء العاملات في القطاع غير الرسمي والخاص والزراعي والعاملات المنزليات وغيرهن من نساء يعملن في ظروف عمل غير لائقة.
▪العمل مع النساء في كل القطاعات من أجل رفع التوعية القانونية بحقوقهن ورفع مستوى الوعي الشعبي بقضايا المرأة والعمل والاقتصاد.
▪الاستثمار بالأبحاث والدراسات التقاطعية المتعلقة بقضايا المرأة والتنمية الشاملة والازدهار والعمل اللائق.
▪التركيز على تنظيم النساء نقابيا.

على مستوى المنظمات الأممية والدولية:

▪توفير الموارد المالية والدعم التقني للمجتمع المدني.
▪الضغط على الدول والحكومات من أجل تنفيذ التزاماتها في تحقيق العدالة الاقتصادية.
▪التدقيق والتشديد في مساءلة الدول في برامج عملها على اعتماد المقاربة الحقوقية الشاملة والدامجة ومقاربة المساواة الجندرية.

ثانيا: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية
مجالات الاهتمام الحاسمة: المرأة والفقر- تعليم المرأة وتدريبها- المرأة والاقتصاد
الحقوق الإنسانية للمرأة – الطفلة الأنثى

التقدم المحرز

▪ تباينت تدابير دول المنطقة في جهود الحد من الفقر، ففي البلدان المتوسطة الدخل تركزت الجهود على خطط وبرامج وسياسات طموحة من أجل الحد من الفقر، تشمل تزايدًا في استخدام مؤشرات لقياس الفقر المتعدد الأبعاد من قبل بعض الدول، لإدراكها بأن الفقر ليس فقر الدخل، إنما هو فقر الوصول إلى التعليم والعمل والصحة وغيرها من مجالات تؤثر وتتأثر بالفقر. لذا ارتبطت العديد من الخطط الوطنية لمكافحة الفقر في تلك الدول بتدابير استهدفت التعليم والصحة والوصول إلى الخدمات. كذلك سعت هذه السياسات إلى الوصول إلى فئة الشباب والنساء والعاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الأيتام وكبار السن وسكان الريف والمناطق النائية. وأطلقت بلدان عديدة أطرًا إستراتيجية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وللاقتصاد الأخضر، واستهدفت 17 دولة عربية على الأقل تعزيز البيئة التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة وحماية حقوق الطلاب والطالبات ذوي/ذوات الإعاقة، وأغلب البلدان لديها سياسات خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الأم، وصحة الرضع والأطفال والمراهقين.

▪ عملت بعض الدول المتوسطة الدخل على تطوير برامج حماية اجتماعية أكثر شمولية وأوسع نطاقًا، لدعم وتعزيز وصول الفئات الأكثر احتياجًا والمستبعدة سابقًا -مثل العاملين في القطاع الزراعي أو غير الرسمي- إلى أنظمة التأمين والحماية الاجتماعية المساهمة وغير المساهمة، من خلال توسيع نطاق التحويلات النقدية المستهدفة، وإدخال برامج إعانات جديدة، وعملت بعض الدول أيضًا على إصلاح أنظمة التأمين الاجتماعي لسد الفجوات في الفوائد بين العاملين في القطاعين العام والخاص. واستثمرت العديد من البلدان في إدارة المعلومات. بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الصناديق والبرامج التي تقدم فوائد لفئات مختارة من العمال. وسعت بعض الدول إلى تحسين أدائها في برامج الحماية الاجتماعية عن طريق ترشيد أنظمتها وتحسين الإدارة وتوحيد الخطط وإصلاح الأنظمة القائمة لصالح نهج أوسع نطاقًا.

▪ قامت بعض الدول المتوسطة الدخل بدمج تنمية المهارات، والتدريب المهني، وبرامج مساعدة الباحثين والباحثات عن عمل، ومبادرات التمويل الأصغر في استراتيجيات الحد من الفقر كأدوات للتمكين الاقتصادي، ولدى بعض الدول برامج خاصة تركز على المناطق الريفية أو النائية والفقيرة وتسعى إلى زيادة الموارد لتطوير البنية الأساسية؛ وتعزيز توصيلات المياه والصرف الصحي والطاقة؛ والاستثمار في تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وجودتها، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

أطلقت موريتانيا مؤشرها للفقر المتعدد الأبعاد في عام 2023، واعتمدت فلسطين منهجيتها في عام 2017. وتشمل البلدان الأخرى التي طورت مؤشرات للفقر المتعدد الأبعاد مصر والعراق والأردن والمغرب والصومال.
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

▪وزيادة الدخول الريفية من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل، ودمج المزارعين في سلاسل القيمة، وفرص العمل الجديدة. وعملت بعض الدول على معالجة الفقر الحضري من خلال استراتيجيات لدعم الإسكان الاجتماعي أو تسهيل ترقية الإسكان للقضاء على الأحياء الفقيرة.

▪ جهود مكافحة الفقر في الدول التي تعاني الحروب والنزاعات تركزت على توفير الإغاثة النقدية أو العينية للسكان، وإن كانت تلك الجهود غير كافية وضعيفة، إذ يشكل المجتمع الدولي اللاعب المركزي في توفير الحماية الاجتماعية في الدول التي تعاني من الحروب. أما الدول الفقيرة فيشير مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، إلى أن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد فيها مرتفعة ولكنها آخذة في الانخفاض. وقد خصصت معظم الدول الفقيرة استراتيجيات للحد من الفقر والحماية الاجتماعية، وتشكل برامج المساعدة النقدية على وجه الخصوص محور استراتيجيات الحماية الاجتماعية القصيرة والمتوسطة الأجل. وتستهدف معظم برامج المساعدة النقدية فئات هشة محددة، مثل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كما أعطت الدول الفقيرة الأولوية لزيادة التغطية الصحية الأساسية. وقد أقرت معظمها تشريعات لضمان الوصول الشامل إلى الخدمات الصحية. وركزت هذه الدول على المناطق الريفية والقطاع الزراعي، وتوسيع الحماية الاجتماعية وقامت بعض هذه الدول بتنفيذ برامج تمكين اقتصادي للأسر أو المرأة الريفية توفر فرص التدريب والوصول إلى التمويل الأصغر للنساء المؤهلات.

▪ أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية فإن المجالات الأكثر تغطية من قبل الدول في المنطقة العربية هي تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل، والرعاية قبل الولادة وأثناءها وبعدها، وصحة الطفل. بينما المجالات الأقل تغطية في العالم العربي هي الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، وتنمية الطفولة المبكرة، وصحة المراهقين والعنف ضد المرأة. وتتركز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة في الرعاية الصحية الأولية في معظم البلدان على رعاية صحة الأم وصحة الطفل وتنظيم الأسرة.

▪ أما في الدول الفقيرة فالتركيز على الحد من الأمراض والوفيات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية. ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار تقديم الخدمات الصحية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة ويواجهن تحديات مضاعفة تتراوح بين التمييز، ونقص التوعية والممارسات غير العادلة، ما يؤدي إلى تهميشهن في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

▪ وتمتلك معظم الدول العربية استراتيجيات أو برامج أو خططًا بشأن تنظيم الأسرة وغيرها من الحقوق الإنجابية، ولكنها لا تحظى في الغالب بدعم من إطار قانوني. ولا تسمح القوانين الجزائية السارية بالإجهاض الآمن للنساء، وتجرم الإجهاض ولا تعتبره قانونيا إلا في دولة واحدة فقط (تونس)، ويسمح به في بعض الدول ضمن شروط قانونية محددة وكاستثناءات تتطلب إجراءات قانونية معقدة وفي حالات محددة فقط مثل إنقاذ حياة المرأة، والحفاظ على صحتها العقلية أو الجسدية، أو في حالات الاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة أو سفاح القربى وتشوهات الجنين.

▪ أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد أقرت كل البلدان تقريبًا الحق القانوني في التعليم، مع توفير التعليم العام المجاني والإلزامي. وتحدد دساتير تسع عشرة دولة عربية التعليم باعتباره مسؤولية الدولة، وقامت بعض الدول العربية بإصلاح المناهج الدراسية وزيادة مؤهلات المعلمين والمعلمات. لقد زادت البلدان من استخدام التكنولوجيا في التعليم لمحو الأمية التكنولوجية وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). وعززت بعض الدول مسارات التعلم في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مجموعة متنوعة من التدابير، بما في ذلك تحديث المناهج الدراسية، وتنويع البرامج لتلبية متطلبات سوق العمل وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحسين توقع المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل.

▪ وتقوم العديد من مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الدولية وبالشراكة مع الحكومات في الدول العربية، خاصة الفقيرة والتي تعاني من نزاعات وحروب أو متوسطة الدخل، بتوفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ورعاية وعمل كجزء من جهود مكافحة الفقر، خاصة في المناطق التي لا تصل إليها الدولة في المناطق النائية والريفية. إضافة إلى ذلك هناك عدد من البرامج التي تستهدف فئات مختلفة من أجل التدريب والتأهيل والتمكين الاقتصادي للخروج من دائرة الفقر، وإن كانت العديد من البرامج تقوم على المساعدات العينية خاصة في مناطق النزاعات.

الواقع والتحديات

▪ بالرغم من السياسات والبرامج والخطط الطموحة للقضاء على الفقر، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في نسب الفقر في معظم الدول العربية. وعلى الرغم من إدراك بعض الدول لتعدد أوجه الفقر وأنه ليس حصرا مرتبطًا بمستوى الدخل، بل يشمل أيضًا التعليم والعمل والصحة، إلا أن مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد هامشية، ولا يوجد منهجيات للاستفادة منها في تطوير التدابير والسياسات الرامية إلى الحد من الفقر، وما زال مستوى الدخل هو المؤشر الرئيسي لقياس الفقر حتى لدى الدول التي تبنت مؤشرات متعددة. إضافة إلى أن الافتقار إلى التنسيق بين شركاء التنمية غالبًا ما يؤدي إلى مشهد حماية اجتماعية مجزأ للغاية مع تداخل البرامج، وتتبع المستفيدين بشكل ضعيف، ومستويات التمويل المتقلبة وقدرة التغطية. وغالبًا ما يكون هناك أيضًا نقص في التوافق بين الجهود الإنسانية والأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية.

فقيرات أكثر وتحديات متراكمة

▪ لقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في نسب الفقر في جميع الدول العربية، لقد ارتفع معدل الفقر من نحو 12.3% في عام 2010 إلى 18.1% في عام 2023. وكانت هذه الزيادة أكثر حدة في الدول العربية الفقيرة والدول التي تشهد حروبا وصراعات مسلحة، وبحلول عام 2023، كان ما يقدر بنحو 20.2% (نحو 29 مليون شخص) من سكان المنطقة العربية يعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم.

▪ وشهدت أيضا ارتفاعًا في نسبة النساء الفقيرات والنساء المعيلات للأسر، إذ تتراوح نسبة الأسر التي تعيلها نساء في المنطقة العربية ما بين 10% إلى 40% وهي من الأسر الأكثر فقرا، والأسر التي تعيلها نساء والتي تضم نسبة كبيرة من الإناث البالغات تكون أكثر فقراً بشكل عام، والمزيد من الأطفال والطفلات يرتبط عموماً بمزيد من الفقر بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء، وساهمت جائحة كورونا والحروب والكوارث البيئية في ارتفاع نسبة النساء المعيلات للأسر، وذلك بإدراج أسرهنّ تحت مستوى خط الفقر المدقع، أي هناك تهديد في السلة الغذائية التي تسهم في بقاء حياة هذه الأسر.

على أساس خط الفقر البالغ 3.65 دولار، استنادًا إلى خطوط الفقر الدولية الثلاثة التي يستخدمها البنك الدولي لتتبع الفقر على مستوى العالم.
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
Shireen AlAzzawi and others, 2023. Female Headship and Poverty in the Arab Region: Analysis of Trends and Dynamics Based on a New Typology. Discussion Paper Series. IZA – Institute of Labor Economics. DP No. 16641

▪ لا توجد لدى العديد من البلدان سياسات تلبي بشكل شامل الاحتياجات الصحية الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، ولا سيما الشابات والشباب في المناطق الريفية والشباب ذوي الإعاقة. وتساهم هذه الفجوات في ارتفاع مستويات الفقر المتعدد الأبعاد. وفي حين كان أكثر من 89% من سكان المنطقة قادرين على الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية في عام 2022، فإن هذا الرقم بلغ 80 في المناطق الريفية و63.4 % في البلدان الفقيرة. وبالمثل، في حين كان 90.8 % من سكان المنطقة قادرين على الوصول إلى الكهرباء في عام 2021، كانت النسبة 82.8 % في المناطق الريفية و63.5 % في البلدان الفقيرة.

▪ وتشير الأرقام إلى أن نسبة الأشخاص الذين يشملهم على الأقل إعانة واحدة من إعانات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية هي35.1% و37.2 % من كبار السن، في حين أن المتوسط العالمي 46.9%، و77.5% على التوالي. وغالبًا ما تكون الإعانات غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. وبشكل عام، تبلغ الحماية الاجتماعية غير الصحية حوالي6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي وتذهب بشكل غير متناسب إلى العاملين في القطاع العام، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ12.9%.

الفقر والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية للنساء في الفئات الأكثر تهميشا

▪ إن واقع الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية لحوالي 45 مليون شخص عربي يعيشون مع إعاقة من ضمنهم نساء وفتيات وأطفال قاس ومرير ومليء بالتحديات والإشكاليات. إذ يعيش معظم هؤلاء في المناطق الريفية أو النائية في دائرة مفرغة من الإقصاء والتهميش والإهمال والحرمان والفقر والعنف، وهم الأكثر تأثرا بالكوارث الطبيعية والأمراض والأزمات الاقتصادية والحروب والنزاعات المسلحة التي حدثت في الأعوام الخمسة الفائتة.

▪ تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة تحديات مضاعفة في الوصول إلى الخدمات الصحية، خاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. هذه التحديات تشمل التمييز، ونقص التوعية، والممارسات غير العادلة التي تؤدي إلى تهميشهن في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. على الرغم من التأكيدات الدولية في اتفاقيات حقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، فإن النساء ذوات الإعاقة يعانين من إعاقة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية مثل تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأم، بسبب الحواجز النظامية والثقافية التي تؤثر فيهن

الإعاقة والفقر: حلقة مترابطة، أيلول/سبتمبر 2024.
E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.3 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/poverty-disability-interlinkages-way-for-ward-arabic.pdf
Promoting sexual and reproductive health for persons with disabilities: WHO/UNFPA guidance note:https://unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/srh_for_disabilities.pdf

الإعاقة والفقر: حلقة مترابطة، أيلول/سبتمبر 2024.
E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.3 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/poverty-disability-interlinkages-way-for-ward-arabic.pdf

▪ وقد أبرزت الأمم المتحدة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) ضرورة تقديم الرعاية الصحية بشكل متساوٍ للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، مع التركيز على خدمات الصحة الإنجابية التي تشمل تنظيم الأسرة والمشورة الصحية المتعلقة بالصحة الجنسية. كما أكدت منظمة الصحة العالمية (WHO) على ضرورة عدم حرمان الأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة من خدمات تنظيم الأسرة والمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.

▪ فالعلاقة بين الفقر والإعاقة هي علاقة جدلية، فالإعاقة هي سبب ونتيجة للفقر. الأشخاص الذين يعيشون في فقر هم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للفقر. فالإعاقة قد تسبب الفقر، والفقر بدوره قد يؤدي إلى تفاقم الإعاقة. بكلمات أخرى فإن المجتمعات التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفقر من المرجح أيضًا أن تعاني من معدلات مرتفعة من الإعاقة. إن تقاطع الإعاقة مع الفقر والنوع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي يتجلى في غياب الحماية الاجتماعية والحرمان المادي والاقتصادي، والحرمان من فرص العمل والتعليم والتدريب والتأهيل، وهذا يؤثر على آفاق حياتهن. فالرعاية الطبية المعدومة أو غير الكافية، وتجاهل احتياجاتهن الإنجابية، وعدم القدرة على تحمل التكاليف المالية للرعاية الصحية الأساسية أو الأجهزة المساعدة أو الرعاية المتخصصة، وانخفاض استهلاك الغذاء، والعيش في ظروف سكنية سيئة، واستخدام المياه غير النظيفة، وعدم القدرة على الوصول إلى الصرف الصحي، كلها تعني انتشار الأمراض وتفاقم الحالة. وفي حالات الطوارئ، تتعرض الفتيات المراهقات ذوات الإعاقة لخطر متزايد من الاعتداء الجنسي والاستغلال. وتتباين حدة ودرجة هذه التحديات داخل الدول وفيما بينها.

▪ تعاني النساء والفتيات اللاجئات والنازحات والمهجرات، والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي من معدلات مرتفعة من الفقر، وفي الوقت نفسه تغيب عنهن برامج الحماية والخدمات الاجتماعية. وما زالت العديد من الفئات مستثناة من برامج الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والنسبة الكبرى من المستبعدين من الحماية الاجتماعية هي من النساء العاطلات عن العمل والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة والنازحات، وبالتالي هم أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر، خاصة مع ارتفاع التضخم وتضاعف أسعار المواد الغذائية والطاقة. ففي بعض الدول، لا تلبي برامج التحديث الزراعي احتياجات المزارعين الصغار التقليديين، وعدم قدرتها على دمجهم، يدفعهم إلى المزيد من الفقر.

الإعاقة والفقر: حلقة مترابطة، أيلول/سبتمبر 2024.
E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.3 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/poverty-disability-interlinkages-way-for-ward-arabic.pdf
Promoting sexual and reproductive health for persons with disabilities: WHO/UNFPA guidance note:https://unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/srh_for_disabilities.pdf
الإعاقة والفقر: حلقة مترابطة، أيلول/سبتمبر 2024.
E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.3 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/poverty-disability-interlinkages-way-for-ward-arabic.pdfgy. Discussion Paper Series. IZA – Institute of Labor Economics. DP No. 16641

▪ وقد أبرزت الأمم المتحدة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) ضرورة تقديم الرعاية الصحية بشكل متساوٍ للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، مع التركيز على خدمات الصحة الإنجابية التي تشمل تنظيم الأسرة والمشورة الصحية المتعلقة بالصحة الجنسية. كما أكدت منظمة الصحة العالمية (WHO) على ضرورة عدم حرمان الأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة من خدمات تنظيم الأسرة والمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.

▪ فالعلاقة بين الفقر والإعاقة هي علاقة جدلية، فالإعاقة هي سبب ونتيجة للفقر. الأشخاص الذين يعيشون في فقر هم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للفقر. فالإعاقة قد تسبب الفقر، والفقر بدوره قد يؤدي إلى تفاقم الإعاقة. بكلمات أخرى فإن المجتمعات التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفقر من المرجح أيضًا أن تعاني من معدلات مرتفعة من الإعاقة. إن تقاطع الإعاقة مع الفقر والنوع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي يتجلى في غياب الحماية الاجتماعية والحرمان المادي والاقتصادي، والحرمان من فرص العمل والتعليم والتدريب والتأهيل، وهذا يؤثر على آفاق حياتهن. فالرعاية الطبية المعدومة أو غير الكافية، وتجاهل احتياجاتهن الإنجابية، وعدم القدرة على تحمل التكاليف المالية للرعاية الصحية الأساسية أو الأجهزة المساعدة أو الرعاية المتخصصة، وانخفاض استهلاك الغذاء، والعيش في ظروف سكنية سيئة، واستخدام المياه غير النظيفة، وعدم القدرة على الوصول إلى الصرف الصحي، كلها تعني انتشار الأمراض وتفاقم الحالة. وفي حالات الطوارئ، تتعرض الفتيات المراهقات ذوات الإعاقة لخطر متزايد من الاعتداء الجنسي والاستغلال. وتتباين حدة ودرجة هذه التحديات داخل الدول وفيما بينها.

▪ تعاني النساء والفتيات اللاجئات والنازحات والمهجرات، والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي من معدلات مرتفعة من الفقر، وفي الوقت نفسه تغيب عنهن برامج الحماية والخدمات الاجتماعية. وما زالت العديد من الفئات مستثناة من برامج الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والنسبة الكبرى من المستبعدين من الحماية الاجتماعية هي من النساء العاطلات عن العمل والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة والنازحات، وبالتالي هم أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر، خاصة مع ارتفاع التضخم وتضاعف أسعار المواد الغذائية والطاقة. ففي بعض الدول، لا تلبي برامج التحديث الزراعي احتياجات المزارعين الصغار التقليديين، وعدم قدرتها على دمجهم، يدفعهم إلى المزيد من الفقر.

الإعاقة والفقر: حلقة مترابطة، أيلول/سبتمبر 2024.
E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.3 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/poverty-disability-interlinkages-way-forward-arabic.pdf
Promoting sexual and reproductive health for persons with disabilities: WHO/UNFPA guidance note:https://unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/srh_for_disabilities.pdf
الإعاقة والفقر: حلقة مترابطة، أيلول/سبتمبر 2024.
E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.3 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/poverty-disability-interlinkages-way-forward-arabic.pdf

إضافة إلى ذلك، إن بعض تدخلات التمكين الاقتصادي للنساء، لا سيما من الفئات الضعيفة، مثل النازحات أو المهمشات أو معيلات الأسر، والتي لا تعدو كونها مشاريع مساعدة واستجابة إنسانية، تلبي بعض الاحتياجات الأساسية للنساء المستفيدات بشكل مباشر من تلك التدخلات، وتفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية للنهوض الحقيقي للنساء في هذا المجال. ولبعض مشاريع التمكين الاقتصادي تداعيات سلبية على النساء مثل برامج القروض الصغيرة التي أدت في العديد من الدول -مثل مصر والأردن والسودان وغيرها- إلى دخول النساء إلى السجون لعجزهن عن السداد، ما يزيد من فقر المرأة وتهميشها.

التوصيات

على مستوى سياسات الدول:

- الاستثمار في دراسات الفقر المتعدد الأبعاد وتوفير البيانات التقاطعية حول الفقر.
- صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية لصالح الفقراء. إن معالجة الفقر لا بد أن تكون متكاملة بالضرورة مع خطة وطنية اقتصادية شاملة عبر قطاعية تهدف إلى تقليل الفجوة في العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية وتقليل الفجوات في الوصول إلى التعليم والصحة والعمل والتدريب، وتعزيز شفافية المؤسسات، وتدابير مكافحة الفساد، من خلال توسيع نطاق الاستهداف وتحسين وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية بما يشمل التعليم والصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي والسكن الملائم خاصة في المناطق المهمشة والريفية والنائية. مع مراعاة احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وضمان وصولهن إلى الرعاية الصحية والتعليم وسبل العمل الآمنة.
- تحسين سياسات الاستجابة للكوارث وأنظمة الإنذار المبكر، وذلك يشمل مراجعة نقدية بناءة لأداء الدول والمؤسسات خلال جائحة كورونا والزلازل والفيضانات والأعاصير والزلازل، ولا بد من تضمين النساء والفتيات ذوات الإعاقة في خطط استجابة الكوارث، وتوسيع نطاق الاستهداف لتلبية احتياجات هذه الفئة خلال الأزمات.

- تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال إصلاح التشريعات وضرورة تضمين الحماية الاجتماعية في الأطر الدستورية والقانونية والتنسيق بين مكوّنات منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة للحماية الاجتماعية، وإنشاء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية للمواطنين، وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وتوسيع نطاقها ليشمل اللاجئين والمهاجرين وتوفير الحد الأدنى من الدخل وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- الاستثمار في تكنولوجيا تسهم في شمول النساء ذوات الإعاقة: تشجيع استخدام التكنولوجيا لتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المشاركة في مختلف القطاعات الحياتية.

▪ الاستثمار في التعليم والصحة وتوسيع نطاق تغطيتهما ليشمل الفئات الأقل حظًا، خاصة في المناطق النائية. إن العمل على تقليص الفجوة في الوصول إلى التعليم والصحة قضية أساسية لتحقيق المساواة والعدالة وخطوة أولى للخروج من دائرة التهميش والحرمان.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

▪ الاستثمار في الدراسات التقاطعية للفقر المتعدد الأبعاد ورفد الجهات المعنية بهذه الدراسات من أجل بناء الخطط والسياسات.

▪ تحسين آليات الحوكمة وتطوير جميع مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية العادلة، ومؤشرات الإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية والشفافية الاقتصادية.

▪ إدراج سياسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ضمن أجندة الحوار الاجتماعي الوطني، وفق مقتضيات اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 لسنة 1952 وتوصيتها رقم 202 الصادرة في سنة 2012 والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030. وتأسيس برامج عامة للحماية الاجتماعية لصالح الفئات المعوزة والفئات غير القادرة على العمل وأصحاب الاحتياجات الخاصة، ومراجعة أنظمة التعويض والاعتراف بالأمراض المهنية وحوادث العمل.

▪ الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأكثر استدامة واحترامًا للإنسان والبيئة، وذلك من خلال مبادرات جماعية ترتكز على الاحترام والتضامن والمسؤولية بين أعضائها خدمة للمصلحة العامة وفق تدبير تشاركي وديمقراطي. ومن خلال وضع إطار قانوني مرن يهدف إلى ضمان نفاذ صغار المهنيين إلى أسواق التمويل والتموين والتسويق، بما يسهم في إدماج مختلف شرائح المجتمع في الدورة الاقتصادية وتوفير التمويل الملائم.

على مستوى المؤسسات الأممية والدولة:

▪ دعم دراسات ومسوحات الفقر المتعدد الأبعاد وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم.

▪ توفير الدعم المالي واللوجستي والتقني لتنفيذ برامج تستهدف النساء المعيلات للأسر، خاصة في دول الحروب.

ثالثا: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية
مجالات الاهتمام الحاسمة: العنف ضد المرأة - الحقوق الإنسانية للمرأة - الحقوق المرأة ووسائل الإعلام – الطفلة الأنثى

التقدم المحرز

▪ لقد سنت بعض الدول العربية أو عدلت قوانين تتعلق بالعنف ضد المرأة، من ضمنها العنف الأسري، وقد شملت بعض هذه القوانين أحكاما تتعلق بالملاحقة القضائية والعقاب والوقاية والحماية والتعويض. بينما هناك خمس دول عربية فقط من الدول الثماني التي لديها قوانين لحماية النساء من العنف الأسري لديها خطط أو استراتيجيات وطنية بشأن العنف ضد المرأة، مع وجود آلية وطنية مكلفة بالإشراف على التنفيذ ورصده ومراجعته، وثلاث دول أدخلت أحكامًا قانونية لتجريم العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الإلكتروني. وقد وضعت ثلاث دول أخرى استراتيجيات وطنية لمعالجة العنف ضد المرأة وأنشأت آلية وطنية للتنفيذ. وقامت دول أخرى بتوسيع تعريف العنف ليشمل العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي.

▪ أدخلت غالبية الدول قوانين لتجريم الاغتصاب من قبل شخص غير الزوج، مع تعريفات قانونية متفاوتة، وقد أدرجت العديد من الدول أحكام الاغتصاب في أقسام قانون العقوبات التي تتعامل مع جرائم "الشرف أو الأخلاق العائلية"، مع التأكيد في أحكام المحاكمة في بعض الأحيان على الأخلاق العامة والحفاظ على سلامة الأسرة. وقامت بعض الدول بتغييرات على قوانين العقوبات الخاصة بها بحيث لم يعد بإمكان المعتدين الإفلات من العقاب بالزواج من ضحاياهم. أما فيما يتعلق بالتزويج المبكر فلقد اتخذت العديد من الدول العربية المتوسطة الدخل خطوات لسد الثغرات التشريعية التي تسمح بتزويج الطفلات، إذ حددت أغلب البلدان في المنطقة سن الثامنة عشرة كسن قانونية للزواج مع السماح باستثناءات قانونية.

▪ لقد عمدت بعض البلدان التي يشيع فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى إقرار أو تعديل تشريعاتها لتجريم هذه الممارسة، وتشديد العقوبات ضد مرتكبيها و/أو القضاء على الطابع الطبي لهذه الممارسة. وقامت بعض الدول بسن أو إصلاح قوانين تتعلق بقضية الاتجار بالبشر، إذ اعتمدت معظم البلدان قوانين شاملة تتضمن تدابير عقابية وحمائية ووقائية لمكافحة الاتجار بالبشر أو اتخذت تدابير جزائية لمعالجة هذه الجريمة. تجرم بعض الدول بعض أشكال الاتجار، مثل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. واتخذت بعضها تدابير عقابية ضد الجناة و/أو تدابير حمائية في شكل مساعدة قانونية وتوفير الملاجئ، من بين أمور أخرى، لدعم الضحايا.

البحرين وجيبوتي والأردن والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.
البحرين ولبنان والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة.
مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة.
مصر والعراق وفلسطين.
لبنان والإمارات.

▪ وقامت بعض الدول أيضًا بصياغة ومراجعة القوانين وخطط العمل المتعلقة بإنهاء الاتجار بالبشر، بما في ذلك العمل القسري استنادا إلى بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو).

▪ أما على صعيد المجتمع المدني فلقد تركزت جهود العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية في العالم العربي على مناهضة العنف ضد المرأة ومناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. وعملت تلك المؤسسات ضمن أطر وتحالفات وطنية وإقليمية ودولية. وعملت على حملات ضغط ومناصرة، ورفع الوعي والتثقيف، خاصة خلال فعاليات حملة الـ 16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة. وعملت أيضا العديد من المؤسسات على التوثيق ونشر الدراسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة ومنها العنف الجنسي والإلكتروني والاقتصادي والقانوني. وتعمل عدد من المؤسسات أيضًا على توفير الحماية والرعاية للناجيات من العنف خاصة في الدول التي تفتقر إلى خدمات الرعاية والحماية الكافية أو الشاملة. وقامت العديد من المنظمات الحقوقية والقانونية النسوية بالاستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بتقديم الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف، وتوفير برامج الاستماع وخدمات الحماية للنساء المهددات بالقتل أو العنف المبني على النوع الاجتماعي وفتح خطوط لتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية المجانية عبر خطوط المساعدة المجانية. والجدير بالذكر أن العديد من الدول العربية تفتقر إلى برامج الحماية من العنف على المستوى الرسمي، وتعتمد على مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات النسوية لتوفير خدمات الحماية للنساء الناجيات أو ضحايا العنف، ما يستوجب تحمل الدول لمسؤولياتها بالعناية الواجبة للوقاية (due diligence)، والحماية وإعادة الإدماج والتأهيل، والملاحقة القانونية للمعتدين.

▪ بالرغم من كل الجهود والتدابير والتعديلات القانونية، تظهر الأرقام أن أكثر من ثلث النساء العربيات يعانين من عنف الزوج مع زيادة المعدل بشكل كبير في بعض الأماكن، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع. ولا تزال ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تحدث في عدد من الدول العربية. وما زال تزويج الطفلات شائعا، خاصة في المناطق التي تشهد حروبًا ونزاعات، إذ تشير الأرقام والإحصاءات للعام 2020 إلى أن 20.4 % من النساء العربيات من سن 20 إلى 24 تزوجن قبل بلوغ 18 عامًا، وذلك أعلى قليلاً من المتوسط العالمي، وبلغ 33.5 % في البلدان العربية الفقيرة والهشة.

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، الإسكوا
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/unwcostingvaw_arbrochure_web_0.pdf

▪ تفتقر العديد من الدول العربية إلى دراسات التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، إذ إن ثلاث دول فقط، هي مصر والأردن وفلسطين، عملت دراسات حول التكلفة الاقتصادية للعنف في الأعوام الأخيرة. إن غياب هذه الدراسات متعلق بالدرجة الأساسية بغياب البيانات والمسوح الأسرية، فالإنفاق على الوقاية والحماية من العنف يقلل من الكلفة الاقتصادية للعنف، إذ تصبح النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو الإساءة أقل إنتاجية دون غيرهن من النساء، ويتسبب تعرضهن بقضاء وقت أطول دون عمل، ما يؤدي إلى خسارة مادية للمرأة والقطاع الاقتصادي ككل. كما يتسبب العنف ضد المرأة بزيادة تكلفة تقديم الخدمات المتخصصة للنساء والفتيات الناجيات من العنف واللواتي يحتجن للوصول إلى خدمات صحية ودعم قانوني.

▪ إن التمييز ضد المرأة وعدم المساواة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية تغذيها دائرة مترابطة من مواقف تعلي من شأن الرجل وتقلل من شأن المرأة في المجتمع وعدم المساواة. فالعقلية الذكورية للمجتمع ولمؤسسات الدولة تشكل تحديًا رئيسيًا في تحقيق تقدم ملموس في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي والوصم والقوالب النمطية، ويتجلى هذا في ثقافة القبول والتسامح مع العنف المبني على النوع الاجتماعي، وثقافة الإفلات من العقاب، وثقافة صمت المجتمع والضحية.

عنف أكثر حماية أقل

▪ لقد شهدت الأعوام الخمس الأخيرة ارتفاعًا كبيرًا في جميع أنواع العنف ضد المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي وضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، فقد ترافقت جائحة كورونا بارتفاع عالمي في العنف ضد النساء نتيجة لإجراءات الحجر الصحي ومنع الحركة، وقد أظهرت جميع التقارير الوطنية الموازية أن جائحة كورونا زادت وفاقمت من معدلات ودرجات العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل الدول العربية بكل أنواعه الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي والقانوني والبيئي، والعنف الذي تيسره التكنولوجيا تحديدًا خلال فترة جائحة كورونا. فبسبب إجراءات الدول الوقائية التي تضمنت الحجر المنزلي وتوقف الحركة، ارتفعت معدلات العنف الأسري ضد النساء والفتيات والمراهقات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة – وكبار السن والنازحات والنساء والفتيات في المناطق النائية والعاملات في القطاع غير الرسمي.

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، الإسكوا
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/unwcostingvaw_arbrochure_web_0.pdf

▪ وفي الوقت نفسه الذي ارتفعت فيه نسب العنف خلال الجائحة غابت بشكل كبير جدا خدمات الحماية سواء كانت حكومية أم غير حكومية، إذ أغلقت مراكز الحماية في العديد من الدول ورفضت استقبال النساء لأسباب تتعلق بانتشار الوباء، ما اضطر النساء للبقاء في بيئة عنيفة. وبسبب الجائحة أيضا تقلصت العديد من الخدمات الأساسية.

▪ تعرضت ملايين النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات والنازحات بسبب الحروب والكوارث إلى اعتداءات وعنف جنسي واغتصاب، خاصة في مناطق الحروب والنزاعات، مثل السودان وليبيا، وتتعرض أيضا تلك النساء والفتيات اللاجئات بشكل خاص إلى العنف الممارس ضدهن من قبل بيئتهن ومن قبل البيئة الحاضنة لهنّ مهددات بالاتجار والاستغلال الجنسي. ففي السودان كان هناك ارتفاع كبير في حالات الاعتداء الجنسي والاغتصابات. وتتعرض الأسيرات الفلسطينيات والأسرى في السجون الإسرائيلية إلى عنف جنسي وجسدي ونفسي منظم وممنهج في ظل ظروف اعتقال قاسية. وتغيب عن تلك النساء خدمات الحماية والدعم.

▪ تعرضت مئات آلاف أو أكثر من النساء والطفلات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة في الدول التي تشهد حروبًا ونزاعات إلى أقصى درجات العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والقتل والاغتصاب، إضافة إلى عنف اللجوء والنزوح والتهجير وفقدان الموارد والأمان وفقدان جميع مقدرات الحياة. بينما النساء والطفلات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة في قطاع غزة يعشن ظروفا بمنتهى القساوة، حيث انعدمت جميع مقومات الحياة بنسب فقر وعنف وتهميش قياسية غير مسبوقة، بالإضافة إلى الحرمان من جميع الحقوق الأساسية من صحة وعمل وتعليم والعيش بحياة كريمة. ولا يختلف وضع المرأة في لبنان واليمن والعراق وليبيا والصومال عن نساء فلسطين والسودان، فقد فاقمت الحروب من العنف ضد المرأة في المنطقة العربية في الأعوام الخمسة الماضية.

▪ إن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لعنف مركب الأسس والأبعاد ولفترات طويلة وبأشكال متباينة، ليس فقط في ظروف مغلقة وبعيدة عن آليات الرقابة فحسب، إنما في ظل غياب نُظم وآليات وبرامج شاملة ومعلنة للحماية من العنف وتقديم ما يلزم من خدمات قادرة على استهداف النساء والفتيات ذوات الإعاقة. إن العنف القائم على أساس نوع الجنس والإعاقة هو ظاهرة تعاني منها النسبة الكبرى من النساء والفتيات ذوات الإعاقة بمستويات متباينة في المنازل والمؤسسات العامة والمتخصصة والشوارع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وعليه فإن هذه الظاهرة تتطلب أعلى درجة من التكامل والإرادة السياسية ما بين العديد من القطاعات، ويجب أن تكون ضمن أولويات مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية وألا تقتصر فقط على المؤسسات المختصة في قطاع الإعاقة.

التشريعات والقوانين

▪ وبالرغم من تحقيق بعض التعديلات القانونية في بعض الدول العربية، إلا أن ذلك وحده لا يكفي، إذ يبقى التحدي الأبرز هو تطبيق وتنفيذ هذه القوانين والتشريعات وتوفير الحماية وتنفيذ العقاب، فهي غير نافذة بسبب غياب الموارد المالية وضعف أو عدم كفاءة الكوادر البشرية وغياب الإرادة السياسية الحقيقية، إذ إن التغييرات السياسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوقها غالبا ما تكون مدفوعة بأطر دولية أكثر من الأولويات الوطنية. فالقضية الأساسية في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي هي غياب الإرادة السياسة الصادقة لكل الدول العربية وتضارب المصالح، والتضحية بقضايا المساواة بين الجنسين لمصالح سياسية للدول صاحبة الواجب، خاصة وأن الدول المصادقة على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان تعي أهمية دورها ومسؤولياتها القانونية بالعناية الواجبة، إلا أنها تتردد في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمصالح سياسية واقتصادية، وتترك النساء والمؤسسات النسوية للتصدي للحملات المضادة وحدها.

▪ إذ لا يمكن رصد أي أثر للتعديلات القانونية التي قامت بها بعض الدول العربية، فالقوانين المتعلقة بالعنف الأسري تحوي تناقضات بين الأنظمة القانونية المختلفة (قوانين الأسرة والقوانين العرفية) التي تتداخل مع التنفيذ السليم للتشريعات. وبعض هذه القوانين ما زالت تعتريها العديد من الإشكاليات التي تتعلق بحضانة الأطفال في حال وجود أمر حماية ساري المفعول وتتبنى تعريفًا ضيقًا للعنف الأسري، ما يتجاهل أشكالاً أخرى من العنف مثل العنف النفسي والاقتصادي والإلكتروني والاغتصاب الزوجي. إضافة إلى غياب التشريعات التنفيذية وضعف قدرة المرأة في المنطقة العربية على الوصول إلى العدالة.

▪ أما التعديلات في قضايا تزويج الطفلات/ القاصرات فتعتريها العديد من الإشكاليات، فالاستثناءات القانونية أصبحت شائعة، والأكثر خطورة من هذا هو أن هذه الزيجات –التي تجري بشكل كبير بين النازحات- تتم من خلال الالتفاف على القوانين وانتشار ظاهرة عدم تسجيل عقود الزواج إلا عند الحمل أو عند وصول الفتاة إلى السن القانونية، وبالتالي ظهر التناقض بين الإحصاءات الرسمية التي تظهر تدني مستويات تزويج الطفلات، والواقع الفعلي في إبرام عقود الزواج وعدم تسجيلها. ومما يزيد الأمور تعقيدا هو مجيء أطفال لا يستطيعون الحصول على أوراق ثبوتية، ويزداد الطين بلة في حالات حدوث طلاق، إذ تفقد الطفلة وأطفالها أية حقوق لعدم القدرة على إثبات الزواج أو الطلاق، وبالتالي البقاء في دائرة الفقر والحرمان والتهميش.

---

27 تقرير استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما، عمان، 28g أيار/مايو 2024 https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2400418A.pdf

▪تغيب عن بعض الدول العربية إستراتيجيات لمناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، بينما الدول التي لديها إستراتيجيات تكون إستراتيجياتها عديمة الفاعلية، وذلك لغياب أو عدم كفاية الميزانيات المخصصة لحماية النساء، وعدم تخصيص موازنات حساسة لاحتياجات النساء وأولوياتهن للوقاية والحماية من العنف، وعدم توفر العناية الكافية للنساء من خلال البرامج والخطط للنساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. فالحكومات العربية ليس لديها رؤيا واضحة للمساواة بين الجنسين، وتميل إلى معالجة قضايا المرأة بشكل منفصل، إذ لا يتم دمجها في جميع سياسات الدولة المالية والنقدية، والتشغيل القطاعي، والصناعي، وتنمية المهارات، وسوق العمل النشطة، وريادة الأعمال، وصرف القروض، وغيرها.

التوصيات

على مستوى سياسات الدول:

▪مواءمة أدوات المساءلة الخاصة بالعنف ضد المرأة، بما فيها القوانين والتشريعات الوطنية، مع الاتفاقيات الدولية ومعايير العناية الواجبة، وتبني تشريعات وطنية منسجمة مع معايير الأمم المتحدة لمعالجة العنف ضد المرأة، بما فيها ضمان مواءمة هذه التشريعات مع الأطر المؤسساتية ذات الصلة والأطر الإستراتيجية والسياساتية؛

▪تطوير القوانين المناهضة للعنف ضد النساء والطفلات كي تصبح قوانين شاملة لمناهضة العنف ضد النساء والطفلات وليس فقط قوانين العنف الأسري.
إصلاح القوانين وسد الفجوات التشريعية وتعزيز الوصول إلى العدالة وتفعيل مبدأ العناية الواجبة وفقا للقرارات الصادرة عن المقررة الخاصة لمناهضة العنف، وذلك يتطلب بناء القدرات المؤسسية لإنفاذ القانون، وزيادة الوصول إلى العدالة واتباع نهج تشريعي أكثر شمولية للتعامل مع التحرش الجنسي، بما في ذلك الحماية والوقاية، والسلامة والصحة المهنية. ويجب أن تشمل الإصلاحات التشريعية تعزيز حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وضمان أن تكون القوانين متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب أن تركز على تمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة عبر مسارات قانونية مرنة وملائمة لاحتياجاتهن الخاصة، بمن في ذلك الضحايا ذوات الإعاقة.

▪ توفير البيانات حول العنف وحالات قتل النساء خاصة الضرب المفضي إلى الموت، بما في ذلك تصنيفها حسب الجاني وعلاقته مع الضحية، والحالة الاقتصادية وحالة الهجرة ومكان الإقامة، حيث تساهم هذه البيانات في تحليل الأسباب الجذرية للعنف ووضع استراتيجيات للوقاية من العنف.

- تيسير ولوج النساء والفتيات ذوات الإعاقة المعنفات إلى دور الأمان أو مراكز الإيواء مع ضمان الوقاية والحماية والتكفل بهنّ دون تمييز.
- الاستثمار في العمل على الحد من العنف الذي يلحق بالنساء والفتيات والطفلات وبشكل خاص ذوات الإعاقة في الفضائين العام والخاص وتجريم الاتجار بهن واستغلالهن.
- تشكيل لجنة إقليمية للإشراف والرقابة على تنفيذ برامج التحويل المستجيبة لاحتياجات النساء ذوات الإعاقة.
- توفير وتحسين وتوسيع نطاق خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي لضحايا جميع أنواع العنف من قبل الحكومات والمؤسسات صاحبة الواجب، وتخصيص الموازنات المناسبة لذلك، بما يراعي سهولة وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة لهذه الخدمات. وتحسين آليات الإبلاغ والتحويل للضحايا وبناء قدرات طاقم العمل وإيجاد أنظمة لجمع البيانات اللازمة. يتوجب في السياسات العامة الناظمة لبرامج وخدمات حماية النساء والفتيات من العنف بمن فيهن النساء والفتيات ذوات الإعاقة أن تستند إلى التوجه الشمولي من حيث الهيكلية والأهداف.
- تطوير رصد وتوثيق العنف ضد النساء واستخدام وتطوير آليات الرصد الوطنية.
- تطوير قوانين وآليات مناهضة للاتجار بالنساء والطفلات.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

- الضغط والمناصرة من أجل إقرار قوانين أو تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية المرأة من جميع أنواع العنف ويتضمن ذلك توثيق حالات العنف ضد المرأة.
- التوعية العامة والعمل على تغيير الممارسات والاعتقادات المتسامحة والمشجعة على العنف ضد المرأة، وهذا يتطلب دمج قضايا المساواة والتحرر من العنف في المناهج التعليمية، ويتطلب أيضًا التوعية الحقوقية للنساء، خاصة من قبل الحكومات من خلال وسائل الإعلام الرسمية، وتوفير المعلومات حول خدمات الحماية، وتشجيع ضحايا التحرش الجنسي على طلب الإنصاف، وتغيير الممارسات الثقافية التي قد تساهم في تهميش النساء ذوات الإعاقة، والتأكد من دمج قضاياهن في حملات التوعية العامة.
- زيادة وعي الجهات الشريكة بما فيها السلطات الوطنية والمحلية، والشرطة، والعاملون/ات الاجتماعيون/ات، ومقدمو/ات خدمات الرعاية الصحية، حول أهمية تكلفة أشكال العنف المختلفة ضد المرأة.

- التوعية العامة والعمل على تغيير الممارسات والاعتقادات المتسامحة والمشجعة على العنف ضد المرأة، وهذا يتطلب دمج قضايا المساواة والتحرر من العنف في المناهج التعليمية، ويتطلب أيضًا التوعية الحقوقية للنساء، خاصة من قبل الحكومات من خلال وسائل الإعلام الرسمية، وتوفير المعلومات حول خدمات الحماية، وتشجيع ضحايا التحرش الجنسي على طلب الإنصاف، وتغيير الممارسات الثقافية التي قد تساهم في تهميش النساء ذوات الإعاقة، والتأكد من دمج قضاياهن في حملات التوعية العامة.
- زيادة وعي الجهات الشريكة بما فيها السلطات الوطنية والمحلية، والشرطة، والعاملون/ات الاجتماعيون/ات، ومقدمو/ات خدمات الرعاية الصحية، حول أهمية تكلفة أشكال العنف المختلفة ضد المرأة.
- الإسهام في حساب تكلفة العنف ضد المرأة من خلال تقدير التكاليف الخاصة بالخدمات المقدمة من جهات غير عامة.
- تقديم تقارير موازية حول التقدم المرتبط بمعالجة الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة.
- إشراك الرجال والفتيان في قضايا المساواة بين الجنسين وبرامج مناهضة العنف ضد النساء وتعزيز مبادئ الذكورة الإيجابية.

على مستوى المؤسسات الأممية والدولية

- تقديم استشارات فنية حول المعايير الدولية لدعم عملية الإصلاح القانونية لمعالجة القيود التي تكتنف التشريع الوطني فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.
- تطوير القدرات وتسهيل تبادل المعلومات بشأن الموازنة المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي.
- دعم تصميم وتنفيذ حساب تكاليف العنف ضد المرأة من خلال توفير الاستشارة الفنية وتنظيم مشاورات إقليمية ووطنية حول العنف ضد المرأة.
- دعم تنفيذ استجابات وطنية فعالة وشاملة للعنف ضد المرأة.

رابعا: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور الجنسانية
مجالات الاهتمام الحاسمة: المرأة في السلطة وصنع القرار- الآليات المؤسسية للنهوض الحقوق الإنسانية للمرأة – المرأة ووسائل الإعلام – الطفلة الأنثى

التقدم المحرز

▪ يوجد لدى معظم الدول العربية آليات وطنية للمساواة بين الجنسين، وتعمل هذه الآليات، وإن بدرجات متفاوتة بين الدول، بالشراكة مع مؤسسات وتحالفات محلية ودولية، من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين والتمكين المرأة. وعلى مستوى التعبير عن التزام سياسي فإن معظم الدول العربية تقر بأهمية مشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة، سواء كانت سياسية أم اقتصادية. وقد تبنت 11 دولة عربية نظام "الكوتا" النسائية وعملت عدد من الدول العربية على إعداد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة آليات وطنية للمرأة من خلال تدابير تشمل ضمان تكافؤ الفرص داخل القطاع العام، وتطوير مؤشرات الأداء والبيانات المصنفة حسب الجنس، والتخصيصات المحددة للاحتياجات الخاصة للنساء والشباب.

▪ وتشير أيضا معظم دساتير الدول العربية إلى ضمان حرية التعبير والتجمع والصحافة وغيرها من حقوق تتعلق بالحريات العامة، وعدلت بعض الدول في قوانينها لضمان حرية الوصول إلى المعلومات أو عدلت في قوانين المنظمات غير الحكومية، وأعربت بعض الدول عن التزامها بمبادئ العدالة والمساءلة والشفافية في الإنفاق العام. وارتفعت نسبة الدول العربية التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتلتزم بمبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من 27.3 % في عام 2020 إلى 31.6 % في عام 2022، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 42.8 %.

▪ وجميع الدول العربية أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد عملت بعض الدول على إصدار تشريعات لمكافحة الفساد من خلال اعتماد قوانين جديدة أو إطلاق إستراتيجيات لتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد. وجميع الدول لديها تشريعات تجرم الرشوة في القطاع العام.

▪ أما على صعيد المجتمع المدني فلقد عملت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنسوي على التركيز على مشاركة المرأة في مراكز السلطة وصنع القرار من خلال حملات التوعية والتثقيف والدعم والمناصرة وبناء التحالفات والشراكات وإعداد الأبحاث والدراسات. واستندت معظم تلك الجهود إلى نظام التمييز الإيجابي للنساء "الكوتا"، الذي يتيح للمرأة الولوج إلى عالم السياسة، بالإضافة إلى المعايير والأطر الدولية التي تهدف إلى إشراك المرأة في صنع السياسات واتخاذ القرارات. من الجدير بالذكر مدى الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توثيق التمييز ضد المرأة ومواجهة الانتهاكات ضد حقوق المرأة.

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
ما عدا سوريا وقعت ولم تصدق.

▪ وقامت بعض الدول أيضًا بصياغة ومراجعة القوانين وخطط العمل المتعلقة بإنهاء الاتجار بالبشر، بما في ذلك العمل القسري استنادا إلى بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو).

▪ أما على صعيد المجتمع المدني فلقد تركزت جهود العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية في العالم العربي على مناهضة العنف ضد المرأة ومناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. وعملت تلك المؤسسات ضمن أطر وتحالفات وطنية وإقليمية ودولية. وعملت على حملات ضغط ومناصرة، ورفع الوعي والتثقيف، خاصة خلال فعاليات حملة الـ 16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة. وعملت أيضا العديد من المؤسسات على التوثيق ونشر الدراسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة ومنها العنف الجنسي والإلكتروني والاقتصادي والقانوني. وتعمل عدد من المؤسسات أيضًا على توفير الحماية والرعاية للناجيات من العنف خاصة في الدول التي تفتقر إلى خدمات الرعاية والحماية الكافية أو الشاملة. وقامت العديد من المنظمات الحقوقية والقانونية النسوية بالاستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بتقديم الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف، وتوفير برامج الاستماع وخدمات الحماية للنساء المهددات بالقتل أو العنف المبني على النوع الاجتماعي وفتح خطوط لتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية المجانية عبر خطوط المساعدة المجانية. والجدير بالذكر أن العديد من الدول العربية تفتقر إلى برامج الحماية من العنف على المستوى الرسمي، وتعتمد على مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات النسوية لتوفير خدمات الحماية للنساء الناجيات أو ضحايا العنف، ما يستوجب تحمل الدول لمسؤولياتها بالعناية الواجبة للوقاية (due diligence)، والحماية وإعادة الإدماج والتأهيل، والملاحقة القانونية للمعتدين.

▪ بالرغم من كل الجهود والتدابير والتعديلات القانونية، تظهر الأرقام أن أكثر من ثلث النساء العربيات يعانين من عنف الزوج مع زيادة المعدل بشكل كبير في بعض الأماكن، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع. ولا تزال ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تحدث في عدد من الدول العربية. وما زال تزويج الطفلات شائعا، خاصة في المناطق التي تشهد حروبًا ونزاعات، إذ تشير الأرقام والإحصاءات للعام 2020 إلى أن 20.4 % من النساء العربيات من سن 20 إلى 24 تزوجن قبل بلوغ 18 عامًا، وذلك أعلى قليلاً من المتوسط العالمي، وبلغ 33.5 % في البلدان العربية الفقيرة والهشة.

التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.
تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، الإسكوا
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/unwcostingvaw_arbrochure_web_0.pdf

الواقع والتحديات

▪ يظهر الواقع أن لا مشاركة ولا مساءلة في العالم العربي، وإن تباينت الدول فيما بينها، إلا أن الغالبية من مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين بما يشمل المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من فئات مستبعدة من عمليات صنع القرار في القضايا التي تخصها، أما قضايا الحريات والعدالة فما زالت قضايا حرجة في المنطقة العربية، وإن تباينت دول المنطقة فيما بينها، فإن المزيد من الدول تفرض قيودا على حرية التعبير والتجمع، والحق في الوصول إلى المعلومات، إذ لا يوجد سوى ثماني دول لديها قوانين تضمن الوصول العام إلى المعلومات.

▪ رغم التدابير والإجراءات التي قامت بها الحكومات والدول لتعزيز حضور المرأة في المجال السياسي، إلا أن هذا المجال لا يزال حكرا على الرجل وما زالت المرأة وغيرها من فئات مهمشة غائبة بشكل كبير عن المشهد السياسي أو صنع القرارات، خاصة في القضايا الأساسية التي تخصها. إذ هناك فجوة كبيرة في حضور المرأة في مراكز السلطة وصنع القرار وفاعلية وقدرة الآليات الوطنية العاملة في قضايا المرأة والحقوق الإنسانية للمرأة.

ضعف/غياب مشاركة المرأة في المنطقة العربية

▪ يتفاوت حضور المرأة العربية في مراكز صنع القرار في العالم العربي وإن كان في كل الأحوال أقل بكثير من المأمول، ففي العام 2022 شغلت النساء 18.2% من المقاعد في البرلمانات الوطنية، وهي نسبة أقل من أرقام العام 2015 حيث كانت 18.8%، أما نسبة حضور المرأة في الحكومات المحلية فكانت 19.5% في عام 2023 وهي أقل من النسبة العالمية التي تبلغ 35.5 %. وتتفاوت النسب ما بين الدول، إذ تشكل النساء 31.7 % من الأعضاء المنتخبين في الهيئات التداولية المحلية في أقل البلدان نموا في عام 2023 مقارنة بنسبة 25.5 % و8.0 % في منطقتي المغرب والمشرق على التوالي، و1.3 % في دول مجلس التعاون الخليجي. أما حضور المرأة في المناصب الإدارية فهو أقل بكثير، إذ بلغ 12.4 % في العام 2021، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 28.2 %.

▪ بالرغم من تبني عدد من الدول العربية نظام الكوتا، وبالرغم من النسب المنصوص عليها، إلا أن وجود المرأة في مناصب سياسية أو مناصب صنع القرار لا يعني بالضرورة تمثيل المرأة وقضايا المرأة، ففي الكثير من الحالات تكون النساء اللواتي يصلن إلى مناصب سياسية ومناصب قرار مهمة نساء لا يؤمنّ بقضايا النساء ولا يتبنين أجندات نسوية.

▪ وتفتقر العديد من الدول العربية إلى الحريات السياسية أو الحرية في التعبير، إضافة إلى ذلك، تغيب عن معظم الدول العربية الشفافية والنزاهة في الانتخابات بشكل عام، فهندسة الانتخابات شائعة في العديد من الدول العربية، خاصة في الدول التي تواجه تعثرًا في التحول الديمقراطي، إذ تتم إساءة استخدام الكوتا النسوية في العديد من الدول العربية بشكل لا يؤدي وصول النساء بالضرورة إلى تحسين قضايا النساء، إضافة إلى سلطة الأجهزة الأمنية في بعض الدول العربية على العملية السياسية، وتنتشر ظاهرة شراء الأصوات في بعض الدول.

▪ إضافة إلى ذلك تواجه النساء في المنطقة العربية الكثير من العوائق والتحديات للمشاركة في المجال السياسي وصنع القرار، فما زالت الثقافة المجتمعية والنظرة النمطية لدور المرأة تحصرها في الدور الإنجابي وتقلل من أهمية الأدوار الأخرى الإنتاجية والسياسية والمجتمعية، وقد أظهرت المشاورات الإقليمية أن العديد من النساء اللواتي تجرأن على خوض انتخابات، سواء كانت قروية أم بلدية، تم تهميشهن خلال العملية الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية أو من قبل الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وفي العديد من الحالات لم تستطع النساء استخدام صورهن أو حتى أسمائهن في الدعاية الانتخابية بسبب الرفض المجتمعي الذي ما زال يعتقد أن المرأة لا تصلح لمناصب السياسة وصنع القرار.

▪ تعاني النساء في المنطقة العربية من تمييز في الإعلام المتعدد الطبقات، وهو انعكاس لواقع النساء غير العادل في المجتمعات العربية، وغالبًا ما تفشل السياسات الإعلامية في العالم العربي في مراعاة منظور حقوق النوع الاجتماعي، ما يؤدي إلى ترسيخ البرامج الاجتماعية على شاشات التلفزيون لأدوار النوع الاجتماعي النمطية وتطبيع الهيمنة الذكورية البطريركية، ففي الغالب يكرس الإعلام العربي الوصم والتمييز ضد النساء والفئات المهمشة كما تغيب أي أطر تنسيقية مع أصحاب العمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع سياسات داخلية لتعزيز التوظيف المتوازن بين الجنسين أو للالتزام بقواعد سلوك قائمة على مبادئ حقوق الإنسان، ما يقوض مشاركة النساء للمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويكرس خطاب الكراهية والوصم والتمييز ضد الفئات المهمشة.

▪ ويميل الإعلام إلى تفضيل وجود الرجال في المحتوى المتعلق بالسياسة والاقتصاد والقانون والحقوق والنظام القضائي والأعمال والرياضة، بينما تظهر النساء في القضايا النمطية مثل شؤون المرأة، والأسرة، والمنزل، والمطبخ، وبعض القضايا الاجتماعية، وبرامج الترفيه، ويتم استبعاد المرأة عن الظهور الإعلامي إن تقدمت بالعمر مثلا أو حملت. وغالبا ما يعتمد الظهور الإعلامي على الأدوار الجندرية ويعمل على تطبيع الهيمنة الذكورية السلطوية وعلى ترسيخ الصورة النمطية للمرأة، كما تعاني النساء السياسيات من العنف ضد المرأة في السياسة بشكل كبير، ما يسهم في إحباط جهود تمكينهن وتواصلهم مع القواعد الشعبية.

▪ وتساهم عوامل مثل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والمؤسسات الإعلامية، وضعف معرفة بعض الإعلاميين بمقاربات حقوق الإنسان وحقوق المرأة في هذا السياق، كما تساهم بعض الممارسات الذكورية لبعض الإعلاميين في ترسيخ الصورة النمطية للمرأة دون مراعاة مسألة تعزيز حضورها في الحياة العامة، ما يؤدي إلى إبعادها عن الفضاء العام وإحباط جهود تمكينها السياسي.

مهارات (2024) النوع الاجتماعي والإعلام: التزامات المؤسسات الإعلامية بالمساواة بين الجنسين.
https://maharatfoundation.org/media/2591

آليات وطنية شكلية وإشكالية

▪ أما آليات العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، فتعتريها العديد من الإشكاليات والنواقص التي تؤشر على عدم فاعلية تلك الآليات وعدم جدية الدول في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، إذ لا استقلالية لتلك الآليات عن الحكومات، ودورها في الغالب استشاري وليس لديها صلاحيات تقريرية، ولا تمتلك تلك الآليات أية سلطة أو دور في مساءلة الدولة في قضايا المساواة بين الجنسين، ففي معظم الدول العربية تقوم تلك الآليات بتنفيذ البرامج والمشاريع التي من المفترض أن ينفذها المجتمع المدني بدل العمل على تعميم ودمج قضايا النوع الاجتماعي في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، ومساءلة الدولة في قضايا المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والتمييز ضد النساء في جميع المجالات.
▪ تفتقر تلك الآليات إلى المساءلة والشفافية في التعيينات، فأعضاؤها لا يتم اختيارهم/ن وفق معايير ووصف وظيفي ورتبة محددة تمكنهم/ن من الاطلاع على الأمور وتغييرها، إذ إن تعيين العضوات/الأعضاء في هذه الآليات هو سياسي واستنسابي ونخبوي وحزبي ولا يضمن تمثيل الحركة النسائية.
▪ لا تعمل تلك الآليات بالشراكة الفعالة والحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية، إذ تتسم علاقة تلك الآليات مع مؤسسات المجتمع المدني والنسوي بعدم الثقة، فلا شراكة وتعاون حقيقيان، ويغيب التنسيق الفعال في العديد من الدول بين تلك الآليات والمجتمع المدني، في حين تكون العديد من اللقاءات التشاورية شكلية أو موسمية وغير جادة ولا يوجد أي التزام جدي وحقيقي في العمل بشكل تشاركي وتكاملي مع مؤسسات المجتمع المدني، وفي بعض الحالات تعمل الآليات الوطنية مع مؤسسات مجتمع مدني محابية للسلطة وتهمش مؤسسات أخرى.

مهارات (2024) النوع الاجتماعي والإعلام: التزامات المؤسسات الإعلامية بالمساواة بين الجنسين.
https://maharatfoundation.org/media/2591

▪ تغيب عن هذه الآليات في معظم الدول العربية موازنات وموارد حكومية كافية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ما يؤشر على عدم جدية التعاطي الحكومي مع أجندة حقوق المرأة، فيجعلها تتنافس في العديد من الدول مع مؤسسات المجتمع المدني على التمويل، ويغيب عن هذه الآليات أيضا تدريب طواقمها للعمل على الحد من جميع أنواع العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الجنسي، ولا يوجد آليات لتقديم شكاوى أو رصد للعنف ضد النساء من قبل تلك الآليات، والإشكالية تتعلق بآلية عمل تلك الآليات والتي هي في الغالب شكلية وفي حاجة إلى مأسسة بمقاربة حقوقية شمولية ناجعة، مع توفير الموارد البشرية المؤهلة لترجمة أهداف الآليات إلى ممارسات ذات آثار أو وقع على الفئات المستهدفة من خلالها، أما وحدات النوع الاجتماعي في الهيئات والأجسام الحكومية في الدول العربية، فبالرغم من أنها خطوة إيجابية لتعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع الأعمال الحكومية، إلا أنها للأسف في العديد من الدول غير قادرة على التأثير مؤسسيًا، ولا أثر لعملها ولا تمويل ولا تدريب وتأهيل لكوادرها.

▪ إن الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في غالبية الدول العربية، ذات وجود شكلي لتجميل صورة الدول أمام المجتمع الدولي وللحصول على التمويل من الدول المانحة، ما يساهم في تلميع صورة الدولة تحت سقف الإرادة السياسية ويحول دون تحقيق الأهداف النسوية المرجوة، فتلك الآليات في الغالب لا تشرك المجتمع الحقوقي النسوي وليس لديها سلطة أو تمويل خاص لمراقبة أو تحقيق أي تقدم يذكر، فالآليات الوطنية تعاني من ضعف التمويل ولا تتمتع بصفة تقريرية بل بصفة استشارية.

▪ إضافة إلى ذلك فغالبية الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المنطقة العربية تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية والتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات المعنية، وتفتقر هذه الخطط بالدرجة الأولى إلى الإرادة السياسية في دول المنطقة، وتتباين الدول العربية في مدى فاعلية المؤسسات وإنفاذ سيادة القانون لمعالجة انكماش الحيز المدني، فالدول التي لديها موارد مالية ومستقرة سياسيًا تتمتع بفاعلية أكبر مقارنة بالدول الفقيرة أو المتوسطة الدخل التي تعاني من الحروب والنزاعات.

ضعف/غياب الإرادة السياسية الحقيقية للمساواة بين الجنسين

▪ أظهرت المشاورات الإقليمية أن الدول العربية تفتقر بشكل مبدئي إلى الإرادة السياسية في تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن ما تقوم به الدول من تدابير وإنجازات هو استرضاء للممولين وفي أفضل الأحوال تتخلله العديد من العيوب، ويتجلى غياب الإرادة السياسية في عدم توفير الميزانيات والموارد البشرية اللازمة وعدم إقرار الخطط والآليات التنفيذية وآليات الرصد والمراقبة، وتخضع هذه المؤسسات بسبب تبعيتها الحكومية إلى الإرادة السياسية الحكومية وليس إلى الإرادة الشعبية التي يمثلها المجتمع المدني، وهي لا تواكب التطور الحقوقي بل تحابي المنظومة الذكورية وتدعّم بنيتها.

▪ وأيضا تفتقر العديد من الدول العربية في العمل على قضايا المرأة إلى التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، بل أحيانا تتسم هذه العلاقة بعدم التنسيق أو المشاورات، وفي بعض الحالات بعدم الاحترام، ولقد تجلى هذا في موقف الدول العربية من الهجمة المضادة التي تعرضت لها مؤسسات المجتمع المدني وبشكل خاص النسوية والحقوقية من قبل بعض القوى المجتمعية، إذ لم تقم الدول بحماية تلك المؤسسات أو الناشطات الحقوقيات، بل قامت بعض الدول بتجاهل شكاوى تقدمت بها نساء ضد جهات هددتها بالقتل، وفي بعض الحالات أوقفت هذه الدول برامج كانت تنفذها بالشراكة مع مؤسسات نسوية.

تقلص الحيز المدني وغياب العدالة

▪ بالرغم من أن معظم الدول العربية تضمن في دساتيرها حرية التعبير عن الرأي، وحرية تكوين جمعيات وحرية الصحافة، تفتقر دول المنطقة إلى الشفافية والمساءلة وفرض قيود على حرية التعبير والتظاهر ولا تزال مضايقة أو اعتقال أو قتل من اعتقد برأي مخالف للحكومة ممارسةً شائعة في دول المنطقة العربية، وهذا ينطبق على النساء والرجال في المنطقة العربية، إذ ما زالت قوانين الدول العربية تعاقب على انتقاد السلطة الحاكمة وتستمر الرقابة وحجب المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والاعتقالات التعسفية والاحتجازات المسيئة. وبالتالي إن الحيز المدني في المنطقة العربية في تقلص مستمر ويواجه القمع والحظر والعقوبات، وما زالت سيادة القانون والحريات وحقوق الإنسان والمساواة والعدالة والفساد قضايا شائكة في المنطقة العربية. بطبيعة الحال، فإن هذه القضايا تظهر أكثر تعقيدا في الدول التي تشهد حروبًا ونزاعات حيث انهارت مؤسسات الدولة، وانعدم القانون، والأنظمة القضائية متوقفة أو خاضعة للسيطرة من أحد أطراف الصراع، ما ساهم في انتهاكات عظيمة لحقوق الإنسان والمرأة والفئات المهمشة.

▪ دورة الفساد في المنطقة العربية قائمة ومستمرة لوجود فجوات في إنفاذ التشريعات المناهضة للفساد، إذ شهدت الأعوام الأخيرة انتشارًا أكبر للفساد والرشوة في المنطقة العربية خاصة في الدول الفقيرة والهشة التي تعيش حروبًا ونزاعات، فالفساد وغياب الشفافية وعدم فاعلية مؤسسات الدولة أبرز مشاكل المنطقة العربية، وبالتالي هناك خلل كبير في قضايا الحوكمة وثقة مهزوزة بالحكومات والمؤسسات الوطنية وسيادة القانون، فكل هذا قد يؤدي إلى تأجيج التوترات الاجتماعية والصراعات وتهديد السلم الأهلي.

عدم المساواة في المنطقة العربية في أعين سكانها، تشرين الأول/أكتوبر 2024، ESCWA Publication: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.6 Avail-able at:
https://www.unescwa.org/publications/inequality-eyes-arab-people

▪ شهدت الأعوام الخمسة الأخيرة تزايدًا في الشعور بعدم الرضا وعدم المساواة وتزايدًا في التشاؤم بالمستقبل بين شعوب المنطقة العربية. إن نصف العرب تقريبا غير راضين عن جودة الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة لهم، إذ إن 48% غير راضين عن توافر الرعاية الصحية الجيدة و45 % غير راضين عن النظام التعليمي وأكثر من ثلثهم غير راضين عن مستوى معيشتهم في العام 2022 حسب استطلاع أجرته الإسكوا، إذ ارتفع معدل عدم الرضا عن مستويات المعيشة بشكل مطرد من 28 % في عام 2016 إلى 37% ، وبين مختلف الفئات، بصرف النظر عن العمر أو الجنس، وإن تفاوتت النسبة بين الدول، فشعوب الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل أو التي تعاني من نزاعات هي الأكثر عدم رضا .

▪ إن عدم المساواة في العالم العربي يأخذ أشكالاً عدة تتضمن غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة بين الشباب، وعدم المساواة في الوصول إلى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والغذاء والتمويل والتكنولوجيا، ويعتبر عدم المساواة في التعليم وبالتالي البطالة أحد أهم أسباب عدم المساواة في المنطقة العربية.

▪ يتجلى عدم المساواة في المنطقة العربية في قوانين الجنسية، إذ تحرم أو تحد غالبية الدول العربية المرأة من حق منح الجنسية لأطفالها وزوجها، وبالتالي قد يخضع الأطفال والأزواج الأجانب لمجموعة من القيود في فرص عملهم وتعليمهم وكذلك في قدرتهم على فتح حسابات مصرفية وامتلاك أو وراثة الممتلكات، ما قد يعزز حالة الفقر والحرمان. ويتصاعد خطر انعدام الجنسية، بحيث تصبح النساء والفتيات العديمات الجنسية أكثر عرضة للاتجار بهن من خلال تزويج الطفلات والتزويج القسري، وقد فاقمت موجات اللجوء والنزوح من هذا التحدي، الذي يزيد من احتمال افتقار الأطفال المولودين في أماكن اللجوء والنزوح إلى الوثائق اللازمة لتأمين الجنسية. وهذا الخطر مرتفع أيضًا بالنسبة للأطفال المولودين لعاملات مهاجرات قد يواجهن تحديات قانونية وعملية شاقة في تسجيل المواليد ومنح جنسيتهن.

▪ إن ضعف المؤسسات في علاج قضايا العدالة والمظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية يعمق ويعزز من النزاعات في المنطقة العربية، وعدم فاعلية مؤسسات الدولة وغياب المساءلة يخلقان بيئة مناسبة للقلاقل السياسية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، يعيقان القيام بالتدابير المناسبة للتعامل مع الكوارث والأزمات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، ما يعمق المخاطر، على سبيل المثال كان يمكن لعدد من الكوارث الطبيعية التي أصابت بعض الدول العربية خلال الأعوام الخمسة الماضية أن يكون لها نتائج أقل كارثية لو قامت المؤسسات المعنية بإجراء ما يلزم من وقاية.

عدم المساواة في المنطقة العربية في أعين سكانها، تشرين الأول/أكتوبر 2024، ESCWA Publication: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.6 Available at: https://www.unescwa.org/publications/inequality-eyes-arab-people

التوصيات

على مستوى سياسات الدول

- تحفيز بيئة مواتيه لمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة في مراكز السلطة وصنع القرار، وذلك من خلال تطبيق التوصية رقم 40 عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإقرار القوانين والتشريعات التي تضمن حق المشاركة والتمثيل السياسي، وتوفير الموارد المالية والبشرية وإعداد الخطط التنفيذية وآليات الرصد والمتابعة.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في رفع السياسات والخطط بشكل فعلي وليس شكليًا من خلال خلق آليات الحوار والرصد والتوثيق ونشر نتائجها بشكل دوري، وذلك عبر تفعيل وإبراز الممارسات الجيدة للحوار الاجتماعي، والممارسات الفضلى للحوار المدني في مجال تطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج العامة والتشاور حول مجموع المعيقات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، في إطار من التوافق التكاملي لغايات توسيع الخيارات السياسية للحكومات بشكل فعال ومنتج ومؤثر ومثمر.
- اتخاذ التدابير لتعزيز مكافحة الفساد وتبني سياسات استباقية للتصدي لسوء سلوك الموظفين في القطاع العام، في سياق مواجهة تحديات الشفافية والمساءلة الممنهجة وتحطيم ديناميات السلطة الظالمة المؤثرة على العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي تساهم في نشوب النزاع، ووضع آليات لمكافحة الفساد في المنشآت العامة وحماية المبلغين عن المخالفات ومحاربة الفساد، من خلال إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة تتمتع بالصلاحيات والتمويل الجيد لمكافحة الفساد.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

- العمل مع المؤسسات القاعدية النسوية والشبابية من أجل تطوير قدراتها وتمكينها وإعلاء صوتها، خاصة في القضايا التي تخصها، وذلك يتضمن العمل مع المؤسسات التي تهتم بقضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- نشر الوعي حول أهمية المشاركة السياسية لجميع الفئات والتصدي بشكل خاص إلى الثقافة التي تقلل من أهمية وقدرة مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار.
- توثيق حالات انتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

على مستوى المؤسسات الأممية والدولية

- الضغط على الحكومات العربية التي تهمش النساء والشباب والأشخاص ذوي أو ذوات الإعاقة من المشاركة في صنع السياسات والقرارات.
- توفير الموارد المالية والدعم التقني للمجتمع المدني.

ما الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة في المنطقة العربية؟ أيلول/سبتمبر 2024، منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy Brief.7 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/what-driving-inequality-arab-region-arabic.pdf

خامسا: المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد

مجالات الاهتمام الحاسمة: المرأة والنزاع المسلح - الحقوق الإنسانية للمرأة – الطفلة الأنثى

التقدم المحرز

▪ يوجد 11 دولة عربية لديها خطط عمل وطنية للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك المكونات الخاصة بمعالجة العنف الجنسي المرتبط بالصراع والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتشير الخطط الوطنية إلى أهمية مشاركة المرأة في منع النزاعات والتخفيف من حدتها، والوساطة في السلام، والدعم الإنساني وما بعد الصراع. إضافة إلى ذلك، تشير العديد من الخطط أيضا إلى العمل مع الشباب وإشراكهم في الحياة السياسية والعامة من خلال العمل على برامج تطوع في قضايا مختلفة تشمل السلام، والأمن، والبيئة أو أنشطة تنمية مجتمعية مختلفة، لكن تفاوتت مستويات الالتزام السياسي بأجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية خلال الأعوام الخمسة الماضية.

▪ وتشمل الأولويات الأطر القانونية والسياسية لمنع وملاحقة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الخدمات لضحايا العنف، وتوسيع نطاق الحماية ليشمل النساء النازحات داخليا واللاجئات، وفي عام 2022، أطلقت جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستراتيجية العربية للوقاية من جميع أشكال العنف في سياق اللجوء والاستجابة لها، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وتحدد الاستراتيجية الأولويات الاستراتيجية الرئيسية للدول لحماية اللاجئين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

▪ فيما يتعلق بالركائز الأربع لأجندة المرأة والسلام والأمن، تتبع الدول نهجا متباينًا في تعزيز مشاركة المرأة، ومن أكثر المجالات التي تم التركيز عليها كان التصدي للتمييز ضد المرأة ضمن الأطر التشريعية والسياسات العامة الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة وإسماع صوتها، أما فيما يتعلق بالحماية، فقد كانت مركز اهتمام الدول التي تعاني من نزاعات وحروب أو تحت الاحتلال، بينما القليل جدا من الدول استثمرت في توفير الخدمات الوقائية للنساء التي كانت غير كافية ولا تحقق تغطية وطنية، أما التدابير المتعلقة بالإغاثة الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار في المنطقة العربية فمحدودة إلى حد ما، وتهيمن عليها عمليات الاستجابة الإنسانية، سواء كانت حكومية أم أممية ودولية.

التقرير الإقليمي لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية، تموز/يوليو 2023.، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-agenda-arab-region-arabic_0.pdf E/ESCWA/CL2.GPID/2023/2
المرجع السابق.

▪ وتعمل المنظمات النسوية على تعزيز الجهود لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه وفضح سياساته، وأهمية العمل والاشتباك مع الآليات الدولية لضمان عدم الإفلات من العقاب بناء على المادة 11 من قرار مجلس الأمن 1325 وتركز عليها الخطة الوطنية الفلسطينية لإعمال القرار 1325 وتضعها في الصدارة بغرض ملاحقة دولة الاحتلال على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها بحق النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتولي موضوع المساءلة اهتماما خاصا لخصوصية الوضع الفلسطيني القابع تحت الاحتلال الاستيطاني التوسعي. بينما تغيب هذه القضية عن أجندة عمل مؤسسات المجتمع المدني في لبنان بالرغم من تعرضه لاعتداءات متكررة من قبل إسرائيل.

الواقع والتحديات

▪ إن التحدي الأبرز في قضايا المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد، أو أجندة المرأة والأمن والسلام، هو أن هذه عناوين تبدو منفصلة عن الواقع المعاش لغالبية الشعوب في المنطقة العربية، إذ تفتقر العديد من المجتمعات إلى السلم والأمن الإنساني بسبب الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال، بل زادت أعداد المهمشين والمهمشات، فتستضيف الدول العربية أعلى أرقام نازحين على مستوى العالم .

▪ أما القرار 1325 فعدا عن أنه قرار بلا أسنان، أي لا يمكن الاستفادة منه على أرض الواقع في حالات النزاع، إذ إن أحد أوجه القصور الرئيسية لتنفيذ الأجندة هو غياب أي إطار متخصص ومعترف به دوليا لرصد التقدم المحرز في تنفيذ مختلف عناصرها. إضافة إلى ذلك، أثارت العديد من النسويات ومؤسسات المجتمع المدني أسئلة تتعلق بمدى ملاءمة قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسياقات مثل فلسطين على سبيل المثال، حيث أحداث العام 2023 والحرب على غزة وعجز كل أطر ومؤسسات المجتمع الدولي عن وقف الإبادة الجماعية في غزة، ما أثار نقاشات عدة حول مدى مصداقية وشفافية ونزاهة وفاعلية تلك الجهات، خاصة وأن معظم الضحايا هن من النساء والأطفال، وأن استهداف المدنيين وممتلكاتهم ينتهك هذا القرار والقانون الدولي الإنساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد على ضرورة حماية المدنيين وممتلكاتهم خاصة النساء والأطفال .

المشاورات الإقليمية، 2024.
التقرير الإقليمي لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية، تموز/يوليو 2023، E/ESCWA/CL2.GPID/2023/2 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-agenda-arab-region-arabic_0.pdf

غياب النساء من قضايا أجندة المرأة والأمن والسلام

▪ ما زال صوت المرأة في المنطقة العربية غير مسموع، وما زالت مستبعدة من كل مفاوضات النزاعات، وما زالت حقوق النساء والطفلات تنتهك وزادت أعداد الفئات المهمشة وساءت أحوالها أكثر، فرغم الالتزام السياسي من قبل الدول بحماية النساء من العنف والتمييز في سياق الصراع وتعزيز مشاركتهن في تعزيز أجندة السلام، فإن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع، وعواقب ما بعد كوفيد19- والتحديات العالمية الأخرى أعاقت تقدم أجندة المساواة بين الجنسين في المنطقة، وبالرغم من أن خطط العمل الوطنية تشمل إجراءات محددة تعتمدها الدول لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، إلا أن هناك فجوة بين الجهود الإيجابية التي تبذلها الدول في المنطقة العربية بشأن المرأة والسلام والأمن، والمؤشرات السلبية المستمرة المحيطة بسلامة المرأة ومشاركتها المدنية والسياسية.

▪ ولم تتراجع ظاهرة العنف الجنسي المرتبط بالصراع والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزاعات والحروب، فقد شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعًا خطيرًا في معدلات الاعتداءات الجنسية على النساء والطفلات في مناطق الحروب والنزاعات. ومن أكبر التحديات في هذه القضية هو غياب المعلومات والبيانات الموثوقة والدقيقة، إذ حصلت في الأعوام الأخيرة اعتداءات عنف جنسي في 14 دولة عربية تعاني الحروب والنزاعات، وفي غالب الأحيان ما تكون الخدمات الوقائية للنساء الناجيات متناثرة بين مؤسسات مختلفة ذات تغطية جغرافية محدودة نسبيا، حيث إن ضعف حماية النساء خلال النزاعات هو امتداد لضعف آليات الحماية قبل النزاعات.

▪ وما زال إدماج المقاربة الجندرية أثناء عمليات الإغاثة خلال النزاعات ضعيفا أو معدوما وتحرم النساء من المشاركة في أعمال الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار، ما يعزز من دائرة الحرمان والتهميش وانعدام الأمن والسلام لملايين النساء والفتيات في المنطقة العربية.

▪ والتحدي الكبير في قضايا المرأة والسلام والأمن، والذي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص هو الرفض المجتمعي لها. لقد أثرت ازدواجية المعايير الغربية في تطبيق القوانين الدولية على رؤية المجتمعات لهذه الأجندات وتعميقها للهجمة المضادة ضد الحراك النسوي. على سبيل المثال، اضطرت بعض مؤسسات المجتمع المدني في بعض الدول إلى حذف كلمات "المساواة" أو "المرأة والسلام" من موادها المقروءة أو المسموعة، وفي كثير من الدول لا تستطيع المؤسسات استخدام مفردات "النوع الاجتماعي" أو "العنف القائم على النوع الاجتماعي". وبالتالي أدى ذلك في كثير من الحالات إلى إعاقة أو إيقاف بعض البرامج التي تعمل على تعزيز مشاركة المرأة في قضايا النزاعات والحروب.

▪ إن العمل على قضايا المرأة والنزاع المسلح والحقوق الإنسانية والمرأة غير منفصل عن العمل على أجندة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة، فالقضية المركزية هنا هي إرادة سياسية حقيقية ملتزمة تجاه قضايا المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتطلب بالضرورة خطة وطنية شاملة متكاملة عبر قطاعية حساسة لقضايا النوع الاجتماعي وللاحتياجات المختلفة، وهو ما تفتقر إليه جميع الدول العربية.

التوصيات

على مستوى سياسات الدول

▪ إقرار قوانين وتشريعات تنصف الفئات المهمشة والأقل حظا وتقلل من الفجوة وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى الخدمات والبنى التحتية الأساسية والاجتماعية، والاستثمار بشكل أساسي في خدمات التعليم والصحة والتدريب والعمل خاصة في المناطق الريفية والنائية، والعمل على وضع قوانين خاصة بالمهاجرين واللاجئين ومراعاة الهشاشة الخاصة بهم.

▪ عدم ترك أحد خلف الركب، من خلال إقرار القوانين والتشريعات التي تحمي وتضمن حقوق النساء والفتيات اللاتي يعشن مع إعاقة، والنازحات، العاملات في القطاع غير الرسمي، والعاملات في القطاع الزراعي، بما يكفل حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف والتمييز.

▪ مَحْلَلَة أو توطين أجندة المرأة والسلام والأمن بما ينسجم مع سياق الدول، وذلك بإشراك الجهات المعنية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والحركات النسائية.

▪ تعزيز القدرات المؤسسية في مجال المرأة والسلام والأمن، وتوفير الميزانيات المخصصة ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس للعمل على تنفيذ الأجندة، وتطوير استجابة شاملة للصراع وما بعد الصراع تمكّن من مشاركة المرأة، ودمج أجندة المرأة والسلام والأمن في العمل الإنساني، وضمان تنفيذ أي إصلاح قانوني أو تطوير للسياسات بما يتماشى مع أجندة المرأة والسلام والأمن بشكل شامل ومتكامل، وتجنب النهج المجزأ أو المخصص.

▪ إعلاء صوت المرأة بشكل فعلي من خلال إشراك النساء في المفاوضات في الصراعات والنزاعات القائمة وخلق بيئة مواتية لإعطائها دورًا فعالاً في إحلال السلم المجتمعي والأمن والسلام، وإعطاء دور أكبر للنساء في قضايا المصالحة الوطنية والحوارات الداخلية لتشمل القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والحقوق ومناصفة التمثيل في جولات الحوار.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

- المبادرة بمراجعة أجندة المرأة والسلام والأمن ومدى توافقها وانسجامها مع السياقات المحلية، من خلال عقد جلسات نقاش مع النساء المعنيات في مناطق النزاعات والحروب.

- الضغط والمناصرة من أجل إحقاق المساءلة لانتهاكات حقوق المرأة وحقوق الإنسان في مناطق النزاعات، لا سيما في قطاع غزة والسودان وليبيا واليمن ولبنان.

- الاستثمار في الدراسات والأبحاث التي تعتمد النُهُج التقاطعية وتحديث المؤشرات الخاصة بعدم المساواة بين المرأة والرجل لإتاحة تحليل أعمق، خاصة في مناطق الحروب والنزاعات، إذا يتقاطع العنف مع الفقر والإعاقة والنوع الاجتماعي والعمر، ولا بد من التأكد من شمول الدراسات والأبحاث تحليل الأبعاد المتقاطعة للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والبحث في تأثيرات النزاعات المسلحة على وضعهن الاجتماعي والصحي، كما يجب توفير دراسات متعمقة حول كيفية تفاعل الفقر، والعنف، والإعاقة، والنوع الاجتماعي في السياقات المتأثرة بالحروب.

على مستوى المؤسسات الأممية والدولية

- الضغط على المجتمع الدولي والدول المؤثرة من أجل وقف الحرب على غزة ولبنان ومساءلة إسرائيل ومحاكمتها ومحاسبتها على جرائم الإبادة وجرائم الحرب التي ترتكبها في فلسطين ولبنان.
- إقرار قرار جديد استكمالي للقرار 1325 بخصوص المرأة الفلسطينية وجريمة الإبادة الجماعية وفي ظل نظام الفصل العنصري
- رفع التمويل المشروط على مؤسسات المجتمع المدني في دول المنطقة العربية بحجة تمويل الإرهاب، واتباع نهج أكثر تشاركية في العمل مع مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي بدلاً من فرض الاشتراطات والقيود على مؤسسات المجتمع المدني

سادسا: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

مجالات الاهتمام الحاسمة: المرأة والبيئة - الحقوق الإنسانية للمرأة - الطفلة الأنثى

التقدم المحرز

▪ حاولت المنطقة العربية في الأعوام الخمسة الماضية تحقيق بعض الخطوات بقضايا البيئة والعدالة المناخية والسياسات البيئية الحساسة للنوع الاجتماعي وسياسات تخفيف الكوارث وأثرها على النساء، وذلك في إطار اعتماد بعض الدول أطرًا إستراتيجية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وللاقتصاد الأخضر، وحددت عدة دول أهدافًا طموحة لتحييد تدهور الأراضي، وسجلت تسعة أهداف طوعية بموجب اتفاقية مكافحة التصحر، إضافة إلى ذلك، بحلول منتصف عام 2023، عقدت 20 دولة عربية حوارات وطنية متعددة الأطراف كجزء من عملية قمة نظم الأغذية 2021 ومتابعتها.
▪ وحددت 11 دولة مسارات وطنية مع تدابير ملموسة لتحقيق نظم غذائية مستدامة بحلول عام 2030. وقدمت الدول العربية العشرون التي هي طرف في اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ مساهمة واحدة على الأقل محددة وطنيا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، مع تحديد احتياجات التكيف والأولويات ووضع أهداف التخفيف.
▪ وقدمت 15 دولة من هذه الدول مساهمة وطنية محددة محدثة أو جديدة (NDC) في غضون 5 سنوات من وثيقة مساهماتها الوطنية الأولى، وقد حددت أغلب البلدان أهدافا للطاقة المتجددة تتماشى مع المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، ولكن ثماني دول فقط وضعت خطط عمل أو استراتيجيات لتحقيقها، أما فيما يتعلق بالانبعاثات الصفرية الصافية، فقد قامت دول قليلة جدًا بتحويلها إلى استراتيجيات شاملة على مستوى الاقتصاد مع برامج متكاملة وأهداف محددة للقطاعات ذات الأولوية. وتدرك بعض الدول الدور الذي يلعبه تغير المناخ والتدهور البيئي في النزوح وزيادة حدة الفقر والحرمان، لذا توفر استراتيجيات الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر في تلك الدول تحليلات أو أهدافًا تتعلق بالتغير المناخي.

الإسكوا، 2024، التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما.
التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024.

▪ وفي إطار إظهار حسن النوايا تجاه قضايا البيئة في التعليم تعهدت عدة دول عربية بدمج تغير المناخ في المناهج الدراسية، بالإضافة إلى ذلك، فإن المدن الذكية المستدامة آخذة في الظهور في المنطقة، حيث يوجد لدى 14 دولة مبادرات ذات صلة يمكنها تعزيز السلامة الحضرية، وزيادة السلامة المرورية، وتقوية أنظمة الإنذار المبكر، وإطلاق العنان لإمكانات البيانات في الوقت الفعلي في التنبؤ بالجريمة والإرهاب ومنعهما، ومعالجة العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة، وأربع دول فقط في المنطقة صاغت صراحة سياسة حضرية وطنية وإن كانت هذه السياسات تفتقر إلى الشمولية والتكامل.

▪ أما على صعيد عمل المجتمع المدني فقد ساهمت المؤسسات في المنطقة العربية بالشراكة مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الدولية بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تهتم بقضايا المرأة والبيئة والتغير المناخي والعدالة المناخية، وتضمنت هذه البرامج الضغط والمناصرة، والوعي والتثقيف، والانخراط في تحالفات إقليمية ودولية من أجل العدالة المناخية وإطلاق مبادرات من حملات تشجير، وعمل حدائق منزلية، والاستفادة من تجميع مياه الأمطار، ومجموعات لحماية مصادر المياه مثل الأنهار والينابيع.

الواقع والتحديات

▪ بالرغم من التعبير عن الالتزام بقضايا البيئة، إلا أنها على أرض الوقع في أدنى سلم أولويات الدول، فالخطط والاستراتيجيات والأهداف الموضوعة تعاني من نقص في الموارد المالية، وخطط العمل التنفيذية غير شاملة وعشوائية إذ لا تستند إلى دراسات وحقائق، وتفتقر للرصد الكافي والمشاركة المجتمعية، إضافة إلى ضعف العديد من مؤسسات وهيكليات الدولة وعدم قدرتها على تنفيذ ما تطمح إليه من أهداف، فالعديد من الالتزامات بقضايا المناخ لا تتعدى كونها حبرًا على ورق، إذ بالرغم من خطورة الواقع البيئي العربي، فإن القضايا البيئية ليست على سلم أولويات الدول خلال أو بعد النزاعات والحروب، إذ تتركز الجهود في الغالب على الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

▪ إن تحديات العمل البيئي في الأعوام الخمسة الماضية ضاعفتها أيضًا الكوارث البيئية من زلازل وأعاصير وفيضانات وجفاف بالإضافة إلى الحروب والنزاعات المسلحة التي خلقت تحديات بيئية جديدة ومتراكمة سيكون لها أثر سلبي على المجتمعات المحلية والنظام الأيكولوجي في دول المنطقة العربية لأجيال قادمة.

▪ وبسبب الحروب والكوارث البيئية، فإن المنطقة العربية تحتضن أكبر عدد من النازحين في العالم، وهذا له تداعيات كبيرة على البيئة بسبب الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بشكل مفرط، وغالبا ما يتجاوز الطلب على المياه في مخيمات النازحين سعة مصادر المياه حول المخيمات، ما يؤدي إلى تفاقم ندرة المياه وتفاقم تأثير الجفاف وبشكل خاص في المنطقة العربية، حيث إن معظم الأراضي قاحلة أو شبه قاحلة، ما يؤدي أيضا إلى انتشار الظروف الشبيهة بالصحراء.

واقع البيئة والنساء في المنطقة العربية

▪ ولتلك التداعيات البيئية آثار كبيرة على النساء والفتيات، لكن كما في العديد من مجالات الاهتمام الحاسمة، تتجاهل سياسات الدول المناخية الاحتياجات المحددة للفئات المهمشة والضعيفة التي تتأثر بشكل غير متناسب بالكوارث المرتبطة بالمناخ، مثل النساء والفتيات اللاتي يعشن مع إعاقة والمناطق الريفية النائية والنازحين/ات داخليا واللاجئين/ات والمهاجرين/ات وسكان المناطق الساحلية المنخفضة والأفراد ذوي الدخول المنخفضة، ما يضاعف من فقر وحرمان تلك الفئات التي تواجه عقبات كبيرة في الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا الأساسية للتكيف بشكل فعال مع تغير المناخ وصولا إلى الانتقال العادل، فهي سياسات غير حساسة لتقاطعات النوع الاجتماعي والإعاقة والعمر وغيرها من عوامل تؤدي إلى تأثر النساء والأشخاص الذين يعيشون مع إعاقة وكبار السن والفقراء بشكل غير متناسب بالكوارث المرتبطة بالمناخ.

▪ إذ يؤثر تغير المناخ على المرأة في المنطقة العربية بشكل ملحوظ، نظراً لتعرض المنطقة لأزمات مناخية متزايدة مثل ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه، والجفاف، والعواصف الرملية، والفيضانات، ما يزيد من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها النساء بشكل خاص، فتعد النساء في العديد من الدول العربية من بين أكثر الفئات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والزراعة لتأمين سبل العيش، خاصة في المناطق الريفية، ومع تصاعد تأثيرات تغير المناخ، مثل ندرة المياه وتدهور الأراضي، تتضاعف الأعباء الاقتصادية على النساء، ما يحد من قدرتهن على تأمين الغذاء والماء لعائلاتهن، ويفرض هذا الواقع عليهن بذل جهود إضافية لتحصيل الموارد، ما يؤثر سلباً على صحتهن الجسدية والنفسية.

▪ نظرًا لأن النساء في المناطق المتضررة من تغير المناخ يواجهن صعوبات في الوصول إلى الموارد والتعليم، فإن الأثر المناخي يزيد من عزلتهن الاقتصادية والتعليمية. فعلى سبيل المثال، في حالات الجفاف المتكرر، قد تضطر بعض الأسر إلى إخراج بناتهن من المدارس لمساعدتهن في جمع المياه أو العمل للمساعدة في تأمين دخل الأسرة، ما يؤثر سلباً على مستقبلهن وفرصهن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

▪ وتؤدي زيادة درجات الحرارة وتفاقم موجات الجفاف إلى تدهور البيئة المحيطة وارتفاع معدلات الأمراض. وبسبب انخراط النساء في العديد من المجتمعات العربية في الأدوار المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن، فإنهن يصبحن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المرتبطة بتلوث الهواء والمياه، كما أن تراجع الموارد الطبيعية يجعل من الصعب على النساء الوصول إلى المرافق الصحية، خاصة في المناطق النائية.

▪ وتؤدي التغيرات المناخية في المنطقة العربية إلى زيادة اللجوء والنزوح القسري بسبب الأزمات البيئية، مثل التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر، فالنساء اللاتي يجبرن على اللجوء والنزوح بسبب هذه الأزمات يكنّ عرضة لمخاطر كبيرة تشمل العنف والاستغلال في مخيمات اللجوء أو المناطق التي ينتقلن إليها، كما أن اللجوء والنزوح يعزز من هشاشة أوضاع النساء ويزيد من مسؤولياتهن في تأمين الحماية والأمن لأسرهن.

▪ نظرا لغياب المرأة في المنطقة العربية وأيضا مجموعاتها النسوية وجمعياتها من مواقع اتخاذ القرار الخاصة بتغير المناخ وتأثيره عليها، وأيضا لغيابها مع وفود حكوماتها من المفاوضات الدولية الخاصة بالمناخ، فإن المرأة وتنظيماتها تعاني من فقر التمويل الذي لا يساعدها في مواجهة مشاكل تغير المناخ التي تواجهها أو أن تتأقلم عليها أو أن تصل لوسائل تكنولوجية حديثة تساعدها في التأقلم والتكيف.

▪ تشكل النزاعات والحروب وما ينتج عنها التحدي الأبرز في المنطقة العربية للحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها، فالآثار البيئية المباشرة وغير المباشرة للحروب، والاستعمال الكبير للأسلحة خاصة المحرمة دوليا، وحرائق الغابات وتدمير الأراضي الزراعية والمراعي بسبب أعمال الحفر العسكرية، وبناء الطرق وبناء السواتر الترابية والألغام الأرضية، كل ذلك له عواقب سلبية على الأرض، بما في ذلك تدهور الموارد الطبيعية، وضغط التربة، والضرر المتعمد للأراضي الزراعية والبنية التحتية الأساسية، إضافة إلى آثار خطيرة على حياة الأجيال الحالية والمستقبلية في المناطق المتضررة. وغالبًا ما يؤدي النشاط العسكري، بما في ذلك القصف ونيران المدفعية والتدمير المتعمد، إلى تآكل التربة وضغطها وفقدان الغطاء النباتي وتلوث الأرض بالحطام والمواد الخطرة، بما فيها الذخائر والألغام غير المنفجرة، والملوثات مثل المعادن الثقيلة والعوامل الكيميائية، ويمكن أن تظل هذه المواد الخطرة في البيئة لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب، ما يجعل الأرض غير صالحة للاستخدام ويسبب تلوث التربة والمياه، مع المخاطر الصحية نتيجة ذلك على البشر والثروة الحيوانية والحياة البرية.

التوصيات العامة

على مستوى سياسات الدول

- العمل على وضع منظومات وطنية تحمي النساء من التغيرات المناخية والاستثمار في نهج عمل يراعي متطلبات العدالة المناخية والمساواة بين الجنسين، وإشراك النساء والشباب والمزارعين والمزارعات والمجتمع المدني في عملية تحديد الاحتياجات والتخطيط وصنع القرار في قضايا البيئة، وذلك يتطلب تعزيز ثقافة بيئية وتوعية وتوفير التدريب والحوافز ودمج قضايا البيئة في المناهج التعليمية، إضافة إلى إشراك النساء والشباب في المفاوضات الوطنية أو الأممية المتعلقة بالعدالة المناخية.
- إتاحة المعلومات حول القضايا البيئية والاستثمار في الأبحاث والدراسات البيئية المتخصصة التي تتبع نهجًا تحليليًا تقاطعيًا لرصد آثار التدهور البيئي على النساء والنساء والفتيات اللاتي يعشن مع إعاقة والمقيمات في مناطق ريفية وغيرها من فئات أكثر عرضة للمخاطر البيئية.
- تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية لحماية الموارد الطبيعية وضمان الاستخدام المستدام للأراضي، ويشمل ذلك إنفاذ القوانين القائمة ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد وتعزيز الممارسات المستدامة.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

- رصد أثر التغيرات المناخية على النساء وإشراك النساء والمجتمعات المحلية بالمشاورات الخاصة بإعداد الخطط الوطنية للتغيير المناخي ورفد باقي أجسام الدولة بالمعلومات لعكسها في البرامج والخطط والموازنات.
- تمكين المرأة في الحلول المناخية وإشراك النساء في المفاوضات ومراكز صنع القرار السياسي ذات الصلة بالتغير المناخي.
- تعزيز وصول النساء إلى الموارد، من خلال بناء المهارات التي تؤهل النساء للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- تحسين الوعي البيئي المجتمعي، إذ تلعب النساء دوراً كبيراً في توعية الأجيال الجديدة، وإشراكهن في القضايا المناخية يمكن أن ينعكس إيجاباً على مستوى الوعي البيئي للأجيال القادمة، فعندما تكون النساء على دراية بالتغيرات المناخية وبالإجراءات الممكنة للتكيف، فإنهن يسهمن في نشر ثقافة الاستدامة بين الأطفال والشباب، ما يؤدي إلى مجتمعات أكثر وعيًا واستعدادًا لمواجهة التحديات المستقبلية.
- تمكين النساء وتزويدهن بالمعرفة حول مفاوضات المناخ هو خطوة حاسمة نحو بناء مجتمعات قادرة على الصمود، حيث تسهم هذه المعرفة في إشراكهن بشكل فعال في حل التحديات المناخية والمساهمة في إحداث تغيير إيجابي ومستدام.

▪ اعتبار المرأة كشريك أساسي في جهود التكيف مع التغير المناخي، وتوفير الدعم اللازم لتمكينها وتعزيز دورها في هذه الجهود، خصوصاً أن تأثير تغير المناخ لا يقتصر على البيئة فحسب، بل يمتد ليؤثر على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات في المنطقة العربية.

على مستوى المؤسسات الأممية والدولية :

▪ توفير الموارد المالية والدعم التقني للمجتمع المدني العامل في قضايا العدالة المناخية.

التوصيات

على مستوى المؤسسات الأممية والدولية:

1. **وقف العدوان الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية** على الشعبين الفلسطيني واللبناني ومساءلة إسرائيل على جرائمها ضد الإنسانية ووقف الحرب في السودان والنزاعات المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا فورا، والاستجابة الفورية والعاجلة لكل الاحتياجات الإنسانية والإغاثية في كل مناطق الحروب والنزاعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والعاطلات عن العمل والنساء المعيلات للأسر .
2. **إعلاء صوت نساء الجنوب في آليات العمل الدولية ومن ضمنها المذكرة التوجيهية لإعلان منهاج عمل بيجين وإعادة النظر في إعلان بيجين ومنهاج العمل وتوسيع نطاقهما** لاستيعاب التحديات الجديدة والناشئة، مع ربطها بشكل أكثر وضوحًا بأهداف التنمية المستدامة واتفاقيات حقوق الإنسان .
3. **توسع الإطار القانوني الحالي لقرار 1325** وتوطينه ليشمل أحكامًا للمشاركة المتساوية والكاملة والهادفة للمرأة في عمليات السلام الرسمية ويشمل مناطق الاحتلال العسكري.

على مستوى سياسات الدول في المنطقة العربية :

4. **على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها الدولية** فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على جميع أنواع التمييز ضد النساء وتحقيق العدالة، وأن تؤكد من جديد على التزاماتها بدعم حقوق الإنسان للنساء والفتيات بصرف النظر عن العرق واللون والحالة الجسدية والاجتماعية والاقتصادية ومكان السكن، وذلك يشمل تعديل قوانين الأسرة والأحوال الشخصية التمييزية وغيرها بما يتماشى مع أحكام جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومن ضمنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء واتفاقيات منظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

5. **توفير البيانات التقاطعية والاستثمار في المسوحات الأسرية،** إن توفر بيانات مصنفة على أساس الجنس والإعاقة والعمر خطوة مركزية وأساسية من أجل تحديد الأولويات والأهداف والخطط وسياسات الاستجابة والتنفيذ بشكل علمي مبني على أرقام ودراسات وفهم تقاطعي للسياقات المختلفة، فهناك حاجة ملحة للبيانات المحدثة حول الفقر المتعدد الأبعاد والعنف ضد النساء والعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وأعداد النساء العاملات في القطاع غير المنظم والقطاع الزراعي واللاجئات والنازحات والمهاجرات، ويجب أن تتم الاستفادة من هذه البيانات من خلال دراسات تتبنى نهجًا تحليليًا نسويًا تقاطعيًا شموليًا لتحليل طبيعة النظام الاقتصادي القائم وواقع النساء العاملات، من أجل فهم صحيح يأخذ بعين الاعتبار جميع علاقات القوة القائمة وأثرها على العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

6. **بناء الخطط والستراتيجيات والتدخلات اللازمة من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية** للمرأة في المنطقة العربية، وضمان أن تكون السياسات حساسة لتأثير تقاطعات النوع الاجتماعي مع الإعاقة والعمر والعرق وغيرها من قضايا قد تعزز من حالة الفقر وتبقي الفقراء في دائرة فقر مفرغة.

7. **على الدول توفير الدعم والحماية للمؤسسات النسوية والناشطات الحقوقيات** بالتصدي للعنف، ومطالبة الدول بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في هذا المجال، بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها.

8. **دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في اتفاقيات المناخ والسياسات والمعايير،** إن سياسات المناخ بحاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة المتقاطعة، ولا بد من إشراك المجتمع المدني والمجتمعات غير الممثلة، بما في ذلك النساء بكل تنوعاتهن، في عمليات صنع القرار وجميع جوانب القيادة المناخية.

على مستوى المؤسسات الأممية والدولية :

9. **استقلالية آليات العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين عن الحكومات** والقيام بدور المساءلة والمحاسبة للدول في قضايا المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

10. **تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية** في صياغة الخطط والسياسات وضمان إشراك النساء والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والشباب وجميع الفئات المهمشة في عملية تحديد الاحتياجات وصياغة الخطط التي تستهدفهم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والمناخية.

11. **تطوير آليات مناهضة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في أوضاع الحروب والنزاعات** المسلحة والاحتلال، وتوفير الحماية والدعم للاجئات والنازحات في المنطقة العربية.